الأمم المتحدة

A/64/753

الجمعية العامة

Distr.: General
3 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٩ والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٨٢ ٤٠١ ٩٠٠
نفقات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٧١ ٩٦٣ ٦٠٠
الرصيد الحر للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٠ ٤٣٨ ٣٠٠
اعتمادات الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠[أ]	٢٩٤ ٠٣٠ ٩٠٠
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠[ب]	٢٨٧ ٢٨٣ ٦٠٠
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١[ج]	٣١٣ ٨٩١ ٨٠٠
توصية اللجنة الاستشارية	٣٠٩ ٣٦٣ ٧٠٠

(أ) لا يشمل احتياجات تخطيط موارد المؤسسة بمبلغ ٥٠٠ ٥١٦ ٢٨ دولار التي اعتمدت لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤.

(ب) التقديرات في ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول).

(ج) لا يشمل احتياجات تخطيط موارد المؤسسة بمبلغ ٠٠٠ ٠٣٣ ٧ دولار التي يقترح تمويلها من حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤.

100510 100510 10-34317 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – **سيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية انخفاض قدره ٤ ٥٢٨ ١٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وترد أسباب ذلك في الفقرات ٣٦ إلى ١٨٦ أدناه. كما تعرض اللجنة الاستشارية عددا من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بتنظيم وإدارة موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام والمجالات التي مكن إدخال تحسينات عليها.**

٢ – ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام (A/64/660) آراءها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير تعليقات اللجنة وملاحظاتها على المسائل المتصلة بحساب الدعم. أما الفرع الثالث فيتضمن ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وبشأن الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣ – وكان معروضا على اللجنة الاستشارية تقرير أداء ميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/611 و Add.1)، والميزانية المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/697/Add.1 و 2)، والتحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (A/64/572). وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بجميع الوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في الميزانية المقترحة لحساب الدعم.

ثانيا – اعتبارات عامة

الشكل وطريقة العرض

٤ – **تعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للجهود المبذولة لتحسين عرض ميزانية حساب الدعم.** ويرد بيان موجز بالولايات والمسؤوليات الأساسية والأولويات الرئيسية للإدارات/المكاتب الأربعة التي تستأثر بالجانب الأعظم من موارد حساب الدعم في فرع استهلالي يعقبه إطار الميزنة القائم على النتائج. كما بذلت جهود لتبرير طلبات الوظائف المؤقتة الإضافية من حيث عبء العمل الفعلي/المتوقع والقدرة الموجودة في كثير من الحالات، وأدرجت مؤشرات عبء العمل والبيانات الكمية في بعض الحالات. **غير أنه يلزم بذل جهد**

إضافي لكفالة توحيد العرض في كافة المكاتب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير المعلومات ذات الصلة والمبررات الموضوعية في الحالات التي تُطلب فيها المساعدة المؤقتة العامة لإكمال المهام التي تُقترح لها وظائف مؤقتة إضافية (انظر A/64/660، الفقرة ٤٨، والفقرة ٤٥ أدناه).

٥ - وكررت اللجنة الاستشارية التأكيد على أن عرض الموارد غير المتصلة بالوظائف يجب أن يبين بوضوح ما الذي يُتوقع إنجازه، والتغييرات المقترحة مقارنة بالطلبات السابقة أو أسباب ما يتصل بها من فروق. ويجب أن تشكل الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز النقطة المرجعية الأساسية التي تبرر الموارد المقترحة.

٦ - ويعرض الأمين العام في الفقرات ٧ إلى ١٤ من تقريره (A/64/697) ملخصا موجزا للمبادرات التي اتخذتها الإدارات أو المكاتب في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لتعزيز عمليات حفظ السلام. **وفي حين تعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها لهذه المعلومات، فإنها ترى أنه ينبغي تحسين العرض بحيث يمكن تحديد المبادرات المقرر تنفيذها على مدى عدد من السنوات، مع بيان ما أنجز حتى ذلك الوقت، وما لا يزال يُتوقع إنجازه، وإطارا زمنيا لاكتمال الإنجاز. كما ينبغي إدراج موجز بالتكاليف ذات الصلة وبيان بالمكاسب المتوقع تحقيقها في الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي في حالة المشاريع تحديد مختلف الكيانات المشاركة في تنفيذ وإنجاز المشروع. وفي هذه الحالة الأخيرة، يجب أن ينصب التركيز بدرجة أكبر على فعالية المهام المنجزة، وينبغي تقديم تحليل لأثرها على دعم عمليات حفظ السلام، وعدم الاكتفاء بالتركيز على النواتج.**

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك عدة كيانات وبرامج مكلفة، على سبيل المثال، بدعم التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي. **وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة أن يستعرض الأمين العام الترتيبات بغية ترشيد هيكل الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي (بغض النظر عن مصدر التمويل) (انظر A/63/746، الفقرة ٧٤). وتدرك اللجنة أن الأمين العام سيقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين المستأنفة، وستبدي تعليقاتها في هذا السياق. وقد أبدت اللجنة الاستشارية تعليقات مشابهة فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مشيرة إلى كثرة الهياكل، وإلى ضرورة استعراض الأنشطة في هذا الصدد واستكشاف الفرص المتاحة لتوحيدها وتبسيطها. وينبغي أن يسعى هذا الاستعراض إلى تحقيق أشكال من الكفاءة في إنجاز النواتج وفعالية التكاليف، فضلا عن كفالة وضوح المساءلة عن الطريقة التي يتم بها تنظيم الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.**

٨ - كما تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في سياق تقديم ميزانيتي حساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، ايطاليا، تتشتت بعض العناصر البرنامجية أو المهام أو تُحمل على مختلف الميزانيات، دون أي توضيح للتسلسل القيادي أو المسؤولية أو المساءلة أو الشفافية على النحو الذي يمكن من تحديد الموارد الإجمالية (المتصلة بالموظفين وغير المتصلة بالوظائف) اللازمة لمهمة محددة من مهام الدعم. **وفي حين لا تتشكك اللجنة بالضرورة في مكان نشاط ما أو مهمة ما، حيث أن مكانا معينا قد يوفر كفاءة أكبر أو يسمح بالاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات معينة، فإنها تشدد على ضرورة وضوح وشفافية العرض والإفصاح عن إجمالي الموارد المخصصة لمهام بعينها ولدعم عمليات حفظ السلام ككل، فضلا عما ينطوي عليه ذلك من مساءلة. فبعض الموارد التي كانت ترد من قبل في ميزانية حساب الدعم، على سبيل المثال، أصبحت تُقترح الآن ضمن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي (انظر A/64/660، الفقرة ٢٦، و A/64/660/Add.12).**

إعادة الهيكلة

٩ - واستجابة لما ورد في قراري الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ و ٢٥٠/٦٢ من طلبات، قدم الأمين العام تقريرا عن أثر الهيكل الجديد لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في تنفيذ ولايات البعثات، والآليات والتدابير الموجودة لمعالجة التحديات الإدارية التي يمثلها الهيكل الجديد، فضلا عما يستحدث من تحسينات لكفالة الكفاءة والفاعلية في دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة نتيجة للهيكل الجديد، وكذلك التنسيق مع إدارة الشؤون السياسية (A/63/702 و Corr.1). وترد تعليقات اللجنة وملاحظاتها على هذه المسألة في الفقرات ٤ إلى ٢٦ من تقريرها (A/63/841).

١٠ - وأبلغت قيادات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني اللجنة الاستشارية بأن عملية إعادة الهيكلة قد اكتملت في جوهرها، وأنه يجري تسجيل المكاسب التي تحققت من حيث تحسن وتكامل الدعم التشغيلي المقدم إلى العمليات الميدانية وتعزيز التفكير والتوجيه على المستوى الاستراتيجي في مسائل السياسات العامة الرئيسية والشاملة. وعلاوة على ذلك، فقد عقدت كلتا الإدارتين العزم على التصدي للتحديات القائمة منذ وقت طويل، وهو ما يتضح من عملية الأفق الجديد. غير أن تنفيذ مفهوم أفرقة العمليات المتكاملة قد طرح بعض التحديات. ففي الفقرتين ١٥ و ١٦ من تقريرها (A/63/841)، أشارت اللجنة إلى بعض المشكلات التي صودفت في البداية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية التي اضطلعت بها الإدارتان قد أسفرت عن عدد من التوصيات

والإجراءات لتعزيز فاعلية أفرقة العمليات المتكاملة. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن الأثر الأكثر إيجابية للأفرقة كان محسوسا خلال فترات بدء البعثات أو توسعها أو في فترات الأزمات التي تمر بها خلال فترة حياتها، فإن مرونة استخدام الموارد قد جعلت من الممكن استغلال قدرات الأفرقة في الفترات الأقل حرجا لدعم المجالات المتخصصة، مما قلل من الحاجة لالتماس موارد إضافية في المجالات المتخصصة للأفراد العسكريين والشرطة والدعم.

١١ - وعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن أول فريق للعمليات المتكاملة، وهو الذي أنشئ في البداية لخدمة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، جرت، بعد بلوغ معدل نشر العملية ٧٠ في المائة، الاستفادة منه في خدمة كل من العملية وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وبالمثل، ومع تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإغلاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في عام ٢٠٠٩، أمكن تكليف رئيس الفريق التابع لشعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية في مكتب العمليات بتولي مسألة أفغانستان كترتيب مخصص نظرا لسرعة تطور الموقف وسيولته على أرض الواقع. ويجري إجراء استعراض دوري لاحتياجات البعثات المتغيرة، لتلبية احتياجات الدعم لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في أعقاب زلزال هايتي ولمواجهة الشكوك التي تحيط بمستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للامين العام، يجري أيضا توخي المرونة في نشر موظفي الشؤون الإدارية واللوجستيات والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي الشؤون السياسية لتلبية الاحتياجات التشغيلية في الميدان أو في المقر. وفي أعقاب وقوع زلزال هايتي، تم إيفاد العديد من موظفي أفرقة العمليات المتكاملة (للشؤون السياسية والدعم) من مكتب العمليات إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في إطار انتداب مؤقت لفترات متفاوتة. غير أن المرونة كانت محدودة بدرجة أكبر في نشر الأخصائيين العسكريين وأخصائيي الشرطة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مشاورات تجري مع العسكريين والشرطة لاستعراض المستويات المثلى لرتب وأعداد الأفراد العسكريين وضباط الشرطة في كل فريق من أفرقة العمليات المتكاملة و/أو توضيح الطرق والأوقات التي يمكن فيها الاستفادة من الأخصائيين العسكريين وأخصائيي الشرطة بصورة أكثر فعالية.

١٣ - وتعمل حاليا ثماني أفرقة عمليات متكاملة ضمن الشعب الإقليمية الأربع، على النحو التالي:

شعبة أفريقيا الأولى:

- فريق العمليات المتكاملة المعني بالسودان، ويغطي بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
- فريق العمليات المتكاملة المعني بشرق أفريقيا، ويغطي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والدعم المقدم لقدرة حفظ السلام لدى الاتحاد الأفريقي

شعبة أفريقيا الثانية:

- فريق العمليات المتكاملة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويغطي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- فريق العمليات المتكاملة المعني بغرب أفريقيا، ويغطي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

شعبة آسيا والشرق الأوسط:

- فريق العمليات المتكاملة المعني بآسيا، ويغطي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان
- فريق العمليات المتكاملة المعني بالشرق الأوسط والصحراء الغربية، ويغطي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة
- فريق العمليات المتكاملة المعني بأفغانستان، ويغطي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية:

- فريق العمليات المتكاملة المعني بأوروبا وأمريكا اللاتينية، ويضم فريق هايتي وفريق أوروبا (الذي يغطي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص)

١٤ - وتلقت اللجنة الاستشارية الخرائط التنظيمية لمكتب العمليات، التي تبين توزيع موارد أفرقة العمليات المتكاملة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول). غير أن اللجنة أبلغت أن الهيكل والمهام المبينة فيه ليست أكثر من لمحة موجزة للحالة التي يُتوقع أن تتغير من

ازدياد وضوح الاحتياجات المستجدة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومع استمرار تطور حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

١٥ - وتذكر اللجنة الاستشارية ببعض المشكلات التي تصورت حدوثها مع أفرقة العمليات المتكاملة، بالصيغة الأصلية التي اقترحها الأمين العام في سياق إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام. وكانت هذه المشكلات تتضمن الحاجة للمزيد من المرونة الهيكلية وضرورة التمثيل الفعال داخل الأفرقة لمختلف المجالات الوظيفية، وهو ما كان يبدو في نظر اللجنة أمرا لا يتفق مع إدماجها في مكتب العمليات. وكما أشير أعلاه، يقول الأمين العام إنه كثيرا ما يُستخدم الموظفون المخصصون لأفرقة العمليات المتكاملة لتلبية الاحتياجات التشغيلية العاجلة. وعلاوة على ذلك، فإنهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من مكتب العمليات، في حين أن وظائفهم ترد ضمن ميزانيات مكاتبهم الأصلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام قد طلبت تقديم تقرير في موعد غايته نهاية عام ٢٠١٠ عن تنفيذ أفرقة العمليات المتكاملة (انظر A/64/19، الفقرة ٢٩). وترى اللجنة الاستشارية أن التقرير يجب أن يتناول الشواغل المتصلة بأوجه الجمود المتأصلة في تطبيق المفهوم وأن يقدم مزيدا من التقييم والتوضيح فيما يتعلق بدور أفرقة العمليات المتكاملة ومهامها وتكوينها. كما يجب أن يقدم توضيحا فيما يتعلق بتقسيم العمل والمسؤوليات داخل الأمانة العامة وبشأن آليات التنسيق والإبلاغ من أجل كفالة اتساق الجهود وتكاملها.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه تم تحديث نشرة الأمين العام المتعلقة بتنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية من أجل زيادة تحديد المسؤوليات الأساسية (انظر ST/SGB/2010/1، ST/SGB/2010/2، و ST/SGB/2010/13). وأبلغت اللجنة بأنه يمكن تحديد تقسيم العمل بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بصورة أوضح وأكثر كفاءة بالتوصل إلى اتفاق حول مجموعة مشتركة من المبادئ، وأن التفكير المتعمق الذي جرى في سياق تقارير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب النزاع (A/63/881 و S/2009/189)، وعن دراسة الآفاق الجديدة والاستراتيجية المقترحة لتقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/64/633)، سيكون مفيدا للاستعراض اللاحق لسياسات الإدارات الرئيسية ولأدوار كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

١٧ - وقد أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في تعليقاته أمام اللجنة الاستشارية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، إلى الروابط بين حفظ السلام وصنع السلام

والأدوار المختلفة التي تقوم بها عمليات حفظ السلام في هذه العملية. ويمكن أن تشمل هذه الأدوار الإنجاز المباشر لمهام صنع السلام مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وإصلاح الشرطة والسجون والعدل وقطاع الأمن، وفي بعض الأحيان ووفقا لما يصدر من تكليفات، توفير الدعم في المجالات الحاسمة التي قد تتولى أطراف أخرى القيادة فيها، مثل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن إدارة عمليات حفظ السلام تعكف على وضع إستراتيجية لتوجيه عملية تحديد ووضع أولويات وتسلسل المهام الحاسمة المبكرة لصنع السلام التي سيضطلع بها أفراد حفظ السلام، كما تقوم بصقل أفكارها بشأن استراتيجيات الخروج والانتقال من حفظ السلام. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أن الأمين العام قد اقترح في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ موارد للخدمات الاستشارية لمدة ستة أشهر لتنسيق العملية التشاورية والقيام بالتحليل اللازم لوضع هذه الاستراتيجية في صيغتها النهائية. وتتوقع اللجنة أن يشارك كل أصحاب المصلحة المعنيين في العملية التداولية وأن ينقل الأمين العام نتائج الخدمة الاستشارية إلى الجمعية العامة.

تطور حساب الدعم

١٨ - تذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت، في قراريها ٦١/٢٧٩ و ٦٢/٢٥٠، إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا شاملا عن تطور حساب الدعم في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين. وفي تقريره عن ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/767)، أوضح الأمين العام أنه تم تكليف خبراء استشاريين خارجيين في مجال الإدارة بإجراء دراسة - ويرد موجز للمجالات التي جرى تحليلها وللاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الفقرات ٥٤ إلى ٦٢ من التقرير (انظر أيضا A/63/841، الفقرات ٤١ إلى ٤٥).

١٩ - ويقترح الأمين العام متابعة دراسة تطور حساب الدعم من أجل وضع نموذج لملاك الموظفين يحاول ربط احتياجات حساب الدعم من الموظفين بحجم وطبيعة عمليات حفظ السلام. ويُطلب رصد موارد لهذا الغرض في سياق الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. **ولا تعترض اللجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام بالاستعانة بخبرة فنية خارجية مستقلة في مجال الإدارة لهذا الغرض، وتطلب إبلاغ الجمعية العامة بالنتائج (انظر الفقرة ١٢٦ أدناه).**

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد قدم تقريرا بشأن إعادة تبرير الوظائف الممولة في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر A/64/697/Add.1 و Add.2)، عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣. ويكمل التقرير المعلومات المقدمة في الوثيقة الرئيسية (A/64/697)، ويقدم موجزا عما يلي: المهام والتنظيم على مستوى الإدارات/المكاتب، بما في ذلك وصفا للولايات/البعثات يتفق مع نشرات للأمين العام؛ وإنشاء الوظائف المأذون بها لحساب الدعم حسب الرتبة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ وتوزيع عبء العمل من أجل تنفيذ الولاية، بما في ذلك الإحصاءات اللازمة لبيان إجمالي احتياجات الإدارات/المكاتب من الموظفين؛ والكيانات الأخرى التي تضطلع بمهام مشابهة والفروق بين تلك المهام. كما جرى تقديم خرائط تنظيمية، تشمل الوظائف الممولة من حساب الدعم، وعدد ورتب وظائف المساعدة المؤقتة العامة الممولة من حساب الدعم والوظائف الممولة من الميزانية العادية. **وكانت اللجنة الاستشارية قد اقترحت أن يقدم الأمين العام إعادة تبرير لكل وظائف حساب الدعم. وتعرب اللجنة عن أسفها لكون تقرير الأمين العام لا يزيد عن تجميع للوظائف الموجودة دون أن تتضمن معلومات عن أية عمليات يُعتد بها للنقل أو إعادة التشكيل فيما بين الوحدات أو الإدارات. وكانت اللجنة تتوقع إجراء مناقشة فيما بين مختلف المكاتب في الأمانة العامة ممن تشارك في مهام الدعم من أجل استعراض كل مهمة والتفكير في الهيكل الأمثل لإنجازها.**

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أثر مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التحسينات المتصلة في تسيير الأعمال، التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ٢٨ (و) من قرارها ٢٨٧/٦٣، سيُناقش في الاستعراض الشامل لتلك القدرات على نطاق الأمانة العامة، الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بما طلبته الفقرة ٢٨ (ز) من القرار ٢٨٧/٦٣ من تقديم معلومات عن نتائج التحسينات في تسيير الأعمال، يبين التقرير أن الأمانة العامة قد استحدثت برنامج تحسين تسيير الأعمال لبناء القدرات، الذي يتضمن منهجيات الجودة مع السرعة Lean Six Sigma، لتطوير تحسينات تسيير الأعمال المستمرة. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج بناء القدرات؛ وتقترب المرحلة الثانية من الاكتمال. **ويجب تقديم آخر المعلومات عن الوضع، فضلا عن تقييم لأثر البرنامج، في سياق عرض ميزانية حساب الدعم التالية.**

٢٢ - ويقدم الأمين العام، في تقريره الاستعراضي العام عن تمويل عمليات حفظ السلام (A/64/643) وميزانيته المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام (A/64/697)، معلومات عن مستوى موارد حفظ السلام وحساب الدعم منذ عام ٢٠٠٥ فصاعدا. ويتوقع أن يصل مستوى ميزانيات البعثات الميدانية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى مبلغ ٧,٩ بليون دولار، مقارنة بمبلغ ٧,٤ بليون دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وسيظل عدد بعثات حفظ السلام

النشطة ١٦ بعثة، بينما سينخفض عدد البعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام من ١٦ إلى ١٥ بعثة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن التقدم المحرز في بوروندي قد أدى إلى نقل إدارة قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية، وأنه أعيد تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتتولى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بعض المهام في مجال سيادة القانون، وتمضي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قدما في عملية التقليص التدريجي، وبدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في نقل المسؤولية الأولية عن أعمال الشرطة إلى قوة الشرطة الوطنية، واكتملت تصفية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتم إغلاق البعثة، بينما لم يُحسم حتى الآن مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٢٣ - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية استمرار زيادة وتعزيز الموارد المتصلة بالموظفين وغير المتصلة بالموظفين نتيجة للإصلاحات المتعاقبة، وكذلك بصورة سنوية منتظمة. وقد ظلت اللجنة تشدد دائما على ضرورة السعي وراء الاستخدام الأمثل للقدرة الإدارية والتحسينات في تسيير الأعمال للتصدي للوظائف والمهام المتعددة بدرجة أكبر من الكفاءة وكفالة تحسن التنسيق بين المقر والعمليات في الميدان. وعلاوة على ذلك، وأخذا في الحسبان المكاسب المتحققة نتيجة للمبادرات وعمليات تسيير الأعمال، يجب مواصلة استعراض مستويات الموارد والهياكل الإدارية القائمة بغية إعادة توجيه الموارد ونقلها وتخفيضها من أجل تبسيط دعم عمليات حفظ السلام.

ثالثا – حساب دعم عمليات حفظ السلام

ألف – تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

٢٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أقرت، في قرارها ٦٢/٢٥٠، موارد لحساب الدعم قدرها ٨٠٠ ٩٩٢ ٢٧٣ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بما في ذلك ٢٢٠ ١ وظيفة مؤقتة (١٢٢ ١ وظيفة مستمرة و ٩٨ وظائف جديدة) وما يتصل بها من احتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف. وبعد ذلك، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٦٢، إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ونقل عدد من الوظائف من الوحدات التنظيمية الأخرى في حساب الدعم إلى المكتب المنشأ حديثا. وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الجمعية العامة، في الجزئين الثاني والرابع من القرار ٦٣/٢٦٢، للأمين العام بالدخول في

التزامات إضافية للموارد غير المتصلة بالوظائف في إطار حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمبلغ إجماليه ١٠٠ ٤٧٩ ٨ دولار، يتألف من ٠٠٠ ٠٥٠ ٧ دولار لمشروع تخطيط موارد المؤسسة و ١٠٠ ٤٢٩ ١ دولار لمركز البيانات الرئيسي الجديد في الحديقة الشمالية بالمقر. وبناء عليه، يصل مجموع موارد حساب الدعم المعتمدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٩٠٠ ٤٠١ ٢٨٢ دولار. ويورد الأمين العام، في الفقرات ٢ إلى ١٠ من تقريره عن أداء ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (A/64/661 و Add.1)، موجزا للأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها خلال الفترة المذكورة.

٢٥ - وكما أورد الأمين العام في تقريره عن الأداء، بلغت النفقات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ما إجماليه ٦٠٠ ٩٦٣ ٢٧١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٠٥٧ ٢٤٦ دولار)، مما نتج عنه رصيد حر إجماليه ٣٠٠ ٤٣٨ ١٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ١٢٣ ١٠ دولار)، أي ٣,٧ في المائة، بالقيمة الإجمالية، من الموارد المعتمدة للفترة. ويرد في تقرير الأمين العام (انظر A/64/611، الجدول ١ والفقرات ١١ إلى ١٨) موجز لأداء الموارد حسب الفئة مشفوعا بالتفسير ذي الصلة. وبلغ متوسط معدلات الشغور للفترة المشمولة بتقرير الأداء ١٥,٤ في المائة للفئة الفنية و ١٠,٧ في المائة لفئة الخدمات العامة.

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد الحر يُعزى أساساً لانخفاض الإنفاق فيما يتعلق بالموارد المتصلة بالوظائف (١٠٠ ٢٩٥ ٥ دولار) والموارد غير المتصلة بالوظائف (٢٠٠ ١٤٣ ٥ دولار). والانخفاض البالغ ٥,٣ مليون دولار (أو ٣ في المائة) في النفقات المتصلة بالوظائف يعزى في معظمه إلى التأخيرات في التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام، مما أسفر عن زيادة معدلات الشغور عما كان مدرجا في الميزانية (١٦,٢ في المائة للفئة الفنية و ٤,٦ في المائة لفئة الخدمات العامة) وفي إدارة الشؤون الإدارية (٢٠,٤ في المائة للفئة الفنية و ١٠,٤ في المائة لفئة الخدمات العامة)؛ فضلا عن تحديد وتوظيف المرشحين المناسبين للوظائف في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وبخاصة وظائف مراجعي الحسابات المقيمين في بعثات حفظ السلام.

٢٧ - أما الانخفاض البالغ ٥,١ مليون دولار (أو ٤,٨ في المائة) في النفقات غير المتصلة بالوظائف، فكان نتيجة صافية لانخفاض الاحتياجات، وبخاصة في بنود الميزانية التالية:

(أ) الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٦٠٦ ٥ دولار، أو ٣٧,٤ في المائة) تتصل في معظمها بالتأخير في تنفيذ النظام الجديد لإقامة العدل، الذي بدأ سريانه اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتسجيل الموارد (٨٠٠ ٠٦٨ ٢ دولار)، المخصصة في

بادئ الأمر ضمن هذا البند من الميزانية لفرقة العمل المعنية بالمشتريات، تحت أوجه الإنفاق المناظرة؛

(ب) السفر الرسمي (٦٠٠ ٥٨٢ ١ دولار، أو ١١,٦ في المائة) تتصل في معظمها بانخفاض احتياجات السفر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عما كان مدرجا في الميزانية، نظرا لانخفاض عدد الادعاءات الواردة من البعثات الميدانية؛ ولإدارة الشؤون الإدارية، نظرا لانخفاض السفر المتصل بالتدريب نتيجة للتأخير في تنفيذ الأنشطة التي كان مخططا لها للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومحدودية الموارد المتصلة بالموظفين لبرامج التدريب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانخفاض العدد الفعلي للموظفين الميدانيين الذين يتلقون تدريبا على المشتريات مقارنة بالبرنامج المخطط له؛ وكذلك انخفاض الاحتياجات للسفر غير المتصل بالتدريب، نتيجة للجمع بين مهام متعددة في الرحلة الواحدة.

٢٨ - وقوبل هذا الانخفاض في الإنفاق أساساً باحتياجات إضافية فيما يتعلق بما يلي:

(أ) المساعدة المؤقتة العامة (٨٠٠ ٩٣١ دولار، أو ٥,٢ في المائة)، تعزى في المقام الأول إلى تمديد ٦ وظائف في نظام إقامة العدل حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نظرا للتأخر في تنفيذ النظام؛ وإنشاء ٦ وظائف في مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتصل بتنفيذ المشاريع التجريبية للتنقل والشبكات المهنية التي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية؛

(ب) الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٤١٤ دولار، أو ١,٥ في المائة)، والاحتياجات من الخدمات الطبية (٠٠٠ ٤٠٩ دولار، أو ١,٢ في المائة).

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية العوامل التي تكمن وراء انخفاض النفقات، وتحث على مواصلة توخي حسن التقدير في استغلال الموارد.

٣٠ - وقد أوضحت اللجنة، في تقريرها عن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (A/63/841)، أنها تتوقع أن تتضمن تقارير الأداء مستقبلا المزيد من التفاصيل عن أنشطة أفرقة المساعدة الخاصة للبعثات Tiger teams في المجالات الوظيفية لكل منها. وتلاحظ اللجنة أنه في فترة الإبلاغ ٢٠٠٩/٢٠٠٨، تم نشر خمسة أفرقة لاختيار الموظفين لدعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان؛ وأوفدت ستة أفرقة للتطوير الوظيفي إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وقدمت اللجنة، في تقريرها عن

المسائل الشاملة (انظر A/64/660، الفقرتان ٤١ و ٤٢)، تعليقات وتوصيات مفصلة عن استخدام أفرقة المساعدة الخاصة للبعثات.

٣١ - ويمكن، عند الاقتضاء، الاطلاع في الفرع الثالث أدناه على التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن المعلومات الواردة في تقرير الأداء عن أوجه الإنفاق المختلفة في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٢ - **ويشار إلى الإجراءات التي اقترحها الأمين العام في الفرع الثالث من تقرير الأداء (A/64/611)، في الفقرة ١٩٤ أدناه.**

باء - المعلومات المالية المستكملة فيما يتعلق بالفترة الحالية

٣٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٨٧/٦٣، على مبلغ إجماليه ٩٠٠ ٠٣٠ ٢٩٤ دولار لموارد حساب الدعم المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وعلى ملاك دائم من الموظفين مجموعه ٢٤٥ ١ وظيفة مؤقتة لحساب الدعم. ويستبعد ذلك المبالغ الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة لمركز البيانات الثانوي (٨٦٠ ٠٣١ ٢ دولار) بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٣، ولمشروع تخطيط موارد المؤسسة (٥٠٠ ٥١٦ ٢٨ دولار) بموجب القرار ٢٤٣/٦٤، المقرر تمويلها من ميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة قررت أن يتم استيعاب الأموال اللازمة لمركز البيانات الثانوي في إطار الموارد الحالية (انظر القرار ٢٦٩/٦٣، الفقرة ١٢). وفيما يتصل بمشروع تخطيط موارد المؤسسة، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات فيما يتعلق بحصة حساب الدعم في النظام، وطلبت إليه تقديم تقرير عن النفقات المتصلة بذلك في سياق تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (انظر القرار ٢٤٣/٦٤، الفقرة ١١٥).

٣٤ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن النفقات المتوقعة في حساب الدعم، حتى ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٢٨٣ ٢٨٧ دولار (انظر المرفق الثاني). وسينتج عن ذلك رصيد حر قدره ٣٠٠ ٧٤٧ ٦ دولار، أو ٢,٣ في المائة من مجموع الاعتمادات في نهاية الفترة المالية.

٣٥ - ومن مجموع ٢٤٥ ١ وظيفة من الوظائف المعتمدة حالياً (٨٤١ وظيفة من الفئة الفنية، و ٤٠١ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٣ وظائف من خدمات الأمن)، كان ما مجموعه ١١٥ ١ منها مشغولاً حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ (٧٣٩ وظيفة من الفئة

الفنية، و ٣٧٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٣ وظائف من خدمات الأمن)، مما يشير إلى معدلات شغور قدرها ١٢,١ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٦,٩ في المائة لموظفي الخدمات العامة والفئات الأخرى.

جيم - تقديرات التكاليف المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

١ - نظرة عامة

٣٦ - يقدّر الأمين العام، في تقريره عن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (A/64/697)، الموارد بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٨٩١ ٣١٣ دولار، يغطي تكاليف شغل ١ ٣١٤ وظيفة مؤقتة ممولة من حساب الدعم، والموارد غير المتصلة بالوظائف. ويستبعد ذلك المبلغ الاحتياجات المتصلة بمشروع تخطيط موارد المؤسسة، وتبلغ ٠٠٠ ٠٣٣ ٥٧ دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، المقترح تمويلها من حساب الدعم، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٤٣.

٣٧ - وتمثل الموارد المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بقيمتها الإجمالية، زيادة قدرها ٩٠٠ ٨٦٠ ١٩ دولار، أو ٦,٨ في المائة عن مجموع المبلغ المعتمد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والبالغ إجماليه ٦٠٠ ٩٦٣ ٢٧١ دولار. وأخذا في الحسبان احتياجات مشروع تخطيط موارد المؤسسة، فإن المبلغ المقترح يمثل زيادة صافية تبلغ ٧٠٠ ٠٥٣ ٤٦ دولار، أو ١٥,٦ في المائة. وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام سيقوم باستعراض تقديرات مشروع تخطيط موارد المؤسسة وتقديمها في تقرير مرحلي ثان إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

٣٨ - والزيادة التي تبلغ ١٩,٨ مليون دولار (باستبعاد موارد مشروع تخطيط موارد المؤسسة) تُعزى أساسا إلى الاحتياجات الإضافية للوظائف (١٧,٨ مليون دولار)، نظرا للزيادة في التكاليف القياسية للمرتبات، واحتساب التكاليف الكاملة للوظائف الـ ٦٣ المعتمدة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ والوظائف الجديدة الـ ٧٣ المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، فضلا عن الزيادة في الموارد غير المتصلة بالوظائف (٢ مليون دولار) (انظر الفقرة ٤٣ أدناه).

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة تشمل الاحتياجات المتصلة بحصة حفظ السلام في دعم مركز البيانات الثانوي (١,٢ مليون دولار)، وفقا لقرار الجمعية العامة

٦٤/٢٢٨، واحتياجات الموارد المتصلة بتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للأفراد المتقاعدين من بعثات حفظ السلام (٨ مليون دولار).

٤٠ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية المتصلة بالوظائف المقترحة البالغ عددها ٣١٤ ١ وظيفة (٨٨٩ وظيفة من الفئة الفنية، و ٤٢٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٣ وظائف من خدمات الأمن) ما قدره ٨٠٠ ٤٨٢ ٢٠١ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٠٠٠ ٧٩٤ ١٧ دولار، أو ٩,٧ في المائة، عن الاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويُطلب في مقترح حساب الدعم ٧٣ وظيفة جديدة، منها ١٢ وظيفة تمول حاليا في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ويقترح تحويلها إلى وظائف ثابتة. وتشمل الوظائف الإضافية المقترح إنشاؤها ما يلي:

(أ) ٢٥ وظيفة في إدارة عمليات حفظ السلام، تشمل ٢١ وظيفة جديدة، و ٤ وظائف يقترح تحويلها من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛

(ب) ٨ وظائف في إدارة الدعم الميداني، تشمل ٥ وظائف جديدة و ٣ وظائف يقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة، و ٥ وظائف يقترح نقلها من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي؛

(ج) ٢٨ وظيفة في إدارة الشؤون الإدارية، تشمل ٢٣ وظيفة جديدة و ٥ وظائف يقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة؛

(د) ١٠ وظائف في مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

(هـ) وظيفة واحدة في مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة؛

(و) وظيفة واحدة في إدارة شؤون السلامة والأمن.

وترد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تلك الاقتراحات في سياق مناقشتها للوحدات التنظيمية التي تتعلق بها تلك الاقتراحات.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم تطبيق متوسط التكاليف القياسية للمرتبات في نيويورك على الوظائف في المقر، ومتوسط التكاليف القياسية للمرتبات في فيينا ونيروبي على مركزي التحقيق الإقليميين في فيينا ونيروبي على التوالي. وتطبق التكاليف الخاصة بكل بعثة على وظائف مراجعي الحسابات المقيمين. وعلاوة على ذلك، جرى، عند تقدير تكاليف الاحتياجات على أساس توصية اللجنة الاستشارية (انظر A/63/841، الفقرة ٥٢)، تطبيق معدلات شغور بنسبة ١٢ في المائة للوظائف المستمرة من الفئة الفنية وبنسبة ٧ في المائة لنظيراتها من فئة الخدمات العامة، وبنسبتي ٦٥ في المائة و ٥٠ في المائة على الوظائف الجديدة

في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة على التوالي. وفيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة المستمرة التي تصل مدتها إلى ١٢ شهرا، فتطبق معدلات شغور بنسبة ٧ في المائة لوظائف الفئة الفنية وبنسبة ٥,٢ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة. أما وظائف المساعدة المؤقتة العامة الجديدة التي تصل مدتها إلى ١٢ شهرا، فتطبق معدلات شغور بنسبة ٢٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية وبنسبة ١٢,٥ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة.

٤٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه تمشيا مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٨٧/٦٣، تُقدم في التقرير معلومات عن التكاليف السنوية الكاملة المتصلة بالوظائف الإضافية المقترحة للميزانية اللاحقة، مع تطبيق معدلات شغور الوظائف المستمرة المتوقعة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ (١٢ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٧ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة). وكما هو مبين في الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام، يبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف ما قدره ٨٠٠ ٢٥٥ ٢٠٦ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٧٧٣ ٤ مليون دولار، أي بنسبة ٢,٣ في المائة، عن ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ البالغ قدرها ٨٠٠ ٤٨٢ ٢٠١ دولار.

٤٣ - وتبلغ الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف ما مجموعه ٠٠٠ ٤٠٩ ١١٢ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ٠٦٦ ٢ دولار، أو ١,٩في المائة، عن الموارد المعتمدة الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، كما هو مبين في الجدول أدناه:

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الموارد (المعتمدة) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	الموارد (المقترحة) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	الفرق	النسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة	٥٠٠ ٦١٨ ١٩	٢٠٠ ٩١٧ ٢٣	٧٠٠ ٢٩٨ ٤	٢١,٩
الخبراء الاستشاريون	٦٠٠ ٠٤٩ ٦	٥٠٠ ٥٩٥ ٤	(١٠٠ ٤٥٤ ١)	(٢٤,٠)
السفر الرسمي	٠٠٠ ٣٠٧ ١٧	٤٠٠ ٩٩٢ ١٧	٤٠٠ ٦٨٥	٤,٠
المرافق والهياكل الأساسية	٣٠٠ ٥٤٨ ٢١	٧٠٠ ٨٩٨ ٢٣	٤٠٠ ٣٥٠ ٢	١٠,٩
الاتصالات	٢٠٠ ٦٨٤ ٢	٦٠٠ ٦٧١ ٢	(٦٠٠ ٢١)	(٠,٥)
تكنولوجيا المعلومات[أ]	٣٠٠ ٧٢٦ ٢٩	٧٠٠ ٨٧٤ ٢٤	(٦٠٠ ٨٥١ ٤)	(١٦,٣)
الخدمات الطبية	٥٠٠ ٢٠٣	٠٠٠ ٢٠٠	(٥٠٠ ٣)	(١,٧)
إمدادات وخدمات ومعدات أخرى	٧٠٠ ٢٠٤ ١٣	٩٠٠ ٢٥٨ ١٤	٢٠٠ ٠٥٤ ١	٨,٠
المجموع	**١٠٠ ٣٤٢ ١١٠**	**٠٠٠ ٤٠٩ ١١٢**	**٩٠٠ ٦٦٠ ٢**	**١,٩**

(أ) لا تشمل مخصصات الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ المبلغ الإضافي البالغ ٨٦٠ ٠٣١ ٢ دولار، الذي خصصته الجمعية العامة لمركز البيانات الثانوي، بموجب قرارها ٢٦٩/٦٣، الذي سيتم استيعابه ضمن الموارد الحالية.

٤٤ - وترد خلاصة موجزة للفروق في الفقرات ٢٠ إلى ٢٦ من وثيقة ميزانية حساب الدعم (A/64/697)، وترد لمحة موجزة عن بارامترات الميزانية التي استخدمت في عملية تقدير التكاليف في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حين بلغت الزيادة الإجمالية في الموارد غير المتصلة بالوظائف ١,٩ في المائة، فإن الاعتمادات المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة والمرافق والهياكل الأساسية قد زادت بدرجة كبيرة، وأن الزيادة الإجمالية تبدو متواضعة بسبب خفض الاعتمادات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات.

٤٥ - وتلاحظ اللجنة أن الزيادة في موارد المساعدة المؤقتة العامة (٧٠٠ ٢٩٨ ٤ دولار أو ٢١,٩ في المائة) تعكس استمرار الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ التي طبقت عليها معدلات شغور أدنى (انظر الفقرة ٤١ أعلاه) واقتراح إنشاء ٣٠ وظيفة جديدة. **وتشدد اللجنة على ضرورة التقيد بإجراءات الحصول على التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، أي أنه ينبغي استخدام ذلك التمويل في ظروف العمل الاستثنائية و/أو أعباء العمل في أوقات الذروة أو للتعويض عن غياب الموظفين في إجازات الأمومة أو الإجازات المرضية (A/63/841، الفقرة ٥٦). ولا ينبغي طلب الحصول على التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة للمهام ذات الطابع المستمر، أو لفترات زمنية طويلة. كما لا ينبغي تقديم الطلبات مرارا وتكرارا، ولا ينبغي أن تؤدي التوصية بهذا التمويل لفترة محددة بالضرورة إلى توقع تحويل الوظيفة إلى وظيفة ثابتة في فترة الميزانية التالية. وقد أشارت اللجنة إلى هذه المسألة في سياق المسائل الشاملة في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر A/64/661، الفقرة ٤٨).**

٤٦ - كما ترد زيادات في بند المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٣٥٠ ٢ دولار، أو ١٠,٩ في المائة) تتعلق بالحيز المكتبي اللازم لاستيعاب الوظائف الجديدة المقترحة؛ وفي بند الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٠٥٤ ١ دولار، أو ٨ في المائة) تعزى في معظمها إلى الاعتمادات المرصودة لخدمات المؤتمرات لتوفير الدعم لاجتماع الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات المقرر عقده في عام ٢٠١١، ومواد التدريب اللازمة للترجمة التحريرية واقتراح إعادة تصنيف الوظائف؛ وفي بند السفر الرسمي (٤٠٠ ٦٨٥ دولار، أو ٤ في المائة) وتعزى في معظمها إلى زيادة تكاليف النقل المتصلة بسفر الموظفين لتوفير الدعم لعمليات حفظ السلام، وتقييم الاحتياجات، وإسداء المشورة وأنشطة تقييم الدعم، وتقديم الدعم الفني واللوجستي، فضلا عن تدريب موظفي حفظ السلام.

٤٧ - ويقابل هذه الزيادات عدة أمور منها انخفاض في الموارد المقترحة لتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٨٥١ ٤ دولار، أو ١٦,٣في المائة)، وهو ما يعكس انخفاضا في الاحتياجات المتصلة بالمرحلة التي بلغها تنفيذ وتطوير مشاريع معينة من مشاريع تكنولوجيا المعلومات لخدمة عمليات حفظ السلام وتكاليف شراء لمرة واحدة تتصل بحلول لنظامي إدارة المحتوى في المؤسسة وإدارة العلاقات مع العملاء؛ وفي الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين (١٠٠ ٤٥٤ ١ دولار، أو ٢٤ في المائة). ويرد في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقرير الأمين العام (A/64/697) تحليل وموجز للاحتياجات من الخبراء الاستشاريين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد تتصل في المقام الأول بمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (٠٠٠ ٣٣٢ ١ دولار) من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشعبة السياسات والتقييم والتدريب لوضع وتنظيم برامج التدريب المتخصصة في المجالات الفنية لعمليات حفظ السلام؛ ومكتب الأخلاقيات (٩٠٠ ٦٧٣ دولار) لاستعراض ملفات الموظفين فيما يتصل ببرنامج إقرارات الذمة المالية؛ ومكتب خدمات الرقابة الداخلية (٠٠٠ ٥٧٨ دولار) فيما يتعلق أساسا بدعم العمل المتصل بشعبة التفتيش والتقييم وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

٤٨ - وفي وضع توصياتها بشأن مقترحات حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ فيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، تأخذ اللجنة الاستشارية في حسبانها ما مبين في الفقرة ٢٣ أعلاه، وتقديرها لما يلزم لعمليات الدعم على أرض الواقع استنادا إلى المعلومات والمبررات المقدمة وإلى القدرة الموجودة المخصصة لمهمة قائمة أو مقترحة بعينها. وترد في الفقرات ٤٩ إلى ١٨٦ أدناه توصيات اللجنة فيما يتعلق بكل من المكاتب المحددة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن توصياتها بشأن الوظائف المقترحة تترك أيضا أثرا على التكاليف التشغيلية، وهو ما يجري بيانه في الفقرة ١٩٢ أدناه.

٢ - التوصيات التفصيلية

(أ) إدارة عمليات حفظ السلام

٤٩ - تمثل الاحتياجات الإجمالية المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ مبلغ ٩٠٠ ٣٨٠ ٩٢ دولار، بزيادة قدرها ٢٠٠ ١٢٢ ٧ دولار، أي ٨,٤ في المائة، عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مقترحات حساب الدعم لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ تشدد على ما يلي:

(أ) تعزيز سلامة وأمن العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين العاملين في البعثات الميدانية؛

(ب) تعزيز العلاقات الخارجية والاتصالات الداخلية من خلال استخدام وسائط الإعلام الإلكترونية الجديدة وغيرها من الأساليب الفنية؛

(ج) بناء قدرة على الإدارة الفعالة لآليات المساءلة المعززة؛

(د) تعزيز قدرات الشراكة الاستراتيجية؛

(هـ) السعي لسد الفجوات في مجالات سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(و) مواصلة تطوير قدرات الرد السريع، وتطوير قدرة الشرطة الدائمة وإكمالها بعنصر صغير من خبراء العدالة والسجون.

٥٠ - وتعزى الزيادة البالغ قدرها ٧,١ مليون دولار أساسا إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف (٦٠٠ ٦٣٣ ٦ دولار) بسبب تأخر أثر الوظائف التي سبق اعتمادها، وكذلك اقتراح إنشاء ٢٥ وظيفة إضافية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويبلغ عدد وظائف حساب الدعم المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ ما مجموعه ٤٥٠ وظيفة (٣٤٩ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠١ وظيفة من فئة الخدمات العامة). ويُقترح إنشاء ٢٥ وظيفة إضافية (٣ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ويُقترح الآن تحويل ٤ من هذه الوظائف التي كانت تمول في السابق في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة.

٥١ - وثمة زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٨٨ دولار مقترحة أيضا في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف. وتأتي هذه الزيادة نتيجة للاحتياجات الإضافية المقترحة في بنود الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٦٤٢ دولار)، والمساعدة المؤقتة العامة (٠٠٠ ١٧٤ دولار)، والسفر الرسمي (٢٠٠ ١٢٢ دولار)؛ ويعوض الجانب الأعظم منها انخفاض الاحتياجات للخبراء الاستشاريين (٩٠٠ ٥٥٤ دولار).

' ١ ' مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

٥٢ - تتصل الزيادة البالغ قدرها ٩٠٠ ٢٦٣ ١ دولار (٨,٤ في المائة) عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ البالغ قدرها ٨٠٠ ٠١١ ١٥ دولار أساسا بالاحتياجات الإضافية من الوظائف (٧٠٠ ٥٨٧ دولار)، بما يعكس التكاليف الزائدة للوظائف الـ ٦٦ المستمرة

والوظائف الست الجديدة المقترحة، وكذلك الاحتياجات الإضافية غير المتصلة بالوظائف (٢٠٠ ٦٧٦ دولار).

الوظائف

٥٣ - لتعزيز قدرات السلامة والأمن (انظر الفقرة ٤٩ (أ) أعلاه)، يقترح نقل موظف أقدم لتنسيق الشؤون الأمنية (ف-٥)، معتمد حاليا في مركز العمليات كمركز تنسيق أمني بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، إلى مكتب وكيل الأمين العام. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا مباشرة أمام وكيل الأمين العام، من خلال رئيس الأركان. وكما هو مبين، سيعزز النقل إجراء الاتصالات وإسداء المشورة في الوقت المناسب، فضلا عن الإشراف من قبل رئيس الأركان، حيث تعتبر السلامة والأمن في الميدان موردا مشتركا (انظر A/64/697، الفقرتان ٥٢ و ٥٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تعزيز القدرة المقترحة للأمن والسلامة يشمل أيضا اقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين (١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن تمويل من المساعدة المؤقتة العامة لـ ٣ وظائف مؤقتة (٢ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر الفقرتين ٥٤ و ٥٩ أدناه). **وللأسباب الواردة في التقرير، توصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح نقل وظيفة مقترحة لمنسق الشؤون الأمنية (ف-٥).**

٥٤ - ويقترح إنشاء وظيفتين جديدتين، موظف لشؤون السلامة الميدانية (ف-٤) ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، في مكتب وكيل الأمين العام (انظر A/64/697، الفقرات ٥٤ إلى ٥٨). والمطلوب من موظف شؤون السلامة الميدانية وضع سياسة شاملة للسلامة الميدانية ونموذج لبرنامج عام للسلامة الميدانية في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، وتقديم التوجيه إلى مجالات الدعم والعمليات الميدانية والدول الأعضاء (خصوصاً البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة). ويقوم شاغل وظيفة المساعد الإداري بدعم وضع قاعدة بيانات للسلامة الميدانية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على إنشاء هاتين الوظيفتين. إذ يمكن لمنسق الشؤون الأمنية الاضطلاع بمهامهما، بالتعاون والتنسيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن (انظر أيضا الفقرة ٥٩ أدناه).**

٥٥ - ويقترح إنشاء وظيفة موظف برامج (ف-٤) يقوم شاغلها بدعم تعزيز عمليات إدارة البرامج والممارسات في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والعمليات الميدانية، وتقديم المساعدة المنهجية إلى رؤساء البعثات ونوابهم في مجال إعداد اتفاقات الأداء التي يبرمونها وتقييمات هذا الأداء (انظر A/64/697، الفقرات ٥٠ إلى ٦٢). **وترى اللجنة**

الاستشارية أن القيادة وإدارة الأداء والمساءلة هي شروط جوهرية مستمرة. ولذلك، فهي توصي بعدم الموافقة على إنشاء هذه الوظيفة؛ وينبغي استيعاب هذه المهام في إطار القدرات الموجودة.

٥٦ - ويقترح إنشاء وظيفتي موظف إداري معاون (ف-٢) ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في المكتب التنفيذي - وهو مورد مشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر A/64/697، الفقرتان ٦٣ و ٦٤). ويستند الطلب إلى الزيادة في عبء العمل بالمكتب التنفيذي فيما يتصل بمهام الميزانية والمالية والموارد البشرية، وكذلك المهام الإدارية، مثلما يتبين من الإحصاءات المشفوعة بالطلب. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء الوظيفتين المطلوبتين (١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للمكتب التنفيذي للاضطلاع بمهام الدعم في مجالات الميزانية والمالية والإدارة لإدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني.**

٥٧ - وفي قسم الشؤون العامة، يقترح إنشاء وظيفة موظف اتصالات داخلية (ف-٣) وإعادة تصنيف وظيفة موظف معاون لشؤون العلاقات العامة (ف-٢) إلى وظيفة موظف لشؤون العلاقات العامة (ف-٣) (انظر A/64/697، الفقرات ٦٦-٦٨). وتشمل القدرة الحالية للقسم ٥ من وظائف حساب الدعم (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٢، ٢ خ ع (ر أ)). ويتوقع من شاغل الوظيفة أن يوفر قدرة دائمة على وضع وتنفيذ برنامج داخلي موحد للاتصالات. ولا تقترح إعادة التصنيف فحسب نتيجة لزيادة عبء العمل في دعم مستويات الإدارة العليا الإضافية في أنشطة العلاقات مع وسائط الإعلام، وإنما أيضا الأنشطة التي تنطوي على مسؤوليات أعلى مع قدر أقل من الإشراف. **ولا تعترض اللجنة الاستشارية على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة الموظف المعاون لشؤون العلاقات العامة من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣. غير أن اللجنة ليست مقتنعة بالحاجة إلى القدرة الدائمة على تنفيذ مهام الوظيفة الإضافية المقترحة من الرتبة ف-٣، التي يجب توفيرها من داخل القدرة الموجودة في القسم، أو من خلال إعادة الانتداب المؤقت إما من إدارة عمليات حفظ السلام أو من إدارة الدعم الميداني، عند الاقتضاء.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

٥٨ - تعكس الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف والبالغ قدرها ٧٠٠ ٩٨٠ ٥ دولار، بزيادة قدرها ٢٠٠ ٦٧٦ دولار، أو ١٢,٧ في المائة بالمقارنة مع الموارد المخصصة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، في معظمها موارد إضافية مقترحة للمساعدة المؤقتة العامة (١٠٠ ٢٢٤ دولار) والسفر الرسمي (٥٠٠ ٢٦٥ دولار).

٥٩ - وتشمل الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة، البالغ قدرها ١٠٠ ٤٧٨ دولار، ما يلي:

(أ) ٣ وظائف في مكتب رئيس الأركان، الأولى لموظف للسلامة في الميدان (ف-٤) لمدة ٨ أشهر، يقوم شاغلها بدعم وظيفة موظف السلامة في الميدان المقترحة في وضع السياسات والتوجيهات والنماذج لإعداد النماذج والدورات التدريبية في مجال السلامة في الميدان؛ والثانية لموظف معني بالمرونة التنظيمية (ف-٤)، يقوم شاغلها بوضع خطط وبرامج المرونة التنظيمية في مجالات مواجهة الأزمات واستمرارية تصريف الأعمال ومساعدة العمليات الميدانية في هذا الصدد؛ والثالثة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، يقوم شاغلها بتقديم الدعم الإداري اللازم المرتبط بأنشطة المرونة التنظيمية (انظر A/64/697، الفقرات ٧١-٧٥)؛

(ب) وظيفتان في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)) لمدة أربعة أشهر لكل منهما في المكتب التنفيذي، ليحل شاغلاهما محل موظفين إحداهما في إجازة أمومة والآخر في إجازة مرضية طويلة الأجل (انظر A/64/697، الفقرة ٧٦).

وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تجنب تكرار المهام والهياكل داخل المنظمة من أجل ضمان تحسين تقديم الخدمات. وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة رصدت مؤخرا موارد لأغراض استمرارية تصريف الأعمال فضلا عن التأهب لحالات الطوارئ (انظر القرارين ٦٤/٢٤٣ و ٦٤/٢٦٠). ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظائف الثلاث (٢ ف-٤، ١ خ ع (ر أ)) المطلوبة لمكتب رئيس الأركان. وتوصي اللجنة بالموافقة على المساعدة المؤقتة العامة القصيرة الأجل المطلوبة للحلول محل الموظفين اللذين في إجازة الأمومة/الإجازة المرضية.

٦٠ - وتعكس الموارد المقترحة للسفر والبالغ قدرها ٨٠٠ ٨٠٠ دولار زيادة قدرها ٥٠٠ ٢٦٥ دولار (أو ٤٩,٦ في المائة). ونظرا لضخامة حجم الزيادة، وكذلك في ضوء ما أبدته اللجنة الاستشارية في الفقرات السابقة من توصيات بشأن الوظائف والمساعدة المؤقتة العامة، فإنها توصي بخفض الموارد المقترحة للسفر إلى ٨٠٠ ٧٠٠ دولار (بنقصان قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار).

'٢' مكتب العمليات

٦١ - تمثل الاحتياجات المقترحة لمكتب العمليات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وقدرها ٨٠٠ ٦٦٩ ١٤ دولار، زيادة قدرها ٩٠٠ ٣١٢ ١ دولار، أو ٩,٨ في المائة، عن الموارد

المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويرجع ذلك أساسا إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف (٩٧٦ ٠٠٠ دولار) نظرا لزيادة التكاليف القياسية لـ ٧٨ وظيفة مستمرة، فضلا عن الاحتياجات الإضافية من المساعدة المؤقتة العامة (٣٠٨ ٥٠٠ دولار)، بما في ذلك مقترحات تمويل وظيفتين مستمرتين و ٥ وظائف جديدة.

الموارد غير المتصلة بالوظائف

٦٢ - تعكس الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة ١ ٧٣٥ ١٠٠ دولار (بزيادة قدرها ٣٣٦ ٩٠٠ دولار بالمقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠) في معظمها زيادة في الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة (٣٠٨ ٥٠٠ دولار). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد مطلوبة لاستمرار وظيفتين في شعبة أفريقيا الأولى، الأولى لموظف للتنسيق (ف-٤) والأخرى لمساعد للفريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر A/64/697، الفقرتان ٩٢ و ٩٣). ويقدم شاغلا الوظيفتين الدعم لخدمة منسِّقي تبادل المعلومات والتنسيق مع الإدارات الأخرى في الأمانة العامة لبناء قدرات حفظ السلام في أفريقيا. **وفي ضوء الاستعراض الجاري للترتيبات بغية ترشيد هيكل الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي (انظر A/64/697، الفقرة ٩٣، والفقرة ٧ أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار وظيفتي المساعدة المؤقتة العامة (١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ)).**

٦٣ - ويقترح أيضا تمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لـ ٥ وظائف تمول حاليا من الميزانية لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفريق التنسيق والتخطيط للصومال، تشمل موظفا رئيسيا (مد-١)، وموظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤، و ١ ف-٣)، وضابطا لسلاح البحرية (ف-٣)، ومساعدا إداريا (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر A/64/697، الفقرات ٩٤-٩٦). ويتولى الفريق تعهد خطط الطوارئ المحدثة للتمكين من نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقا لقراري مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩). وتذكّر اللجنة الاستشارية بأنه كان مقررا تخفيض الفريق من ملاك موظفين إجمالي يبلغ ١١ موظفا إلى الوظائف الخمس المطلوبة (انظر A/64/697، الفقرة ٣٤). **وريثما يتم إجراء الاستعراض المطلوب لجميع الأنشطة المتصلة بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاستكشاف الفرص المتاحة لتوحيدها وتبسيطها، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على النقل المقترح للوظائف الخمس (١ مد-١، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ)) من ميزانية دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ميزانية حساب الدعم لفريق التنسيق والتخطيط للصومال (انظر الفقرتين ٧ و ٩٢ من هذا التقرير).**

’٣‘ مكتب الشؤون العسكرية

٦٤ - تبلغ الاحتياجات الخاصة بمكتب الشؤون العسكرية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ ما قدره ١٠٠ ٥٥٨ ٢٥ دولار. وهذه الزيادة في الموارد، التي تبلغ ٧٠٠ ٨٨٢ دولار، أو ٣,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تتصل في معظمها باحتياجات متعلقة بالوظائف، مع مراعاة الزيادة في التكاليف القياسية للوظائف الـ ١٣٢ المستمرة والتكاليف المتصلة بالوظائف الجديدة الأربع المقترحة.

الوظائف

٦٥ - يقترح إنشاء ٤ وظائف إضافية لمساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، يقدم شاغلوها الدعم إلى مكتب المستشار العسكري، ودائرة العمليات العسكرية الجارية، ودائرة التخطيط العسكري، ودائرة تكوين القوات (انظر A/64/697، الفقرات ١٠٤-١٠٦). **ونظرا لعبء العمل في المكتب، توصي اللجنة الاستشارية مرة أخرى بالموافقة على ٣ وظائف من بين وظائف فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) الأربع المقترحة.**

٦٦ - ويقترح إعادة تصنيف ٣ وظائف لضباط معارين (١ ف- ٤ لضابط تقييم، و ١ ف-٤ لضابط سياسات ومبادئ عسكرية، و ١ ف-٤ لضابط تخطيط) إلى وظائف مدنية (انظر A/64/697، الفقرة ١٠٧). وإعادة التصنيف مطلوبة للحفاظ على المعرفة المؤسسية وتبسيط عمليات الإدارة وتحسين الامتثال للإجراءات الإدارية وإدخال تحسينات على عملية التخطيط في الأجل الطويل ورصدها. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من بين وظائف الفئة الفنية الـ ١١٦ المأذون بها حاليا، كان شاغلو ١١٠ منها من الضباط العسكريين العاملين الذين عينتهم الأمم المتحدة على أساس الإعارة، ويتم تناوبهم بعد الخدمة لمدة ٣ سنوات في المتوسط. وعند إنشاء مكتب الشؤون العسكرية، أُذن بوظيفة مدنية واحدة لكل دائرة لضمان الاستمرارية والحفاظ على الذاكرة المؤسسية. وتذكّر اللجنة بأنه في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، جرى تعزيز المكتب وإعادة تنظيمه. والوظائف المطلوب تحويلها هي لدائرة التخطيط العسكري ولفريقين في مكتب المستشار العسكري، وتخلو جميعها حاليا من أي موظفين مدنيين. وفي حين تدرك اللجنة الاستشارية ضرورة الاستمرارية والمعرفة المؤسسية، فإنها ترى أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال نموذج ملاك الموظفين الموجود في المكتب، على سبيل المثال، بتمديد مدة خدمة الموظف الثاني، وكذلك بسبل أخرى، مثل استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعارف، دون أن يؤثر ذلك على الهيكل الحالي لمكتب الشؤون العسكرية أو على تكوينه. واللجنة حاليا ليست في الوضع الذي يمكنها من

أن توصي بالموافقة على هذا الاقتراح، وهي توصي بأن يقدم الأمين العام مزيدا من التحليل والتبرير لهذا الاقتراح، أخذا في الاعتبار عدد الضباط المعارين حاليا وتوزيعهم فيما بين البلدان المساهمة بقوات.

’٤‘ مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٦٧ - إن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ البالغة ١٠٠ ١١٥ ١٩ دولار (بزيادة صافية قدرها ٦٠٠ ٧٢٦ ٢ دولار، أو ١٦,٦ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠) تعكس زيادة في الاحتياجات المتصلة بالوظائف قدرها ٢٠٠ ١٠٤ ٣ دولار وانخفاضا في الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف قدره ٦٠٠ ٣٧٧ دولار. والفرق في الموارد المتصلة بالوظائف يعكس التكاليف المتصلة باستمرار ٩٦ وظيفة (منها ٢١ وظيفة إضافية أدرجت في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠) و ٩ وظائف جديدة مقترحة.

٦٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لمعالجة الاحتياجات في مجالات الشرطة والعدالة والإصلاحيات، يدعو المكتب إلى اتباع نهج مرحلي يمتد ثلاث سنوات، يبدأ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ويستمر حتى نهاية فترة الميزانية ٢٠١١/٢٠١٢، لمواجهة التحديات في تلك المجالات الثلاثة المرتبطة والتي يدعم كل منها الأخر، وإلى وضع أولويات للطلبات وترشيدها. وتذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٨٧/٦٣، على تعزيز قدرة شعبة الشرطة (١٩ وظيفة إضافية) وتعزيز القدرة الإدارية للدائرة الاستشارية للقانون الجنائي والشؤون القضائية (١ مد-١).

الوظائف

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٩ - يقترح إنشاء وظيفة لموظف برامج (ف-٣) في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يوفر شاغلها قدرة على رصد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان وجمع بياناتها وتقييمها (انظر A/64/697، الفقرات ١١٥-١١٧). **ونظرا لنمو عبء العمل فيما يتصل بتوفير الدعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولأهمية المهام المقترحة، فإن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف البرامج (ف-٣).**

الدائرة الاستشارية للقانون الجنائي والشؤون القضائية

٧٠ - تدعم الدائرة الاستشارية للقانون الجنائي والشؤون القضائية الأنشطة المتصلة بالعناصر الرئيسية الثلاثة لسيادة القانون (تعزيز النظم القانونية والقضائية ونظم الإصلاحيات) في ١١ من عمليات السلام الآن. وهي تضم حاليا ١٢ وظيفة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ خ ع (ر أ)). وينقسم عبء العمل بالدائرة على ثلاثة أفرقة: خلية السياسات (موظف واحد)، وفريق العدالة (٤ موظفين)، وفريق الإصلاحيات (٤ موظفين). ومطلوب ٣ وظائف جديدة للدائرة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ على النحو التالي (انظر A/64/697، الفقرات ١١٨-١٢٣):

(أ) وظيفة لموظف أقدم لشؤون السياسات (ف-٥)، يقوم شاغلها بإدارة وتوجيه خلية السياسات، نظرا لازدياد عدد الطلبات الواردة من الميدان طلبا للمعايير والتوجيه الفني بشأن شؤون العدالة والإصلاحيات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن إدارة السجون وإجراء مسوح لقطاع العدالة وغيره من المجالات؛

(ب) وظيفة لموظف قضائي (ف-٤)، يمتلك شاغلها خبرة في الشريعة الإسلامية، بما يعكس أهمية تطبيقها في برامج بعثات مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

(ج) وظيفة لموظف إصلاحيات (ف-٣)، يركز شاغلها على نشر موظفي الإصلاحيات إلى العمليات الميدانية، بما في ذلك إنشاء نظام للتعيين من موظفي الإصلاحيات المعارين من الدول الأعضاء، وكفالة تلقيهم التدريب الكامل قبل النشر.

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة الموظف الأقدم لشؤون السياسات. وريثما يتم تحديد الاحتياجات الأطول أجلا في هذا الصدد، فإن اللجنة توصي بتوفير مهام الموظف القضائي (ف-٤) وموظف الإصلاحيات (ف-٣) من خلال تمويل من المساعدة المؤقتة العامة.

شعبة الشرطة

٧١ - مثلما يتبين من تقرير الأمين العام، يتألف الملاك الوظيفي لشعبة الشرطة من ٥٣ وظيفة من الفئة الفنية و ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وهو يشمل ١٩ وظيفة إضافية (١ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٢ خ ع (ر أ)) أدرجت في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ لتعزيز قدرة الشعبة.

٧٢ - ويقترح إنشاء وظيفة لموظف لتحليل المعلومات الجنائية (ف-٤) في قسم السياسات الاستراتيجية والتنمية، يقوم شاغلها بتوفير قدرة مخصصة لمعالجة تحليل المعلومات الجنائية في شعبة الشرطة وغيرها من المعلومات المتصلة بإنفاذ القانون التي ترد من عناصر الشرطة في العمليات الميدانية (انظر A/64/697، الفقرات ١٢٦-١٢٩). وتذكّر اللجنة الاستشارية بأنها سبق وأن أوصت بعدم الموافقة على طلب مشابه في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ نظرا لتوفر هذه القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، كانت ٨ وظائف من بين ٣٢ وظيفة مأذون بها للشعبة برتبة ف-٤ لا تزال شاغرة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. **وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على توصيتها بعدم الموافقة على وظيفة موظف تحليل المعلومات الجنائية (ف-٤).**

٧٣ - ويقترح إنشاء ٣ وظائف لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، واحدة لمكتب مستشار الشرطة واثنتان لقسم إدارة البعثات ودعمها (انظر A/64/697، الفقرتان ١٣٠ و ١٣١). ويقوم شاغلو هذه الوظائف بمهام التفتيش ومراجعة الحسابات والمهام الإدارية المتصلة بتقييم وحدات الشرطة المشكَّلة ونشرها وتناوبها. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يضم حاليا ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتين من وظائف المساعدين الإداريين (خ ع (ر أ)) الثلاثة المطلوبة.**

دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٤ - يقترح إنشاء وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) في دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام (انظر A/64/697، الفقرتان ١٣٣ و ١٣٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن شاغل هذه الوظيفة سيقوم بإدارة الأموال الواردة من خلال الميزانية المقررة ومن الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام على السواء. وترى اللجنة أنه ينبغي تغطية مهام الوظيفة المقترحة في إطار القدرة الموجودة التي تشمل ٥ وظائف ممولة من حساب الدعم (١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ)) و ٢٢ وظيفة ممولة من الصندوق الاستئماني للتبرعات (١ مد-٢، و ٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٦ ف-٣). **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) المطلوبة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

٧٥ - يعكس الاعتماد المرصود للموارد غير المتصلة بالوظائف بمبلغ ٥٠٠ ٧٥٧ ١ دولار نقصانا قدره ٦٠٠ ٣٧٧ دولار، أو ١٧,٧ في المائة. ويرجع النقصان إلى انخفاض الأموال المرصودة للخدمات الاستشارية (٢٠٠ ٥٨٧ دولار) المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ فيما يتصل بتنفيذ مبادرة مؤشرات سيادة القانون (انظر A/63/767، الفقرة ١٦١). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للمكتب.**

'٥' شعبة السياسات والتقييم والتدريب

٧٦ - تصل الموارد المقترحة لشعبة السياسات والتقييم والتدريب للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠٠ ٧٦٢ ١٦ دولار، بما يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٩٣٦ دولار، أو ٥,٩ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتشمل الزيادة الصافية موارد إضافية تتصل بالوظائف (٨٠٠ ٠٩٨ ١ دولار)، تُعزى إلى التكاليف المتصلة باقتراح استمرار ٥٣ وظيفة وإنشاء ٦ وظائف جديدة، تشمل تحويل ٤ وظائف مؤقتة تمول حاليا من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة؛ فضلا عن الانخفاض في الموارد غير المتصلة بالوظائف (٧٠٠ ١٦٢ دولار).

الوظائف

٧٧ - يُطلب ٥ وظائف إضافية لفريق الشراكات، تشمل تحويل ٣ وظائف مؤقتة تمول حاليا من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، على النحو التالي:

(أ) يقترح تحويل ٣ وظائف مؤقتة في فريق الشراكات تمول حاليا من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة لموظف أقدم لشؤون التنسيق (ف-٥) وموظف تنسيق (ف-٤) ومساعد فريق (خ ع) (ر أ)) (انظر A/64/697، الفقرات ١٥٢ إلى ١٥٧). وتشمل القدرة الحالية وظيفة واحدة لحساب الدعم برتبة (ف-٤). وكما هو مبين في وثيقة الميزانية، يُطلب تحويل الوظائف نظرا لاستمرار ونمو عبء العمل في دعم المسؤوليات الجارية وتنفيذ المسؤوليات الجديدة؛

(ب) يقترح إنشاء وظيفتين جديدتين، إحداهما لموظف أقدم معني بالاتصال في مجال الشراكات (ف-٥) والأخرى لمساعد إداري (خ ع (ر أ))، في بروكسل للاتصال بالاتحاد الأوروبي (انظر A/64/697، الفقرتان ١٥٥ و ١٥٦). وكما هو مبين، ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي ينشر عمليات عسكرية وعمليات مدنية لإدارة الأزمات وحفظ السلام، إلى جانب عمليات حفظ السلام، ويوفر مساعدات وقدرات إنسانية وإنمائية بالغة الأهمية في

مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون والإدارة العامة في المناطق التي تُنشر فيها عمليات حفظ السلام، يقترح إنشاء وجود للاتصال والتعاون في بروكسل.

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح تحويل ٣ وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ خ ع (ر أ)) لفريق الشراكات، وإنشاء وظيفتين جديدتين (١ ف-٥، و ١ خ ع (ر أ)) مطلوبتين لقدرة اتصال مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وتلاحظ اللجنة عدم الاتساق في استخدام تعبير ''الشراكات''، الذي يشير أحيانا إلى التفاعل بين الأمم المتحدة والشركاء المعترف بهم وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١/٦٠ بينما يشير في أحيان أخرى إلى كيانات داخل الأمانة العامة وخارجها على حد سواء. ولا تزال اللجنة ترى أن المفهوم بحاجة إلى توضيح (انظر A/64/7، الفقرة ثانيا - ١٠، و A/64/660، الفقرة ٢١).

٧٨ - ويقترح تحويل وظيفة مؤقتة لمستشار في مجال حماية الأطفال من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة بالرتبة ف-٤، من أجل ضمان إدماج حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وحقوقهم ورفاههم في جميع جوانب سياسات وبرامج حفظ السلام على صعيد المقر، ودعم عمل ١٠٠ مستشار في مجال حماية الأطفال وسياساتهم وتوجيههم وتدريبهم في ١٠ عمليات ميدانية (انظر A/64/697، الفقرات ١٥٨ إلى ١٦٢). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاقتراح المتعلق بوظيفة المستشار في مجال حماية الأطفال (ف-٤).**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

٧٩ - تعكس الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة قيمتها ٩٠٠ ٧٤٦ ٦ دولار المقترحة لشعبة السياسات والتقييم والتدريب نقصانا صافيا قدره ٧٠٠ ١٦٢ دولار (أو ٢,٤ في المائة) بالمقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويشمل هذا النقصان تخفيضا للاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة (٢٠٠ ٣٩٤ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٣٢٢ دولار)، ويقابل معظمها زيادة في الموارد المقترحة للإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٥٢٩ دولار).

٨٠ - ويعكس الانخفاض في الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة التحويل المقترح لأربعة وظائف من مؤقتة إلى ثابتة، كما ورد في الفقرتين ٧٧ و ٧٨ أعلاه. وتشمل الاحتياجات البالغة ٣٠٠ ٠٦٠ ١ دولار اقتراحا باستمرار وظيفتي موظف تنسيق مؤقتتين (ف-٢ و ف-٣) في القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام (فريق التوجيه)، لتقديم الدعم في وضع سياسات الإدارة وعلى صعيد إجراءات العمل الموحدة، وتوفير التوجيه اللازم

للعمليات الميدانية والقيام بأنشطة التدريب (انظر A/64/697، الفقرات ١٦٥ إلى ١٦٧)؛ واستمرار وظيفتي موظف تدريب مؤقتتين (١ ف-٤، و ١ ف-٣) في دائرة التدريب المتكامل من أجل مواصلة تقديم الدعم لبرنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد (انظر A/64/697، الفقرتان ١٦٨ و ١٦٩)؛ بالإضافة إلى وظيفتين جديدتين مؤقتتين لموظف تنسيق التدريب (٢ ف-٤) في دائرة التدريب المتكامل من أجل تقديم الدعم لتنفيذ سياسة التدريب والتطوير في شعبة الدعم اللوجستي التابعة لإدارة الدعم الميداني، التي تشمل تلبية احتياجات موضوعية وتدريبية محددة تتعلق بمؤسسات سيادة القانون والأمن (انظر A/64/697، الفقرتان ١٧٠ و ١٧١). وقد قدمت اللجنة الاستشارية تعليقات تتعلق ببرنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد في تقريرها عن القضايا الشاملة، وأوصت بإجراء تقييم لفعالية البرنامج في تدريب الموظفين على الوظائف ذات الصلة، وتقديم أدلة على تحسّن أداء الموظفين في الميدان (انظر A/64/660، الفقرة ٦٨).

٨١ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح استمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة في القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام (٢ ف-٣) وقسم التدريب المتكامل (١ ف-٤، و ١ ف-٣) من أجل مواصلة تقديم الدعم لبرنامج تدريب كبار الموظفين في مجالي الإدارة واستخدام الموارد، بالإضافة إلى الوظيفة الجديدة (ف-٤) لدعم تنفيذ سياسة التدريب والتطوير في شعبة الدعم اللوجستي. وترى اللجنة أنه ينبغي توفير التدريب المتعلق بمؤسسات سيادة القانون والأمن من القدرة الموجودة في الدائرة، وتوصي بعدم إنشاء الوظيفة المطلوبة.**

٨٢ - ويرد في الفقرات ١٧٤ إلى ١٨٠ تفصيل للموارد المقترحة للسفر والبالغة ٣ ٣٠٧ ٤٠٠ دولار، بما يمثل انخفاضا قدره ٣٢٢ ٧٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويعود الفرق إلى تغيّر في منهجية التخطيط وفي طريقة تنفيذ برنامج تدريب كبار الموظفين في مجالي الإدارة واستخدام الموارد. **وإذا أُخذت في الاعتبار التوصية بالموافقة على اقتراح إنشاء مكتب للاتصال في بروكسل، وفقا لما ورد في الفقرة ٧٧ أعلاه، وفي حال الموافقة على هذه التوصية، ينبغي خفض الاحتياجات المخصصة للسفر بمقدار ٠٠٠ ٢٢ دولار.**

٨٣ - ونجم التغير في الاحتياجات المخصصة للإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (زيادة قدرها ٥٠٠ ٥٢٩ دولار) عن الحاجة إلى ترجمة كتيبات التدريب إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية، بناء على طلب الدول الأعضاء.

(ب) إدارة الدعم الميداني

٨٤ - تبيّن الموارد الإجمالية المقترحة لإدارة الدعم الميداني زيادة قدرها ٠٠٠ ٧٨٤ ٤ دولار (أو ٥,٩ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويرتبط القسم الأعظم من الزيادة بالوظائف الثابتة (٠٠٠ ٠٢٠ ٣ دولار) ويعزى إلى زيادة التكاليف القياسية، واحتساب الاحتياجات اللازمة لـ ١٣ وظيفة ثابتة تمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (طُبّق معامل شغور نسبته ١٢ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٧ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة، بدلا من ٦٥ في المائة و ٥٠ في المائة المطبقة على التوالي على الوظائف الجديدة من الفئتين)، وعن الوظائف الثابتة الإضافية المقترحة وعددها ٨ وظائف؛ وعن الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٩٥٤ ١ دولار) اللازمة لخدمة الاجتماع الذي سيعقده الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في عام ٢٠١١؛ وعن المساعدة العامة المؤقتة (٤٠٠ ٧٨٤ دولار)، في إطار طلب تمويل ١٩ وظيفة مؤقتة يقترح استمرارها في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، و ٧ وظائف مؤقتة جديدة؛ وعن السفر في مهمات رسمية (٢٠٠ ٦٢١ دولار)، يتعلق معظمه بالموارد المقترحة لشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية والمخصصة لاجتماع الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١١. ويقابل هذه الزيادات انخفاض الاحتياجات اللازمة للخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٦٠٥ دولار)، والاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٧٥٣ دولار) والاتصالات (٠٠٠ ٢٣٧ دولار).

٨٥ - وقد أُبلغت اللجنة بأن العناصر الأساسية لمقترحات ميزانية حساب الدعم للإدارة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ هي:

(أ) تنفيذ الاستراتيجية الشاملة المقترحة للدعم الميداني؛

(ب) كفالة التنسيق في ميدان تخطيط الموارد في المؤسسة، فيما يتعلق بمجموعات محددة للدعم الميداني؛

(ج) تعزيز قسم الاستجابة لمراجعة الحسابات ومجلس التحقيق؛

(د) تحويل التمويل لفريق دعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموجود في المقر، من ميزانية دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ميزانية حساب الدعم؛

(هـ) تعزيز قدرات الإدارة على معالجة قضايا سوء السلوك؛

(و) تعزيز القدرة على دعم عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إدارة الشؤون الإدارية؛

(ز) نقل الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين الميدانين إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، في إطار توفير الدعم الخدمي الشامل والمتكامل على مقربة من البعثات الميدانية.

'١' مكتب وكيل الأمين العام

٨٦ - يصل مبلغ الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٨٠٠ ٦٥١ ١٠ دولار (بزيادة قدرها ٧٠٠ ٣٥٥ ١ دولار، أو ١٤,٦ في المائة). وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف الثابتة (١٠٠ ٤٨٨ دولار) الناجمة عن اقتراح بإنشاء ٤ وظائف إضافية، والاحتياجات الإضافية من المساعدة العامة المؤقتة (٩٠٠ ٨٤٦ دولار) اللازمة لتمويل الوظائف المؤقتة الخمس المطلوبة.

الوظائف

٨٧ - أحاطت اللجنة الاستشارية علما باقتراح إنشاء فريق لتنسيق تنفيذ البرامج، يضطلع بتقديم الدعم لجميع الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ والإبلاغ عن الاستراتيجية العالمية المقترحة للدعم الميداني. وأحاطت اللجنة علما، حسبما جاء في تقريرها (A/64/660)، بأن الفريق سيتكون من: قائد للفريق يشغل وظيفة مؤقتة (مد-١) تمول في إطار المساعدة العامة المؤقتة، ويتولى تسيير عملية التنفيذ في مرحلتها الأولية، ووظيفة لموظف برامج أقدم (ف-٥) يضطلع بدور القيادة في السنوات التي تلي تلك المرحلة؛ و ٤ وظائف ثابتة يقترح توفيرها من خلال إعادة توزيع وظيفتين لشؤون التنظيم الإداري (٢ ف-٤) وموظف إداري (١ ف-٣)، ومساعد إداري (خ ع (ر أ)) ضمن إدارة الدعم الميداني. وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن إدارة الدعم الميداني تعكف على تحديد الوظائف الثابتة التي سيعاد توزيعها. وتتضمن الفقرتان ٨٨ و ٩٢ الواردتان أدناه موجزا لموارد الموظفين المقترحة في ميزانية حساب الدعم.

٨٨ - ويقترح إنشاء وظيفة ثابتة لموظف برامج أقدم (ف-٥) يتولى شاغلها رصد مجموعة من المسائل المتعلقة بالدعم الاستراتيجي والتنفيذي الناشئة عن تطبيق الاستراتيجية العالمية المقترحة للدعم الميداني. (انظر A/64/697، الفقرات ١٨٤ إلى ١٨٨). وسيضطلع شاغل الوظيفة أيضا برصد أداء العناصر وأثرها على الدعم المقدم للبعثات، كما يقوم بإعداد تقارير عن آخر المستجدات، تُقدم إلى الإدارة العليا، وتُحدد فيها المسائل التي تتطلب المتابعة.

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة موظف البرامج الأقدم (ف-٥) (انظر أيضا الفقرة ٩٢ أدناه).

٨٩ - ويشير تقرير الأمين العام (A/64/967، الفقرات ١٨٩ إلى ١٩١) إلى أن قدرة الملاك الوظيفي الحالي لوحدة مجلس التحقيق التابعة للقسم المعني بالاستجابة لمراجعات الحسابات ومجلس التحقيق، لم تتمكن من مواكبة الزيادة في حجم تقارير مجالس التحقيق، مما أدى إلى تراكمها وإلى نشوء عجز في التحليل وفي توفير التوجيه. ويقترح الأمين العام تعزيز قدرة القسم على النحو التالي:

(أ) يقترح إنشاء وظيفة مساعد إداري (خ ع (ر أ)) لدعم ما يقوم به القسم من عمل في مجال الرصد والتتبع، ولضمان متابعة التوصيات الصادرة عن مجلس التحقيق (انظر A/64/697، الفقرتان ١٩٠ و ١٩١)؛

(ب) يقترح انتداب وظيفة واحدة لموظف تنظيم إداري موجودة حاليا في مكتب الأمين العام المساعد (ف-٤) ليشغلها موظف في مجلس التحقيق في قسم الاستجابة لمراجعة الحسابات ومجلس التحقيق، ويقدم شاغل الوظيفة التوجيه والدعم فيما يتعلق بإدارة أنشطة مجلس التحقيق، ويتولى تحليل التوصيات الصادرة عنه وتنفيذها (انظر A/64/697، الفقرة ١٩٢).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة المساعد الإداري (خ ع (ر أ)) وعلى انتداب وظيفة من الرتبة ف-٤ ليشغلها موظف في مجلس التحقيق (ف-٤) داخل القسم. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تؤدي زيادة القدرة إلى تعزيز إمكانات الإدارة على كفالة قدر أكبر من الامتثال للتوصيات ورصد تنفيذها، وتحسين مستوى وضع السياسات وتوفير التوجيه، والتقليل من المخاطر التي تواجهها المنظمة.

٩٠ - ويقترح إنشاء وظيفتين ثابتتين من الرتبة ف-٣ في الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط، إحداهما لموظف معني بالبرامج والتنسيق، والثانية لموظف معني بشؤون الانضباط (انظر A/64/697، الفقرات ١٩٤ إلى ١٩٧). ويتولى الموظف المعني بالبرامج إعداد وتنظيم اجتماعات فرقة العمل واجتماعات العمل، كما يضطلع بوظائف الاتصال والتنسيق المرتبطة بتنفيذ استراتيجية تقديم المساعدة للضحايا. وقد أعيد تقديم اقتراح إنشاء وظيفة لموظف معني بشؤون الانضباط للموافقة عليها. ويضطلع شاغل هذه الوظيفة بتقديم الدعم للوحدة في عملها للتصدي لحالات سوء السلوك ومعالجتها. وتتضمن الفقرة ١٩٤ من وثيقة الميزانية موجزا للملاك الحالي لموظفي الوحدة التي تضم ١١ وظيفة ممولة من حساب الدعم (١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ خ ع (ر أ)). **وبالنظر إلى**

القدرة المتوفرة حاليا في المقر وفي البعثات الميدانية لتأدية هذه الوظائف، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هاتين الوظيفتين.

الموارد غير المتصلة بالوظائف

٩١ - توفر الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة البالغة ٩٠٠ ٨٤٦ دولار التمويل اللازم لخمس وظائف جديدة يرد وصف موجز لها في الفقرات ٩٢ إلى ٩٤ أدناه.

٩٢ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس فريق (مد-١) يتولى شاغلها إدارة وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية العالمية المقترحة للدعم الميداني، ويرأس الفريق المعني بتنسيق تنفيذ البرامج (انظر A/64/697، الفقرتان ٢٠٠ و ٢٠١). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية باقتراح يقضي بأن يتولى رئيس الفريق توجيه العملية في مرحلتها الأولى، على أن يجري تقييم ضرورة استمرار هذه الوظيفة بعد انقضاء السنة الأولى من التجربة. وبعد ذلك، يتولى شاغل وظيفة موظف البرامج الأقدم (ف-٥) المشار إليها في الفقرة ١٨٤ أعلاه الاضطلاع بدور القيادة في السنوات اللاحقة. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إسناد قيادة تنفيذ الاستراتيجية المقترحة إلى شاغل وظيفة موظف البرامج الأقدم (ف-٥) المقترح الموافقة عليها في الفقرة ٨٨ أعلاه، وبذلك يتولى شاغل الوظيفة الوظائف والدور المسند إليه على الفور. وبالتالي فإن اللجنة غير مقتنعة بضرورة إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس الفريق (مد-١) وتوصي بعدم الموافقة عليها.**

٩٣ - ويُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للتنسيق (ف-٤) يتولى شاغلها تقديم دعم مخصص لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أثناء مرحلة تصميم وتنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (انظر A/64/697، الفقرات ٢٠٢ إلى ٢٠٥). **ولم تقتنع اللجنة الاستشارية بالتبرير المقدم لهذا الطلب، أو بحجم العمل الملقى على عاتق شاغل الوظيفة. وينبغي بالتالي أن تغطى هذه الوظيفة بإعادة توزيع القدرة المتوفرة حاليا ضمن الإدارة. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على هذه الوظيفة.**

٩٤ - وطُلبت ثلاث وظائف مؤقتة لفريق الدعم في المقر المعني بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي وظيفة موظف دعم أقدم (ف-٥)، ووظيفة موظف تخطيط (ف-٤)، ووظيفة مساعد إداري (خ ع (ر أ))، تُموّل حاليا من ميزانية الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر A/64/697، الفقرات ٢٠٦ إلى ٢٠٨). ويكفل الفريق اتباع الأمم المتحدة لنهج شامل وتنفيذ الأهداف العملياتية على نحو متكامل في جميع الإدارات والكيانات الأخرى التي تقدم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. **وتوصي اللجنة بقبول تمويل من المساعدة المؤقتة العامة لوظائف فريق الدعم في المقر المعني بدعم**

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ خ ع (ر أ)) للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، المقترح نقلها من ميزانية دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. لكن اللجنة تكرر مجددا تعليقاتها السابقة بضرورة استعراض جميع الأنشطة المتصلة بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واستكشاف الفرص المتاحة لدمجها وتبسيطها (انظر الفقرتين ٧ و ٦٣ أعلاه).

'٢' شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية

٩٥ - تعكس الموارد المقترحة لشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية، البالغة ٩٠٠ ٩٧٩ ١٣ دولار، زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٣١ ٢ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويرتبط القسم الأعظم من هذه الزيادة باحتياجات فريق العمل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١١، حيث يعقد الفريق اجتماعا كل ثلاث سنوات عملا بقرار الجمعية العامة ١٩/٥٤ باء (انظر الفقرة ٩٨ أدناه).

الوظائف

٩٦ - تعكس الزيادة البالغة ١٠٠ ٦٤٢ دولار، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ والبالغة ٤٠٠ ٨٢٢ ١٠ دولار، التكاليف المتصلة باستمرار ٧٧ وظيفة ثابتة وباقتراح إنشاء وظيفة ثابتة جديدة.

٩٧ - ويقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤ تمول حاليا من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة لموظف للمالية والميزانية، يقوم شاغلها بدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق الإدارة (انظر A/64/697، الفقرات ٢١٦ إلى ٢٢٠). **ولم تقتنع اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى تحويل وظيفة موظف المالية والميزانية (ف-٤) نظرا لأن الوظائف المرتبطة بها هي وظائف ذات طابع غير دائم. وبالتالي توصي اللجنة بأن يستمر تقديم هذه الخدمات بتمويل من المساعدة المؤقتة العامة.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

٩٨ - يصل مبلغ الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف إلى ٤٠٠ ٥١٥ ٢ دولار (بزيادة قدرها ٧٠٠ ٨٨٩ ١ دولار). ووفقا للمشار إليه في الفقرة ٩٥ أعلاه، ترتبط الزيادة بالاحتياجات المخصصة لعقد اجتماع الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات المقرر عقده في عام ٢٠١١. وفي هذا الشأن، أدرج اعتماد قدره ١٠٠ ٥٤٩ ١ دولار في باب الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى لتوفير الخدمات لاجتماع الفريق العامل. وترد التفاصيل المتعلقة بذلك في الفقرة ٢٢٦ من تقرير الأمين العام (A/64/697). وأدرج أيضا

مبلغ قدره ٥٠٤ ٠٠٠ دولار لتغطية احتياجات السفر في مهام رسمية (انظر A/64/697، الفقرة ٢٢٤). **وتوصي اللجنة بقبول الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف.**

‘٣’ شعبة الموظفين الميدانيين

٩٩ - تبيّن الموارد المقترحة البالغة ٨٠٠ ٣٤٢ ١٩ دولار زيادة قدرها ٠٠٠ ٨٣٤ دولار (أو ٤,٥ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتتأتى الزيادة في المقام الأول عن الاحتياجات الإضافية المقترحة في باب المساعدة المؤقتة العامة (٦٠٠ ٥٨٩ دولار) وباب الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٣٧٦ دولار).

الوظائف

١٠٠ - يُقترح نقل خدمات أمانة الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين الميدانيين إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات بملاكها الوظيفي الحالي المكون من ٤ وظائف ثابتة ممولة من حساب الدعم (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ خ ع (ر أ)) (انظر A/64/697، الفقرات ٢٢٩ إلى ٢٣١). ووفقا لما أشار إليه الأمين العام في تقريره، تقضي الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني بأن توفر مراكز الخدمة الإقليمية مجموعات متكاملة من الخدمات التي تركز على البعثات. **وترى اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى أن تنفيذ مبادرات الإصلاح في مجال الموارد البشرية ما زال في مراحله الأولى، فإن على أمانة الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين الميدانيين أن تبقى في المقر. وعلاوة على ذلك، لم تقتنع اللجنة بضرورة أن تكون أمانة الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين الميدانيين أكثر قربا من المناطق الزمنية التي توجد فيها البعثات الميدانية كي تتمكن من أداء مهامها بكفاءة. وحيث أن نقل أمانة الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين الميدانيين يعدّ جزءا من الاستراتيجية العالمية المقترحة للدعم الميداني، فإن اللجنة تعتبر أن مناقشة هذا الموضوع يجب أن تجري في ذلك السياق.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٠١ - تعكس الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغ قدرها ٦٠٠ ٩٥٩ ٣ دولار المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ زيادة قدرها ٠٠٠ ٨١٦ دولار عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وسوف تغطي الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة البالغة ٤٠٠ ١١٨ ٣ دولار (بزيادة قدرها ٦٠٠ ٥٨٩ دولار) التكاليف المتصلة باستمرار ١٨ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ووظيفتين جديدتين مطلوبتين، على النحو التالي:

(أ) استمرار ١٧ وظيفة معتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ لمديري الفئات المهنية (١٣ ف-٣) ومساعدين للفئات المهنية (٤ من فئة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن إنشاء وظيفتين جديدتين لمديري الفئات المهنية (٢ برتبة ف-٤) في وحدة التوظيف والاتصال من أجل مواصلة العمل الذي بدأ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ لإنشاء قوائم سبق فرزها وتدقيقها للمرشحين المؤهلين التي يمكن للبعثات الميدانية أن تختار منها مرشحين لملء شواغرها بسرعة (انظر A/64/697، الفقرات ٢٣٤ إلى ٢٣٨). وتلزم الوظيفتان الجديدتان، على مستوى أعلى، للمجالات المهنية المتعلقة بالأمن وتكنولوجيا المعلومات. وأبلغت اللجنة بأنه يوجد حالياً ٢٣ مديراً للفئات المهنية في شعبة الموظفين الميدانيين يغطون ٢٣ مجالاً مهنياً؛

(ب) ويلزم استمرار وظيفة موظف للموارد (ف-٣) لقسم ضمان الجودة وإدارة المعلومات من أجل دعم نمو حجم القضايا الناشئة عن النظام الجديد لإقامة العدل (انظرA/64/697، الفقرتان ٢٣٩ و ٢٤٠).

وتوصي اللجنة الاستشارية باستمرار تمويل ١٨ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تمت الموافقة عليها لوحدة التوظيف والاتصال (١٣ ف-٣، و ٤ خ ع (رأ)) ولقسم ضمان الجودة وإدارة المعلومات (١ ف-٣). وبغض النظر عن الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في الفقرة ٢٣٧ من التقرير، ترى اللجنة أنه لا ينبغي أن تلزم تلك القدرات على هذا المستوى بشكل مستمر. ولذلك، توصي بعدم الموافقة على الوظائف الجديدة المقترحة برتبة ف-٤، وتطلب إدراج معلومات عما تم إنجازه في ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

١٠٢ - ويقترح رصد موارد تبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار (بزيادة قدرها ٩٠٠ ٣٧٦ دولار) في ما يتعلق بالإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى لتغطية تكاليف الخدمات المتعلقة بتصنيف ٢٧٣ ٩ وظيفة وطنية ومن فئة الخدمة الميدانية بغرض تلبية احتياجات تنفيذ نظام إدارة المواهب (نظام إنسبيرا). وعلى النحو المبين في التقرير (انظر A/64/697، الفقرة ٢٤٧)، ليس لدى شعبة الموظفين الميدانيين القدرة على معالجة حجم العمل، وقد أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن قلقه إزاء بقاء طلبات تصنيف وظائف البعثات معلَّقة لفترات زمنية طويلة مما يؤدي إلى تأخير شغل الوظائف، ويسبِّب مشاكل في ما يتعلق بوضع جداول الوظائف والملاك الوظيفي في شكلها النهائي، ويؤثر سلباً على معنويات وأداء الموظفين المعنيين الذين تنتظر وظائفهم إعادة التصنيف.

’٤‘ شعبة الدعم اللوجستي

١٠٣ - يقترح رصد موارد تبلغ ٥٠٠ ٩٢٣ ٢٥ دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتشمل الزيادة الصافية وقدرها ٤٠٠ ٠٥٢ ١ دولار (٤,٢ في المائة) الاحتياجات الإضافية للوظائف (١٠٠ ٧٧٢ ١ دولار) الناجمة عن الأثر المتأخر لإنشاء ٨ وظائف جديدة تمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (بما فيها تحويل وظيفة واحدة من المساعدة المؤقتة العامة) واقتراح إنشاء ثلاث وظائف جديدة؛ ويقابل هذه الزيادة تخفيضات معظمها في بند المساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٣٣٥ دولار) وبند الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٤٥٠ دولار).

الوظائف

١٠٤ - يقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين برتبة ف-٣ لخدمات الدعم المتخصص في قسم الهندسة لتحويل وظيفتين يتم توفيرهما حالياً في إطار تمويل من المساعدة المؤقتة العامة على النحو التالي:

(أ) وظيفة موظف لإدارة الأصول (ف-٣) يمتلك شاغلها الخبرة في إدارة الأصول الهندسية، ويتولى وضع التوجيهات والسياسات والإجراءات التشغيلية الموحدة نظراً لاستحداث نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في أسلوب عمل إدارة الممتلكات، ودعم تنفيذ عملية ترميز الأصول الهندسية وتصنيفها (انظر A/64/697، الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٥٨).

(ب) وظيفة مهندس مياه (ف-٣) يكون شاغلها مسؤولاً عن المهام الهندسية المتعلقة بالسياسات في مجال إدارة المياه في العمليات الميدانية، ويعمل بمثابة منسق بيئي لشؤون المياه والصرف الصحي نظراً إلى الحاجة المستمرة لهذه الخبرة وأهمية التخطيط لتوافر المياه والإمداد بها ومعالجتها، وضرورة تقييم أساليب استخراج المياه واتخاذ إجراءات بيئية (انظرA/64/697، الفقرات ٢٥٩ إلى ٢٦١).

ونظراً إلى الطبيعة المتخصصة للمهام والحاجة المستمرة إلى هذه الوظائف، توصي اللجنة بالموافقة على اقتراح تحويل وظيفتي موظف لإدارة الأصول ومهندس مياه برتبة ف-٣ إلى وظيفتين ثابتتين.

١٠٥ - ويقترح إنشاء وظيفة لمحلل مختص بمسائل الحدود (ف-٣) لقسم رسم الخرائط، في ضوء استمرار عبء العمل والافتقار إلى القدرات الكافية، يقوم شاغلها بتقديم الخبرة التقنية، وإجراء البحوث، وتحليل البيانات الجغرافية المكانية، وتفسير الصور الساتلية، وتعهد قاعدة بيانات موارد الحدود (انظر A/64/697، الفقرات ٢٦٢ إلى ٢٦٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن أكثر من ٦٠ في المائة من عمل قسم رسم الخرائط يتعلق بعمليات حفظ

السلام؛ وأن الملاك الوظيفي الحالي المؤلف من تسع وظائف يشمل ٣ وظائف ممولة من حساب الدعم (٢ ف-٤، و ١ خ غ (رأ)). **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة المقترحة لمحلل مختص بمسائل الحدود برتبة ف-٣.**

١٠٦ - ويقترح نقل وظيفة موظف لشؤون البيئة (ف-٣) من القسم الهندسي إلى مكتب مدير شعبة الدعم اللوجستي لتحسين كفاءة إدماج السياسات البيئية في الشعبة بأكملها، وتعزيز دعم تنفيذ السياسات البيئية في العمليات الميدانية وضمان موافقة الموظفين الفنيين الملائمين على المجالات التقنية غير الهندسية (انظر A/64/697، الفقرة ٢٥٤). **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول نقل هذه الوظيفة.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٠٧ - تعكس الموارد المرصودة للمساعدة المؤقتة العامة البالغة ٧٠٠ ١٣٨ دولار، انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٣٣٥ دولار، في ضوء ما هو مقترح من تحويل وظائف ثابتة على النحو المبين في الفقرة ١٠٤ أعلاه. وسوف تغطي الموارد المقترحة استمرار وظيفة واحدة لموظف للنقل الجوي برتبة ف-٣ (لمدة ١٢ شهراً)، يتولى شاغلها الإشراف على إدارة خطط تطوير المطارات ومشاريع الإصلاح لجميع العمليات الميدانية التي تدعمها إدارة الدعم الميداني. كما يكون مسؤولا عن إداة تخطيط وتوفير الاحتياجات من معدات الدعم الأرضي للطيران لدعم الخدمة الأرضية للطائرات، ومناولة البضائع، والتعامل مع الركاب، وكذلك المعايير الأمنية للمهابط والمطارات (انظر A/64/697، الفقرات ٢٦٦ إلى ٢٦٨). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لدعم عمل قسم النقل الجوي.**

'٥' شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠٨ - تبلغ قيمة الموارد المقترحة لشعبة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ٨٠٠ ٥٩٣ ١٥ دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (بانخفاض قدره ٨٠٠ ٩٩٠ دولار أو ٦ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠). وتغطي الموارد المرصودة للوظائف (٨٠٠ ٢٥٢ ٥ دولار) استمرار ٣٤ وظيفة. وتبلغ الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف ٠٠٠ ٣٤١ ١٠ دولار (بانخفاض قيمته ٦٠٠ ٠٨٩ ١ دولار أو ٩,٥ في المائة). ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات اللازمة من المساعدة المؤقتة العامة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٠٩ - وتعكس الموارد المقترحة لتكنولوجيا المعلومات البالغة ٦٠٠ ٣٩١ ٩ دولار انخفاضاً قدره ٢٠٠ ٧٥٣ دولار أو ٧,٤ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ومن أصل إجمالي المبلغ المقترح، يتصل مبلغ ٠٠٠ ٣٣٤ دولار باقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة، ومبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار بقطع الغيار والإمدادات، ومبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار بالبرامجيات والتطبيقات المعلوماتية، ومبلغ ٠٠٠ ٢٧٥ دولار بتراخيص البرامجيات ورسومها، ومبلغ ٥٠٠ ٢٣٢ ٨ دولار بالخدمات التعاقدية. وفي ما يتعلق بالخدمات التعاقدية، يقدم تقرير الأمين العام معلومات عن الموارد اللازمة لدعم المهام الرئيسية المستمرة للدعم التقني في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بين المقر والميدان. (انظر A/64697، الفقرات ٢٩٤ إلى ٢٩٩). ويصف التقرير أيضا المبادرات التي تشكل الأولويات والاحتياجات الخاصة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في مجال إدارة المعلومات، وقد قامت كل من لجنة إدارة المعلومات بالإدارة وفريق كبار الموظفين الإداريين الموسع باستعراضها (انظر A/64/697، الفقرات ٣٠٠ إلى ٣١٦). وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في التقرير، قام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك باستعراض هذه المبادرات والموافقة عليها. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يتوقع في هذا الصدد حصول انخفاض طفيف مستقبلاً نظراً للزيادة المتوقعة في الكفاءة نتيجة توحيد مراكز الخدمات والبيانات (انظر أيضاً A/64/660، الفقرة ١٣٥).

(ج) إدارة الشؤون الإدارية

١١٠ - تعكس الموارد الإجمالية المقترحة لإدارة الشؤون الإدارية البالغة ٤٠٠ ٨٢٦ ١٤٠ دولار زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٢٤ ٣٦ دولار (أو ٣٤,٧ في المائة) عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتتصل هذه الزيادة في معظمها (٢٨,٥ مليون دولار) بالاحتياجات من الموارد في ما يتعلق بحصة حساب الدعم في مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة وبالاحتياجات الإضافية الناجمة عن تغطية كامل تكاليف الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وكذلك الوظائف الـ ٢٨ الإضافية المقترحة (٥,١ ملايين دولار)، والاحتياجات الإضافية للمساعدة المؤقتة العامة (١,١ مليون دولار)، والاحتياجات الإضافية في بند المرافق والهياكل الأساسية المتصلة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة الجديدة (٢,٣ مليون دولار).

١١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدداً من الوظائف الثابتة أو الوظائف المؤقتة الجديدة المقترحة في مختلف مكاتب إدارة الشؤون الإدارية مبرَّرة على أساس الطفرة التي حدثت في عمليات حفظ السلام، ويبدو أنها تستند إلى فرضية استمرار نمو أنشطة حفظ السلام بالوتيرة

نفسها كما في السنوات السابقة. **وتشير اللجنة إلى أن الطفرة التي طرأت في حجم أنشطة حفظ السلام تتجه إلى الاستقرار، وإلى أن عدداً من البعثات بات في مرحلة الخفض التدريجي. ولذلك، فهي تعتقد أنه ينبغي مراجعة تلك الفرضيات. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي كذلك مراعاة آثار نظم المعلومات المحسنة أو الجديدة التي طبقت في السنوات الأخيرة، وكذلك أثر تبسيط أساليب العمل واستخدامها الأمثل في ما يتعلق بالإنتاجية أو المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في مجالات من قبيل تجهيز مطالبات تسوية تكاليف السفر، والمعاملات المالية، وإجراءات الموظفين، وطلبات شراء السلع والخدمات. وتطلب اللجنة الاستشارية تقديم معلومات بشأن أي تحسينات ملموسة ومكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في سياق مشروع الميزانية المقبل. وعلاوة على ذلك، وفي بعض الحالات التي يقترح فيها رصد موارد إضافية لقسم أو لوحدة من أجل التكيف مع المهام الجديدة، من المهم تحديد ما إذا كانت هذه الوظائف الإضافية تشكل أنشطة جديدة داخل المنظمة أم أنها تنقل من قسم آخر أو وحدة أخرى، وفي هذه الحالة، ينبغي تحديد انخفاض عبء العمل في القسم أو الوحدة حيث كانت تؤدى سابقاً، إلى جانب معلومات عن إمكانية إعادة تخصيص الموارد.**

'١' مكتب وكيل الأمين العام

١١٢ - تبلغ قيمة الموارد المقترحة لمكتب وكيل الامين العام للشؤون الإدارية ٨٠٠ ٦٤٤ ٩٢ دولار، بما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٧٨٤ ٢ دولار أو ٤٧,٤ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتشمل الزيادة مبلغ ٤٠٠ ٦٠٤ دولار في بند الوظائف لتغطية تكاليف إنشاء ٧ وظائف إضافية (١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٣ خ ع (رأ)، بما يرفع العدد الإجمالي للوظائف المقترحة الممولة من حساب الدعم إلى ١٤ وظيفة، وكذلك مبلغ ٠٠ ٢٦٦ ٥٨ دولار لحصة حساب الدعم في مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة.

الوظائف

المكتب التنفيذي

١١٣ - يقترح إنشاء وظيفة واحدة إضافية برتبة ف-٣ لموظف إداري ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري ومساعد مالي في المكتب التنفيذي لمواجهة زيادة عبء العمل المتصل بإدارة الوظائف المؤقتة والوظائف الثابتة والموارد غير المتصلة بالوظائف الممولة من حساب الدعم. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن طلب إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ هو إعادة تقديم لطلب سبق تقديمه في ميزانية حساب الدعم للفترة

٢٠٠٩/٢٠١٠ لإنشاء وظيفة موظف إداري معاون برتبة ف-٢[(١)]. وتقدم الجداول الثلاثة الواردة في الفقرة ٣٣٢ من تقرير الأمين العام قدرا من المعلومات عن تطور الموارد الممولة من حساب الدعم منذ الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وعدد المعاملات المالية والإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية المجهزة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. **وترى اللجنة، بالنظر إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ١١١ أعلاه، أنه ينبغي استيعاب مهام الوظائف المقترحة ضمن القدرات القائمة. ولذلك، فهي توصي بعدم الموافقة على مقترحات الأمين العام.**

لجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر

١١٤ - يقترح تحويل وظيفتين إضافيتين من تمويل المساعدة المؤقتة العامة في أمانة لجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر:

(أ) موظف تنمية القدرات (ف-٤) للجنة المقر للعقود لتنفيذ برنامج تنمية القدرات الذي يشمل وضع السياسات والتدريب ورصد عمل لجان العقود المحلية (انظر A/64/697، الفقرات ٣٣٣ إلى ٣٣٨)؛

(ب) وظيفة إضافية واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون التدريب والتحليل من أجل تقديم الدعم لمجموعة من أنشطة أمانة لجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر، وكذلك موظف تنمية القدرات برتبة ف-٤ (A/64/697، الفقرتان ٣٣٩ و ٣٤٠).

١١٥ - ويشير الأمين العام إلى أن لجنة المقر للعقود دأبت على الاضطلاع بأنشطة برنامج تنمية القدرات منذ عام ٢٠٠٦ عن طريق الترتيبات المؤقتة، وأنه يقترح تحويل الوظيفتين نظراً إلى الطبيعة المستمرة لمهمتي التدريب والرصد اللتين أصبحتا تشكلان جزءاً من اختصاصات الأمانة المشتركة للجنة المقر للعقود وأمانة مجلس حصر الممتلكات في المقر. وأبلغت اللجنة، بناءً على استفسارها، بأنه توجد حالياً ٢٥ لجنة محلية للعقود في بعثات حفظ السلام والمكاتب خارج المقر والمحاكم. **وتقر اللجنة بالطبيعة المستمرة لمهام وظيفة موظف تنمية القدرات (ف-٤) وتوصي بالموافقة على مقترح الأمين العام. كما توصي بأن يستمر توفير مهام مساعد لشؤون التدريب والتحليل (خ ع (ر أ)) من خلال المساعدة المؤقتة العامة**

(١) ورأت اللجنة، في تقريرها عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/63/841)، أنه يمكن استيعاب مهام الموظف الإداري المعاون (ف-٢) ضمن القدرات القائمة ولذلك فقد أوصت بعدم الموافقة على ذلك المقترح.

وحدة التقييم الإداري

١١٦ - يلزم وظيفتان إضافيتان برتبة ف-٣ لوحدة التقييم الإداري لكي يكون بمقدور الموظفين القانونيين مواجهة الزيادة المتوقعة في عبء عمل الوحدة واستعراض القضايا ضمن الآجال الزمنية النظامية. وتلاحظ اللجنة بأن الوحدة تتألف من ٧ موظفين، من ضمنهم رئيس (ف-٥)، و ٣ موظفين قانونيين (ف-٤) و ٣ مساعدين قانونيين (خ ع (رأ)) يتم تمويلهم من الميزانية العادية، وقد تلقت ١٨٤ قضية في الأشهر الستة الأولى من العمليات في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، منها ٢٨ قضية في البعثات الميدانية. **وتلاحظ اللجنة أن النظام الجديد للعدل الداخلي قائم منذ أقل من عام (انظر أيضاً الفقرة ١٣١ أدناه). وترى اللجنة أن الاستمرار في توسع وحدة التقييم الإداري ينبغي أن يقوم على تقييم لأنماط الأنشطة الطويلة الأجل للوحدة، وكذلك على أثر عمل الوحدة، مما ينبغي أن يؤدي إلى التحديد المبكر للمسائل المتعلقة بالنظم، وتحسين الممارسات الإدارية، وتخفيض عدد القرارات الإدارية المطعون فيها. إلا أن اللجنة تقر بأنه لا يزال من المبكر للغاية استخلاص هذه الاستنتاجات في هذه المرحلة من تنفيذ النظام الجديد للعدل الداخلي. وبالنظر إلى عبء العمل الحالي للوحدة، والحاجة الفورية لتجنب تراكم المتأخرات من القضايا، توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-٣).**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١١٧ - يقترح رصد موارد غير متصلة بوظائف قدرها ٦٠٠ ٧٨٨ ٩٠ دولار لمكتب وكيل الأمين العام، تعكس زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ١٧٩ ٢٩ دولار (٤٧,٤ في المائة) ناجمة عن ازدياد الاحتياجات في إطار تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بحصة حساب الدعم في مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة؛ والمرافق والهياكل الأساسية؛ والخبراء الاستشاريين. ويقابل ذلك جزئيا انخفاض في الاحتياجات في بند الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى، يتعلق بإلغاء الاعتماد المرصود لإقامة العدل في ذلك البند؛ والسفر في مهام رسمية. وتستند حصة مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة من حساب الدعم إلى التقديرات الواردة في تقرير الأمين العام المرحلي الأول عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/64/380)، والتي تُقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢٦٦ ٥٨ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع مبلغ ٥٠٠ ٥١٦ ٢٨ دولار الموافق عليه في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤).

١١٨ - وسيكون من شأن الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة البالغة ٣٠٠ ٣٣٤ دولار (أي بانخفاض قدره ١٠٠ ٣٩٨ دولار، أو ما نسبته ٥٤,٤ في المائة،

بالمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠) أن تموّل ثلاث وظائف مؤقتة لمجلس استعراض منح العقود التابع للجنة المقر للعقود وذلك على النحو التالي: (أ) وظيفة مؤقتة لأمين للمجلس برتبة ف-٥؛ (ب) وظيفة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد شؤون البحث والإدارة لتقديم المساعدة في مجال البحوث القانونية وإدارة الحالات الإفرادية وتقديم الدعم الإداري؛ (ج) وظيفة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ستة أشهر لمساعد إداري لدعم رئيس لجنة المقر للعقود/مجلس حصر الممتلكات في المقر وسجل مجلس استعراض منح العقود. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يتعين أن يضطلع بإدارة مجلس استعراض منح العقود رئيسُ لجنة المقر للعقود/مجلس حصر الممتلكات في المقر، الذي يتصرف بصفته أمينا للسجلات، وأن تدعمه أمانة على سبيل التجربة لمدة ١٢ شهرا. ويقدّر الأمين العام أن أمانة مجلس استعراض ستتلقى عددا معقولا من الحالات يبلغ ٢٥ حالة سنويا. إلا أن اللجنة الاستشارية تعتبر أنه لا يتوافر في هذه المرحلة إلا القليل من المعلومات عن عدد الحالات المتوقع ورودها وأعباء العمل المحتملة التي ستُلقى على عاتق مجلس استعراض منح العقود. وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة بعدم ورود أي طعون على العطاءات حتى الآن. **وترى اللجنة أنه سيكون أمرا أكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة القيام تدريجيا بتطوير قدرة مكرسة لمجلس استعراض منح العقود، استنادا إلى ما يتمخض عنه المشروع التجريبي من نتائج. ولذلك توصي بأنه ينبغي استيعاب وظيفتَي أمين المجلس (ف-٥) والمساعد الإداري (١ خ ع (ر أ)) بالاستعانة بالقدرة الموجودة خلال المرحلة التجريبية. وتوصي كذلك بالموافقة على وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون البحث والإدارة (خ ع (ر أ)).**

’٢‘ مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

١١٩ - تبلغ الموارد المقترحة للمكتب ما قدره ٩٠٠ ٨٢٠ ١٩ دولار، وهو ما يمثّل زيادة قدرها ٧٠٠ ٠٠٦ ٢ دولار (١١,٣ في المائة) بالمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تُعزى أساسا إلى (أ) طلب إنشاء ٧ وظائف إضافية مُمولة من حساب الدعم (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٤ خ د (ر أ))؛ (ب) إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة مُمولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ (ج) بروز احتياجات إضافية في إطار بند الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى تتعلق بزيادة الرسوم المصرفية، فضلا عن إجراء دراسة متابعة لوضع نموذج مفاهيمي لملاك موظفي حساب الدعم.

الوظائف

شعبة الحسابات

١٢٠ - يُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية لقسم المرتبات والمدفوعات، لموظف شؤون مالية (ف-٣) ووظيفتين إضافيتين لمساعدَين ماليَين (خ ع (ر أ))، للاضطلاع بعبء الأعمال الإضافية المتعلقة بتجهيز كشوف المرتبات وفوائد الاستحقاقات الناجمة من بدء نفاذ الإطار التعاقدي الجديد اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠)، الذي أُعيد بموجبه تعيين موظفي البعثات المعيّنين في إطار المجموعة ٣٠٠، بعقود في إطار المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين (انظر A/64/697، الفقرات ٣٦٥ إلى ٣٦٧). **وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة واحدة لموظف مالي (ف-٣) ووظيفة إضافية واحدة لمساعد شؤون مالية (خ ع (ر أ)). وينبغي تلبية احتياجات مهام وظيفة المساعد المالي الأخرى بالاعتماد على القدرة الموجودة في شعبة الحسابات.**

١٢١ - ويُطلب توفير وظيفة إضافية لمساعد لشؤون الاستحقاقات (خ ع (رأ)) في قسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة، لمعالجة زيادة عبء الأعمال المتعلقة بإدارة التأمين للموظفين وأسر الموظفين وتجهيز المطالبات، تُعزى إلى الزيادة العامة في عدد الموظفين الذين يدير المقر شؤونهم، بمن فيهم موظفو حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرة ٣٦٨). **وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام بإنشاء وظيفة مساعد لشؤون الاستحقاقات.**

١٢٢ - ويُطلب إنشاء وظيفة إضافية لأمين للصندوق (ف-٤) في الخزانة، لمعالجة ازدياد حجم ودرجة تعقيد معاملات حفظ السلام، فضلا عن ازدياد عدد سجلات تعليمات دفع الرواتب من خلال نظام المعلومات الإدارية المتكامل نتيجة لازدياد عدد ومعدل دوران موظفي عمليات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرة ٣٧٠). **وتوصي اللجنة، في ضوء ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٢ أعلاه، بأنه ينبغي الاعتماد على القدرة الموجودة في الخزانة لتأدية مهام هذه الوظيفة.**

شعبة تمويل عمليات حفظ السلام

١٢٣ - عقب إجراء تقييم داخلي اضطلعت به الشعبة، يُقترح الجمع بين الوظائف الحالية لفريق حساب الدعم بالمقر (٢ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ)) ووحدة دعم البعثات التي تتعامل مع المسائل الشاملة (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ)) ودعم قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، في قسم جديد بغرض تحسين استعراض الموارد ورصدها من أجل توفير الدعم المركزي لبعثات حفظ السلام. وبغية تزويد القسم المقترح إنشاؤه بمستوى مناسب من

المراقبة والموظفين ذوي الخبرة الذين يمكنهم اتخاذ قرارات وأداء مهام من مستويات أعلى برقابة أقل، يقترح الأمين العام إعادة تصنيف الوظائف التالية:

(أ) إعادة تصنيف وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية من الرتبة ف-٤ في وحدة دعم البعثات إلى الرتبة ف-٥، لأداء مهام رئيس القسم (انظر A/64/697، الفقرة ٣٧٥)؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية بفريق حساب الدعم بالمقر من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، وذلك بغية مواءمة الخبرة ومهارات الميزانية والإبلاغ والخبرة الإدارية المطلوبة لإدارة صياغة ميزانية حساب الدعم وتنفيذها (انظر A/64/697، الفقرة ٣٧٦).

وتؤكد اللجنة على ضرورة تعزيز المهام ذات الطبيعة المتماثلة من أجل تحسين تماسك هيكل الشعبة وعملها، فضلا عن تحقيق نوعية التحليل لدعم مقترحات الميزانية. وتتوقع اللجنة أن يوفر هذا الهيكل أيضا قدراً أكبر من التآزر بين موظفي القسم الجديد، ويتيح الاستخدام الأمثل للموارد. وتوصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إعادة تصنيف وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، لتوفير المستوى المطلوب من الخبرة والقيادة لهذا القسم. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الاقتراح الداعي إلى إعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤. وتأمل اللجنة أن تتاح المعلومات عن أوجه التحسن التي تحققت بتنفيذ الهيكل الجديد في مشاريع الميزانية مستقبلا. وتشدد على الحاجة إلى تعزيز مستوى الاتساق في صياغة وتقديم مقترحات ميزانيات فرادى الإدارات/المكاتب، لكي يتسنى من التفصيل والتحليل ما يكون قابلا للمقارنة في مجمل نواحي مشاريع ميزانية حساب الدعم.

١٢٤ - ويُطلب إنشاء وظيفة إضافية لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) لتوفير المساندة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر A/64/697، الفقرة ٣٧٧). **وترى اللجنة أنه بالإمكان تلبية احتياجات مهام الوظيفة المقترح إنشاؤها بالاعتماد على القدرة الموجودة في الشعبة، ولذلك، فهي توصي بعدم الموافقة على مقترحات الأمين العام.**

١٢٥ - ويُقترح إنشاء وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (خ ع (ر أ)) لمعالجة متطلبات الإبلاغ والمعاملات المالية والجوانب المتعلقة بالميزانية في المقر والقضايا الشاملة نظرا لأنه يُطلب أيضا من مساعد نائب المدير لشؤون الميزانية والمالية، والذي يؤدي أيضا هذه المهام

في الوقت الراهن، التفرغ لتوفير الدعم الإداري لنائب المدير (انظر A/64/697، الفقرة ٣٧٩). **وتوصي اللجنة بأن يتم استيعاب مهام الإبلاغ وشؤون المالية والميزانية التي يضطلع بها مساعد الشؤون المالية والميزانية (خ ع (ر أ)) وذلك بالاستعانة بالقدرة الموجودة في شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، وبأن يقدم شاغل هذه الوظيفة مزيدا من الدعم الإداري لنائب المدير. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح إنشاء وظيفة مساعد شؤون المالية والميزانية (خ ع (ر أ)).**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٢٦ - تبلغ الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ما قدره ٩١٣ ١٠٠ ٥ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٧١٤ ٠٠٠ دولار (١٣,٧ في المائة) بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويعزى هذا الفرق إلى ارتفاع الاحتياجات تحت معظم أوجه الإنفاق، بما في ذلك مبلغ ٢٢٥ ١٠٠ دولار (٩,٤ في المائة) في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ ومبلغ ١٤٣ ٧٠٠ دولار (١٢,١ في المائة) تحت بند الخبراء الاستشاريين، الذي يتعلق في معظمه بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ ومبلغ ١٠٨ ٠٠٠ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات لأغراض الحصول على تراخيص البرمجيات، ومعدات ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير الدعم لنظم معلومات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومبلغ ٢٦٨ ٠٠٠ دولار تحت بند الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى، يغطي قدر كبير منه إجراء دراسة متابعة لغرض وضع نموذج مفاهيمي لملاك موظفي حساب الدعم.

المساعدة المؤقتة العامة

١٢٧ - يُقترح رصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٦١٩ ٢ دولار في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بما يعكس احتياجات إضافية قدرها ٢٢٥ ١٠٠ دولار (٩,٤ في المائة) بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، لتغطية تكاليف استمرار ١٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وإنشاء وظيفة مؤقتة واحدة جديدة، على النحو التالي:

(أ) يُقترح استمرار ٤ وظائف مؤقتة في فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تشمل وظيفتين برتبة (ف-٤) ووظيفتَين برتبة (ف-٣) لمواصلة الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعداد وتعميم التدريب المتصل بالمعايير المحاسبية الدولية ولوضع السياسات المتصلة بهذه المعايير التي ستدعم إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية (انظر A/64/697، الفقرة ٣٨٢). وتتناول اللجنة بالنقاش استخدام تمويل المساعدة المؤقتة

العامة لإنجاز المشاريع المحددة المدة في تقريرها عن القضايا الشاملة (A/64/660). **وتسلّم اللجنة بأن مشروع المعايير المحاسبية الدولية يشكل مسعى رئيسيا للمنظمة، وهو لا يزال يتطلب القيام بأعمال تحضيرية كبيرة. ولذلك، توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام الداعية إلى استمرار الوظائف المؤقتة الأربع لموظفَين برتبة ف-٤ وموظفَين برتبة ف-٣ لمشروع المعايير المحاسبية الدولية؛**

(ب) يقترح استمرار ٥ وظائف مؤقتة في قسم حسابات حفظ السلام على النحو التالي:

'١' وظيفة مؤقتة لموظف للتوجيه والتدريب في مجال السياسة العامة (ف-٤) للرصد وتقديم التوجيه على نحو مستمر لتحسين الضوابط الداخلية في عمليات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرة ٣٨٤)؛

'٢' وظيفة مؤقتة لموظف لمخزونات النشر الاستراتيجية (ف-٤) لإجراء المحاسبة الدقيقة للمعاملات الخاصة بمخزونات النشر الاستراتيجية واستعراض المبادئ التوجيهية المحاسبية ذات الصلة (انظر A/64/697، الفقرة ٣٨٦)؛

'٣' ثلاث وظائف مؤقتة لمساعدين ماليين (خ ع (ر أ)) لدعم عمل القسم (انظر A/64/697، الفقرة ٣٨٧).

وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام استمرار الوظائف المؤقتة الخمس لقسم حسابات حفظ السلام: وظيفة مؤقتة لموظف التوجيه والتدريب في مجال السياسة العامة (برتبة ف-٤)، ووظيفة مؤقتة لموظف مخزونات النشر الاستراتيجية (ف-٤)، وثلاث وظائف مؤقتة لمساعدين ماليين (خ ع (ر أ))؛

(ج) يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتَتين للخزانة على النحو التالي:

'١' استمرار وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون المالية (ف-٣) للمساعدة في تحديد الحلول المصرفية للبعثات الميدانية، وإجراء التدريب في مواقع عمل بعثات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ولتعهد كل معلومات الحسابات المصرفية في قاعدة بيانات الخزانة (انظر A/64/697، الفقرات ٣٨٨-٣٩١)؛

'٢' وظيفة مؤقتة لمساعد مالي (خ ع (ر أ)) للقيام بمهام خلال ٨ أشهر من إجازات الأمومة والإجازات المرضية في الخزانة (انظر A/64/697، الفقرة ٣٩٢).

وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة مؤقتة واحدة لموظف لشؤون المالية (ف-٣)، وبأنه ينبغي الاعتماد على القدرات الموجودة في الخزانة لتأدية مهام وظيفة المساعد المالي المؤقتة (خ ع (ر أ))، المطلوبة لمدة ٨ أشهر؛

(د) يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة واستمرار ٣ وظائف مؤقتة في دائرة عمليات المعلومات المالية على النحو التالي:

'١' يُقترح استمرار وظيفة مؤقتة لموظف لنظم المعلومات (ف-٤) لتقديم الدعم لشعبة تمويل عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بجميع نظم الميزانية وتكاليف القوات ورصد التمويل ذات الصلة التي تخدم الشعبة (انظر A/64/697، الفقرة ٣٩٤)؛

'٢' يُعاد تقديم طلب للموافقة على إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لنظم المعلومات (ف-٣) لدائرة عمليات المعلومات المالية ليتولى دعم وصيانة نظم المعلومات المتخصصة التي تستخدمها الخزانة (انظر A/64/69، الفقرتان ٣٩٥ و ٣٩٦)؛

'٣' يُقترح استمرار وظيفة مؤقتة لموظف لنظم المعلومات (ف-٢) للعمل بشكل وثيق مع وحدة محاسبة الاستثمارات ومع الخزانة لتسليم التسويات للاستثمارات والمدفوعات لعمليات حفظ السلام ودعم نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتخصصة (انظر A/64/697، الفقرتان ٣٩٧ و ٣٩٨)؛

'٤' يُقترح استمرار وظيفة مؤقتة لموظف مساعد لنظم المعلومات (خ ع (ر أ)) لتقديم المساعدة إلى فريق بيانات التمويل باستخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعهد سلامة البيانات المالية وكفالة تقديم تقارير دقيقة وإعداد البيانات المالية لحسابات عمليات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرة ٣٩٩).

وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام باستمرار ٣ وظائف مؤقتة في دائرة المعلومات المالية: وظيفة مؤقتة لموظف لنظم المعلومات (ف-٤)، ووظيفة مؤقتة لموظف لنظم المعلومات (ف-٢)، ووظيفة مؤقتة لموظف مساعد لشؤون نظم المعلومات (خ ع (ر أ)). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لنظم المعلومات (ف-٣).

(هـ) يُقترح استمرار وظيفتين مؤقتَتين لموظفَين لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) في شعبة تمويل عمليات حفظ السلام لمواصلة تقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (انظر A/64/697، الفقرة ٤٠٠). **وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام استمرار وظيفتين مؤقتَتين لموظفَين لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) في شعبة تمويل عمليات حفظ السلام.**

'٣' مكتب إدارة الموارد البشرية

١٢٨ - تبلغ الموارد المقترحة من الأمين العام لمكتب إدارة الموارد البشرية ما قدره ٥٠٠ ٥٤٧ ١٢ دولار، أي بزيادة قدرها ٨٠٠ ٤٥١ ٣ دولار، أو ما نسبته ٣٧,٩ في المائة، عن الموارد المعتمدة للفترة السابقة. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى (أ) اقتراح إنشاء ٦ وظائف مؤقتة جديدة وتحويل وظيفة واحدة مؤقتة ممّولة في إطار المساعدة المؤقتة إلى وظيفة ثابتة؛ (ب) اقتراح إنشاء ٤ وظائف جديدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ (ج) توفير موارد إضافية قدرها ٣٠٠ ٤٥٧ دولار لتغطية تكاليف تكنولوجيا المعلومات المتصلة بتصميم نظام إدارة المواهب ودعمه وتطويره. ويقابل هذه الزيادة، جزئيا، انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين وبند الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى.

١٢٩ - وتتعلق الموارد الإضافية المقترحة أساسا بـ (أ) تعزيز قسم القانون الإداري و (ب) مواصلة تطوير نظام إدارة المواهب.

قسم القانون الإداري

١٣٠ - يقول الأمين العام إن عبء العمل في قسم القانون الإداري قد زاد كثيرا منذ استحداث نظام العدل الداخلي الجديد، ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة: (أ) الطابع المعقد لإجراءات الطعن التي لم تعد تستند إلى البيانات الخطية، وإنما إلى نموذج لإقامة الدعاوى يتطلب المثول في عدة جلسات أمام قضاة محترفين، وقبالة مستشارين قانونيين محترفين؛ (ب) ارتفاع عدد أيام العمل اللازمة لتجهيز القضايا من ٥ أيام إلى ١٥ يوما بالنسبة للطعون، ومن ١٠ أيام إلى ٢٠ يوما بالنسبة للقضايا التأديبية، (ج) الزيادة في عدد القضايا، حيث قدمت ٨٧ قضية جديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠، مقابل ٨٦ قضية في عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالقضايا التأديبية، أبلغت اللجنة أن عدد القضايا في عام ٢٠٠٩ (١٩٢ قضية) قد زاد عما كان عليه في عام ٢٠٠٦ (٧٢ قضية) بثلاث مرات.

١٣١ - **وكما هو مبين في الفقرة ١١٦ أعلاه، فقد مضى على نظام العدل الداخلي الجديد أقل من عام، وما زال من السابق للأوان جدا استخلاص أي استنتاجات بشأن**

فعالية النظم الرسمية وغير الرسمية وتأثير ذلك على الإدارة والموظفين. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يرصد الأمين العام عن كثب حالات اللجوء إلى النظم الرسمية وغير الرسمية، وكذلك أسباب الزيادة الكبيرة في عدد القضايا والطابع المعقد للإجراءات. وينبغي كذلك أن يقوم الأمين العام بتحديد المسائل الهيكلية الناشئة ومعالجتها. وترى اللجنة كذلك أنه ينبغي أن يفكر الأمين العام في التخطيط لتقييم نظام العدل الداخلي، وتحديد المؤشرات والآليات التي يمكن الاستعانة بها لتحديد ما إذا كان هذا النظام يحقق أهدافه المتوخاة.

نظام إدارة المواهب (إنسبيرا)

١٣٢ - أبلغت اللجنة أن نظام إدارة المواهب (إنسبيرا) قد استحدث في ١ آذار/مارس ٢٠١٠، وسيتم نشر وحداته تدريجيا الواحدة تلو الأخرى في المقر والمكاتب البعيدة عن المقر، وفي بعض البعثات الميدانية. ومن المتوقع الانتهاء بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١ من النشر الكامل لوحدات إدارة استقدام الموظفين ومتابعة تعلمهم وتقييم أدائهم. **وتلاحظ اللجنة بدء العمل بنظم إدارة المواهب، وتتطلع إلى النظر في التقدم المحرز في تنفيذ نظام إنسبيرا، والأثر الذي قد يحققه هذا النظام في مراحله الأولى، وذلك في سياق نظرها في قضايا إدارة الموارد البشرية في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (انظر A/64/660، الفقرة ٤٠).**

الوظائف

دائرة سياسات الموارد البشرية، قسم القانون الإداري

١٣٣ - يقترح إنشاء وظيفتين لموظفين للشؤون القانونية برتبة ف-٣ ووظيفتين لموظفين معاونين للشؤون القانونية برتبة ف-٢ في وحدة القانون التأديبي، استجابة للزيادة الكبيرة في عبء عمل الوحدة بعد إدخال النظام الجديد لإقامة العدل الداخلي، وكذلك للنهوض بعبء العمل الناشئ عن القضايا التي أصبحت تحيلها المحكمة الإدارية للأمم المتحدة إلى نظام العدل الجديد (انظر A/64/697، الفقرات ٤٢٥ إلى ٤٢٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، زاد عبء عمل الوحدة التأديبية بثلاث مرات، حيث ارتفع من ٢٣٠ إلى ٦٠٠ قضية، وأنه في ضوء عمليات حفظ السلام الحالية وحجمها وطابعها المعقد والحاجة لإعداد الاستراتيجيات المحتملة لخروج البعثات التي تقلصت و/أو أوقفت عملياتها، سيتواصل ارتفاع عدد القضايا

التأديبية والطعون. وتلاحظ اللجنة كذلك أن الأمر يتعلق بمقترحات يعاد طرحها[٢]. **وتوصي اللجنة، في ضوء تعليقها الوارد في الفقرة ١١٦ أعلاه، بالموافقة على وظيفة من الوظيفتين المقترحتين لموظف للشؤون القانونية (برتبة ف-٣) ووظيفة من الوظيفتين المقترحتين لموظف معاون للشؤون القانونية (برتبة ف-٢).**

١٣٤ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفتين جديدتين لموظفين للشؤون القانونية (١ ف-٤، و ١ ف-٣) في وحدة الاستئناف في مكتب نيروبي. ويقول الأمين العام إن التجربة أثبتت أن قسم القانون الإداري يجد نفسه في وضع غير موات عندما يمثل الإدارة أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في نيروبي، حيث إن أطراف النزاع توجد في أفريقيا، في حين يوجد موظف الشؤون القانونية لوحدة الاستئناف في نيويورك. ويقول الأمين العام إن فارق التوقيت، والحاجة إلى الاعتماد على الاتصالات الهاتفية يحد من جودة المشاورات مع الشهود، وكذلك مع محامي الطرف الآخر من مكتب المساعدة القانونية للموظفين الموجود في نيروبي. ويقول الأمين العام أيضا إن الجلسات التي تعقد عبر الهاتف أو الدوائر التلفزيونية المغلقة، لا تشكل في جميع الحالات وسيلة اتصال موثوقة، وقد تجعل من الصعب على موظف الشؤون القانونية أن يقيّم على النحو السليم وقع الإفادات على المحكمة أثناء الجلسة. وسيقف شاغل الوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٤، بانتظام أمام المحكمة لتمثيل الإدارة في الجلسات الشفوية، بينما يعد شاغل الوظيفة من الرتبة ف-٣ تقارير مكتوبة فيما يتصل بحالات الاستئناف، ويساعد الزملاء الأقدم في الإعداد للجلسات الشفوية (انظر A/64/697، الفقرة ٤٢٩ ذاته). **وتسلم اللجنة بالحاجة إلى توفير وظيفتين جديدتين لموظفين للشؤون القانونية (١ ف-٤، و ١ ف-٣) في وحدة الاستئناف في مكتب نيروبي، وتوصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام.**

قسم نظم معلومات الموارد البشرية

١٣٥ - يقترح تحويل الوظيفة المؤقتة (من الرتبة خ ع (رأ)) لمساعد بمكتب المساعدة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، لتقديم الدعم إلى المستعملين في بعثات حفظ السلام. ويشير الأمين العام إلى أنه، نظرا لارتفاع معدلات تناوب موظفي الدعم في الميدان، فقد كانت

(٢) طلب الأمين العام في الميزانية المقترحة السابقة ٨ وظائف، لأربعة موظفين للشؤون القانونية من الرتبة ف-٣، ووظيفتين لموظف للشؤن القانونية برتبة ف-٢ ووظيفتين لموظفين معاونين للشؤون القانونية (خ ع (رأ)). وأوصت اللجنة بالموافقة على ٤ وظائف، تشمل وظيفتين من الرتبة ف-٣ لموظفين للشؤون القانونية، ووظيفة برتبة ف-٢ لموظف للشؤون القانونية، ووظيفة لموظف معاون للشؤون القانونية (خ ع (رأ)).

هناك زيادة كبيرة في في عدد المشاكل الناجمة عن أخطاء بشرية، مما يتطلب إجراء تصحيحات واسعة النطاق في النظام، ويتسبب في حدوث تأخيرات كبيرة في تجهيز ملفات الموظفين وكشوف مرتباتهم. ويتعلق حاليا ما نسبته ٢٥ في المائة من أعمال دعم النظام بالتحركات الميدانية للموظفين (انظر A/64/697، الفقرات ٤٣٠ إلى ٤٣٢). **ونظرا إلى أن هذا النظام سيستعاض عنه في خاتمة المطاف بالنظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، توصي اللجنة بأن يتواصل أداء هذه الوظيفة من خلال المساعدة المؤقتة العامة.**

١٣٦ - **ويساور اللجنة القلق من ما يبدو من افتقار نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى إجراءات وآليات لمراقبة الجودة، وحاجته إلى موظفين مخصصين لإجراء التصحيحات. وترى اللجنة ضرورة تخصيص الموارد في أوجه استخدام أجدى. وإلى حين أن يتم استبدال هذا** النظام، **توصي اللجنة بأن يحدد الأمين العام أي خطوات فورية وفعالة من حيث التكلفة يمكن اتخاذها لتجنب مثل هذه المشاكل الناشئة عن النظام. وتشدد اللجنة كذلك على ضرورة ألا يدخر أي جهد لكفالة ألا تستمر نقاط الضعف هذه في نظام تخطيط الموارد في المؤسسة أو أي نظام آخر. (انظر الفقرة ١٣٨ (د) أدناه).**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٣٧ - تبلغ الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لمكتب إدارة الموارد البشرية ٥ ٥٥٣ ٧٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١ ٣٩٤ ٧٠٠ دولار (٣٣,٥ في المائة) بالمقارنة مع الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويعزى الفرق إلى زيادة في الاحتياجات بمبلغ قدره ١ ١٤٣ ٣٠٠ دولار (٦٩,١ في المائة) يرد تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف استمرار ١٧ وظيفة مؤقتة، والوظائف المؤقتة الأربع المقترح إنشاؤها؛ ومبلغ قدره ١٣٣ ٧٠٠ دولار (١٢,١ في المائة) تحت بند الخبراء الاستشاريين، يتصل بخاصة بنظم المعلومات التي يستخدمها المكتب؛ و ٤٥٧ ٣٠٠ دولار (٤٢ في المائة) لتغطية تكاليف دعم نظام إدارة المواهب ورسوم ترخيص استخدامه، وصيانته وإستعادة القدرة على العمل به بعد الأعطال الكبرى. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٣٨ دولار أي ٣٣,٨ في المائة)، وبند الخبراء الاستشاريين (٥٠٠ ١٩٨ أي ٥٤,٠ في المائة)، وتعود هذه الاحتياجات أساسا إلى قسم نظم معلومات الموارد البشرية.

المساعدة المؤقتة العامة

١٣٨ - تغطي الاحتياجات المقترحة وقدرها ٨٠٠ ٧٩٨ ٢ دولار تكاليف مواصلة ١٩ وظيفة من المساعدة المؤقتة العامة، وإنشاء وظيفتين جديدتين تمولا من المساعدة المؤقتة العامة، فضلا عن الحاجة إلى مواصلة وظيفة من المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف- ٤ لمدة ستة أشهر في شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف، على النحو التالي:

(أ) يقترح مواصلة وظيفتين في قسم القانون الإداري، إحداهما برتبة ف-٣، والأخرى برتبة ف-٢ لموظفين للشؤون القانونية لمعالجة كم القضايا الفنية المتراكمة الواردة من البعثات الميدانية (انظر A/64/697، الفقرة ٤٣٥). **وتوصي اللجنة بقبول مقترحات الأمين العام؛**

(ب) يقترح إنشاء وظيفتين في شعبة الخدمات الطبية على النحو التالي:

'١' وظيفة (برتبة ف-٤) لمدير مشروع النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية ليتولى إنشاء قاعدة بيانات عالمية شاملة ومركزية تحتوي على الملفات الطبية لجميع الموظفين، مع التركيز بصفة خاصة على موظفي الأمم المتحدة الميدانيين. وبالنسبة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، فإنه من المعتزم تنفيذ النظام في بعثتين لحفظ السلام وتقييم خمس بعثات أخرى لتنفيذه فيها في المستقبل (انظر A/64/697، الفقرتان ٤٣٦ و ٤٣٧).

'٢' يقترح إنشاء وظيفة جديدة لمساعد لشؤون النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية من فئة الخدمات العامة (ر أ) لتقديم الدعم التقني لتنفيذ النظام في البعثات الميدانية. ويشير الأمين العام إلى أنه، لأسباب تتعلق بالسرية، ينبغي أن تظل هذه الأنشطة تحت سيطرة شعبة الخدمات الطبية دون سواها، وبالتالي فإن الدعم الفني والإداري لا يمكن تقديمه من قبل مكاتب أخرى (انظر A/64/697 الفقرتان ٤٣٨ و ٤٣٩).

وترى اللجنة أن مهام مدير المشروع (برتبة ف-٤) يمكن استيعابها ضمن القدرات الكبيرة المتوفرة لقسم نظام معلومات الموارد البشرية. لذا، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الاقتراح المتعلق بوظيفة مدير المشروع (ف-٤). وتوصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء وظيفة لمساعد لشؤون النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية (خ ع (ر أ))؛

(ج) يقترح استمرار ١٣ وظيفة في قسم نظام معلومات الموارد البشرية فيما يتصل بتنفيذ نظام إنسبيرا لإدارة المواهب الذي لا يزال يشكل أحد الأنشطة الرئيسية للقسم في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (انظر أعلاه). ويقول الأمين العام إن من المتوقع أن يتم الاستغناء تدريجيا عن فريق الخبراء الاستشاريين لبرنامج PeopleSoft في نيويورك بعد التنفيذ الأولي لنظام إنسبيرا في النصف الأول من عام ٢٠١٠، وبعد المرحلة الأولى من التنفيذ، ستنجز جميع المهام التقنية إنطلاقا من مركز إنسبيرا للامتياز في بانكوك. وتقترح الوظائف التالية في المقر وفي مركز بانكوك للامتياز:

'١' يقترح استمرار وظيفة رئيس مركز إنسبيرا للامتياز (ف-٤)، ليتولى الإشراف على توفير أنشطة الدعم التقني فيما يتعلق بنظام إدارة المواهب (انظر A/64/697، الفقرة ٤٤٦)؛

'٢' يقترح استمرار وظيفة محلل لدعم عمليات التطوير والإنتاج لتعهد تطبيقات نظام إدارة المواهب واكتشاف الأخطاء فيه (انظر A/64/697، الفقرة ٤٤٧)؛

'٣' يقترح استمرار وظيفة محلل للبوابة الوظيفية (ف-٣) ليتولى مسؤولية إدارة وتطوير بوابات جديدة ونقل شتى التطبيقات المتاحة بشأن الموارد البشرية إلى هذه البوابات الجديدة (انظر A/64/697، الفقرة ٤٤٨)؛

'٤' يقترح استمرار وظيفة معاون لدعم التطبيقات (ف-٢) يتولى توفير دعم تطبيقات نظام إنسبيرا، ونظام الإبلاغ وإدارة التعلم، فضلا عن دعم إدارة الأداء وإدارة النظام التقني (انظر A/64/697، الفقرة ٤٤٩)؛

'٥' يقترح استمرار وظيفة مدير قاعدة بيانات (خ ع (ر أ)) مسؤول عن ضمان توافر البيانات، والنسخ الاحتياطي للبيانات واستعادتها (انظر A/64/697، الفقرة ٤٥٠)؛

'٦' يقترح استمرار وظيفة مساعد إداري (خ ع (ر أ)) مسؤول عن تقديم المساعدة لرئيس مركز إنسبيرا للامتياز (انظر A/64/697، الفقرة ٤٥١)؛

'٧' يقترح استمرار وظيفة لمشرف على مندوبي دعم العملاء يتولى مسؤولية مراقبة خدمات دعم العملاء والإشراف على ٦ موظفين في مكتب المساعدة (خ ع (ر أ)) (انظر A/64/697، الفقرة ٤٥٢).

وتدرك اللجنة أهمية تقديم الدعم الكامل خلال السنة المقبلة التي ستشهد تطوير ونشر مختلف وحدات نظام إدارة المواهب، في جميع أنحاء العالم في العديد من مراكز العمل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام الداعية إلى مواصلة تمويل ١٣ وظيفة، تمول من المساعدة المؤقتة العامة.

(د) يقترح استمرار وظيفة (ف-٤) لمدير مشروع مستودع بيانات في قسم نظم معلومات الموارد البشرية في نيويورك يتولى مسؤولية التنفيذ العام لمشروع مستودع البيانات، وقيادة الأنشطة المتعلقة بالتحليل والتصميم؛ وضمان التكامل مع الأجيال السابقة لنظم تخزين المعلومات، مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظام Nucleus، ونظام Galaxy لأغراض تبادل البيانات وإعداد التقارير، وضمان جودة البيانات وسلامتها، وضمان أن يكون تنفيذ جميع جوانب مستودع البيانات متماشيا مع أفضل الممارسات السائدة في هذا القطاع، ومع معايير الأمانة العامة (انظر A/64/697، الفقرتان ٤٤١ و ٤٤٢). **وتدرك اللجنة أهمية هذه الوظيفة في ضوء التطور المستمر في نظام إدارة المواهب، والحاجة إلى ضمان تكامل وتبادل البيانات بين الأنظمة المختلفة. لذا، توصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام. وتشدد اللجنة على ضرورة ضمان تسوية المشاكل الحالية المستجدة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل (انظر الفقرة ١٣٦ أعلاه) قبل نقل البيانات إلى نظم جديدة، وضرورة أن تتضمن هذه النظم الجديدة ما يلزم من آليات لمراقبة الجودة تفاديا لتخصيص موارد لأنشطة غير منتجة؛**

(هـ) يقترح استمرار ثلاث وظائف في شعبة التعلم والتطوير وخدمات الموارد البشرية، وفي قسم دعم التطوير الوظيفي وإدارة الأداء على النحو التالي:

'١' وظيفة لموظف للموارد البشرية (ف-٣) للعمل بمثابة منسق للبعثات الميدانية في مجال التدريب على إدارة الأداء (انظر A/64/697، الفقرة ٤٥٤)؛

'٢' إنشاء وظيفة لموظف للموارد البشرية (ف-٣) ووظيفة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (خ ع (ر أ)) لتنفيذ وإدارة برامج تنقل الموظفين التي تشمل إنشاء شبكة للمبادرات المهنية، وبرنامج لإعادة الانتداب المنظم و المبادرة الطوعية للتبادل الشبكي (انظر A/64/697، الفقرتان ٤٥٦ و ٤٥٧)؛

وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الثلاثة في شعبة التعلم والتطوير وخدمات الموارد البشرية، وفي قسم دعم التطوير الوظيفي وإدارة الأداء؛

(و) وظيفة لموظف للموارد البشرية (ف-٤) في شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف لمدة ستة أشهر لتوفير الدعم التقني لمدير الشعبة ورئيس دائرة التوظيف في وضع وتنفيذ استراتيجيات إدارة التغيير، بما في ذلك وضع البرامج والمواد والسياسات التدريبية واستراتيجيات دعم الاتصالات بشأن نظام إنسبيرا (انظر A/64/697، الفقرتان ٤٥٨ و ٤٥٩). **وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام.**

'٤' مكتب خدمات الدعم المركزية

١٣٩ - تعكس الموارد المقترحة لمكتب خدمات الدعم المركزية، البالغة ٢٠٠ ٨١٣ ١٥ دولار، زيادة قدرها ٦٠٠ ٠٥١ ١ دولار (٧,١ في المائة) مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويتعلق معظم هذه الزيادة بموارد إضافية مقترحة للوظائف (٨٠٠ ١٧٢ ١ دولار) بالنظر إلى ٧ وظائف إضافية مقترحة (بما في ذلك التحويل المقترح لوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة). ويقابل الزيادة في الوظائف نقصان في الاحتياجات من غير الوظائف (٢٠٠ ١٢١ دولار)، يتألف من نقصان في الاحتياجات المتصلة بالاستشاريين (٥٠٠ ٣٦١ دولار) والسفر الرسمي (٤٠٠ ٣٨ دولار)، وزيادة في الاحتياجات من المساعدة العامة المؤقتة (٨٠٠ ١٥٧ دولار) والإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ١٢٠ دولار).

الوظائف

مكتب الأمين العام المساعد

١٤٠ - يُطلب إنشاء وظيفة موظف إداري (ف-٣) في مكتب الأمين العام المساعد لتحويل إحدى وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة. وتشمل مهام شاغل هذه الوظيفة المساعدة في استعراض ورصد استخدام تفويض السلطات، وتجميع المعلومات المتعلقة بزيارة البعثات الميدانية لمساعدتها في مجال المشتريات، وإجراء استعراض أولي لتوصيات لجنة استعراض البائعين ومتابعة توصيات لجنة المقر للعقود وقرارات الأمين العام المساعد، وهي مهام ذات طابع أساسي ومستمر (انظر A/64/697، الفقرات ٤٧٦ إلى ٤٧٨). **وتدرك اللجنة الطابع المستمر لهذه المهام، وتوصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام القاضي بتحويل وظيفة الموظف الإداري (ف-٣) إلى وظيفة دائمة.**

شعبة المشتريات

١٤١ - يُطلب توفير خمس وظائف (ف-٣) لشعبة المشتريات، على النحو التالي:

(أ) وظيفة موظف مشتريات (ف-٣) مطلوبة لفريق التنقلات الاستراتيجية في قسم اللوجستيات والنقل. وسيقدم شاغل هذه الوظيفة الدعم اللازم فيما يتصل بعمليات تقديم العروض الجديدة للعقود ذات القيمة العالية وإدارة الجوانب الخاصة بالمشتريات في أنشطة عمليات النقل المتزايدة في البعثات الميدانية (انظر A/64/697، الفقرات ٤٨٠ إلى ٤٨٢). **وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام؛**

(ب) وظيفتا موظف مشتريات (ف-٣) مطلوبتان للفريق الهندسي في قسم مشتريات حفظ السلام لتعزيز قدرته في مجال إدارة العقود العالية القيمة والمعقدة دعما للبعثات الميدانية بالنظر إلى زيادة عبء العمل في هذا الإطار (انظر A/64/697، الفقرة ٤٨٣). وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة موظف مشتريات (ف-٣) واحدة للفريق الهندسي. **وتوصي بأن يلبى الاحتياج لوظيفة موظف المشتريات (ف-٣) الثانية المقترحة من الموارد الموجودة؛**

(ج) وظيفة موظف مشتريات (ف-٣) مطلوبة لفريق المركبات لتحمل عبء العمل الزائد نظرا لكون جميع العقود الإطارية الخاصة بالمركبات، البالغة قيمتها الإجمالية نحو ٦٠٠ مليون دولار، ستنتهي قريبا (انظر A/64/697، الفقرتان ٤٨٤ و ٤٨٥). **وترى اللجنة أنه يمكن تلبية هذه الاحتياجات من الموارد المتاحة لفريق المركبات. ولذلك، فإنها توصي بعدم الموافقة على وظيفة موظف المشتريات (ف-٣)؛**

(د) وظيفة منسق تدريب (ف-٣) أعيد تقديمها للموافقة، وذلك لقسم شؤون التخطيط والامتثال والرصد، كي يتولى شاغلها مسؤولية تنفيذ مبادرات التدريب في مجال المشتريات لصالح موظفي عمليات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرات ٤٨٦ إلى ٤٩١). ويشمل الملاك الحالي للقسم أربع وظائف (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ خ ع (ر ر)). ويبرر هذا الطلب استحداث دورات متقدمة والحاجة إلى تقديم الدعم فيما يتصل بالتدريب المتقدم عبر الإنترنت، المتوقع أن يبدأ في الربع الثاني من عام ٢٠١٠. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُضطلع بمهام منسق التدريب (ف-٣) في إطار القدرات الموجودة.**

١٤٢ - وتؤكد اللجنة على ضرورة تقليص حالات التأخير التي تشهدها البعثات الميدانية في توريد السلع والخدمات. وهي واثقة من أن أي قدرة إضافية توفر لشعبة المشتريات (انظر أيضا الفقرة ١٤٦ أدناه) ستستخدم بفعالية لتسريع تجهيز معاملات الشراء.

شعبة المرافق والخدمات التجارية

١٤٣ - يُطلب توفير وظيفة موظف تخطيط حيز المكاتب (ف-٣) لدائرة إدارة المرافق. وتُنفَّذ حاليا المهام المتصلة بهذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ويقترح تحويلها إلى وظيفة ثابتة نظرا للطابع المستمر للمهام المتصلة بتخطيط الحيز المكتبي وإدارته فيما يتعلق بأنشطة دعم عمليات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرات ٤٩٢ إلى ٤٩٦). **وترى اللجنة الاستشارية أن هذه المهمة ينبغي أن يستمر الاضطلاع بها من خلال المساعدة المؤقتة العامة، وتوصي بعدم الموافقة على مقترحات الأمين العام.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٤٤ - تبلغ الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لمكتب خدمات الدعم المركزية ٨٠٠ ٥٤٥ ٣ دولار، وهو ما يعكس نقصانا قدره ٢٠٠ ١٢١ دولار (٣,٣ في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتبلغ الموارد المقترحة للاستشاريين ٥٠٠ ١٠٥ دولار، وهو ما يعكس نقصانا قدره ٥٠٠ ٣٦١ دولار (٧٧,٥ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة أن الفرق يعزى أساسا إلى النقصان في الاحتياجات المحددة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ للدراسات المتعلقة بتحسين أساليب العمل في شعبة المشتريات، فضلا عن نقل الموارد المتصلة بفهرسة محفوظات عمليات حفظ السلام ورقمنتها إلى فئة النفقات الخاصة بالإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى.

المساعدة المؤقتة العامة

١٤٥ - يعكس الاعتماد البالغ ٧٠٠ ٩٥١ دولار، في إطار المساعدة المؤقتة العامة، احتياجات إضافية قدرها ٨٠٠ ١٥٧ دولار (١٩,٩ في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة أن الموارد المقترحة ستغطي تكاليف استمرار ٥ وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وثلاث وظائف مؤقتة جديدة مقترحة.

١٤٦ - ويُطلب إنشاء أربع وظائف مؤقتة في شعبة المشتريات، على النحو التالي:

(أ) ٣ وظائف مساعدي شؤون المشتريات (خ ع (ر أ)) مطلوب استمرارها في شعبة المشتريات لدعم فريق تسجيل وإدارة شؤون البائعين في انتظار بدء تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (انظر A/64/697، الفقرات ٤٩٩ إلى ٥٠٢)؛

(ب) وظيفة موظف مشتريات (ف-٣) مقترحة لدعم فريق التنقلات الاستراتيجية في قسم اللوجستيات والنقل بالنظر إلى الزيادة التي طرأت على الاحتياجات في مجال خدمات النقل الجوي والبحري (انظر A/64/697، الفقرتان ٥٠٣ و ٥٠٤).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار الوظائف الثلاث لمساعدي شؤون المشتريات (خ ع (ر أ)). وتوصي اللجنة بأن يُضطلع بمهام موظف المشتريات (ف-٣) المطلوبة لدعم فريق التنقلات الاستراتيجية من الموارد المتاحة لشعبة المشتريات.

١٤٧ - ويُطلب توفير أربع وظائف مؤقتة لشعبة المرافق والخدمات التجارية، على النحو التالي:

(أ) وظيفة موظف معاون لإدارة السجلات (ف-٢) يقترح استمرارها في قسم إدارة المحفوظات والسجلات لتجهيز السجلات التي تخص عمليات حفظ السلام، وإنهاء العمل المتأخر المتراكم، وكفالة الوصول إلى المحفوظات المرقمنة لعمليات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرة ٥٠٥)؛

(ب) وظيفة موظف أقدم لإدارة الممتلكات (ف-٤) مطلوبة لوحدة إدارة الممتلكات ومراقبة الجرد من أجل تقديم الدعم اللازم في مراجعة وتنسيق سياسات إدارة الممتلكات ومعالجة قضايا محددة تتعلق بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر A/64/697، الفقرتان ٥٠٩ و ٥٠٧)؛

(ج) وظيفة موظف لصيانة المباني (ف-٣) مطلوبة لقسم الآليات والخدمات الهندسية للمساعدة في إدارة وتنظيم أنشطة وخدمات صيانة المباني المتصلة بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر الوثيقة A/64/697، الفقرتان ٥٠٨ و ٥٠٩)؛

(د) وظيفة مساعد لإدارة المرافق (خ ع (ر أ)) مطلوبة لدائرة إدارة المرافق لتقديم الدعم الإداري لأنشطة حفظ السلام في المقر (انظر A/64/697، الفقرتان ٥١٠ و ٥١١).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار وظيفة الموظف المعاون لإدارة السجلات (ف-٢). وتوصي بعدم الموافقة على الوظائف الثلاث المتبقية المقترحة، وهي وظيفة موظف أقدم لإدارة الممتلكات (ف-٤)، ووظيفة موظف لصيانة المباني (ف-٣)، ووظيفة مساعد لإدارة المرافق (خ ع (ر أ)).

(د) مكتب خدمات الرقابة الداخلية

١٤٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قامت، وفقا للفقرتين ٢ (ج) و (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٥)، باستعراض خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وميزانيته المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. واجتمعت اللجنة الاستشارية بأعضاء اللجنة المستقلة في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠، وتبادلت معهم الآراء بشأن تعليقاتهم وتوصياتهم المتعلقة بمقترحات المكتب، كما وردت في تقرير اللجنة المستقلة (A/64/652). وتلاحظ اللجنة أن الميزانية المعروضة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي استعرضتها اللجنة المستقلة، تبلغ ٩٠٠ ٣٧٤ ٢٨ دولار للموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، بما في ذلك ٢٢ وظيفة إضافية مقترحة.

١٤٩ - وتلقت اللجنة الاستشارية الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ في سياق نظرها في مشروع ميزانية حساب الدعم، الذي يعكس ما ورد في تقرير الأمين العام A/64/697، ونظرت فيها في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠. وتبلغ موارد حساب الدعم لفترة ٢٠١١/٢٠١٠، كما وردت في تقرير الأمين العام، ١٠٠ ٦٨٥ ٢٦ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ٢١٤ ٣ دولار (أي ١٣,٧ في المائة)، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وتعكس هذه الزيادة احتياجات إضافية من الوظائف (٧٠٠ ٤١٠ ٢ دولار)، بما في ذلك ١٠ وظائف إضافية مقترحة، ومن الموارد غير المتصلة بالوظائف (٩٠٠ ٨٠٣ دولار).

١٥٠ - **وتلاحظ اللجنة أن عددا من المسائل الإجرائية قد نشأ فيما يتعلق بالأسلوب المتبع، وهي مسائل تنبغي معالجتها.** ففي إطار عملية إعداد ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة بدراسة خطة العمل واستعراض الميزانية، وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر الفقرة ١٤٨ أعلاه). وفي هذه الحالة بالذات، فإن الميزانية التي استعرضتها اللجنة المستقلة هي مشروع الميزانية الأصلي للمكتب. وبعد ذلك، كانت الميزانية التي نظرت فيها اللجنة الاستشارية هي الميزانية المقترحة من الأمين العام، التي تضمنت تخفيضات بناء على توصيات اللجنة المستقلة. وقد أدى هذا الوضع إلى حالة شاذة عُرض فيها على الجمعية العامة تقريران عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية يستندان إلى مقترحات مختلفة. **والمسألة التي تحتاج إلى توضيح هنا هي أي مشروع ميزانية ينبغي عرضه على اللجنة الاستشارية: المشروع الأصلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي قُدّم إلى اللجنة**

المستقلة أم مقترحات المكتب بصيغتها المعدلة من قِبل الأمين العام. وترى اللجنة الاستشارية أن هذه مسألة من مسائل السياسة العامة التي ينبغي أن تبت فيها الجمعية العامة، لأنها تتعلق بدور الأمين العام في تحديد مستوى الموارد اللازمة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وتخصيصها، وذلك في سياق استقلالية عمل المكتب.

١٥١ - وتلاحظ اللجنة أن اللجنة المستقلة تكرر تعليقها السابق بأن الاكتفاء بالاعتماد على المخاطر المتأصلة في التخطيط للعمل يعطي تقديرا مفرط التحفظ لمستوى المخاطر في المنظمة. وفي نفس الوقت، فإنها تعترف بما بذله مكتب خدمات الرقابة الداخلية من جهود لتعديل إطاره الخاص بتقييم المخاطر بغية تقييم المخاطر المتبقية (انظر A/64/652، الفقرتان ١٧ و ١٨). وخلال المداولات، أبلغ اللجنةَ ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن النهج الذي يتبعه المكتب في تقييم المخاطر ما زال يعكس عدم وجود إطار مناسب أو ضوابط داخلية لتخفيف المخاطر، وأنه في رأي المكتب، فإن المخاطر المتبقية والمخاطر المتأصلة، في سياق عمليات حفظ السلام، متطابقة تقريبا.

الوظائف

١٥٢ - تغطي الموارد المقترحة للوظائف والبالغة ٦٠٠ ٠٩٩ ١٥ دولار (بزيادة قدرها ٧٠٠ ٤١٠ ٢ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠) ما مجموعه ١٠٩ وظائف ممولة من حساب الدعم (٩٩ وظيفة مستمرة و ١٠ وظائف جديدة).

١٥٣ - وكما ورد في تقرير الأمين العام (انظر A/64/697، الفقرة ٥٢٧)، فإن مشروع الميزانية الأصلي الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واستعرضته اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات، يتضمن طلبا باستحداث ٢٢ وظيفة جديدة، على النحو المبين بالتفصيل في الجدول المدرج أدنى الفقرة ٥٢٧ من تقرير الأمين العام كما يلي: ١٨ وظيفة إضافية لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات (١ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٣ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، منها ٤ وظائف كانت تمول في السابق في إطار ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ و ٣ وظائف لشعبة التفتيش والتقييم (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ))، ووظيفة واحدة لشعبة التحقيقات (خ ع (ر أ)).

شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومجموعة مراجعي الحسابات المقيمين

١٥٤ - يشمل ملاك الموظفين الممول حاليا من حساب الدعم ما مجموعه ٩٠ وظيفة، منها ١٨ وظيفة في نيويورك (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ٤ ف-٣،

و ٤ خ ع (ر أ)، فيما تشكل ٧٢ وظيفة ملاك مراجعي الحسابات المقيمين في بعثات حفظ السلام (٩ ف-٥، و ٢٥ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ١٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية). وتشمل تغييرات ملاك الموظفين المدرجة في ميزانية الأمين العام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات ٧ وظائف جديدة مقترحة ونقل وظيفة واحدة كما يلي:

(أ) وظيفة مراجع حسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٤) من أجل تعزيز القدرة الحالية الممولة من حساب الدعم من أجل إجراء مراجعات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من المقر وبعثات حفظ السلام (انظر A/64/697، الفقرة ٥٢٩)؛

(ب) مدير برنامج (ف-٤) لقسم الممارسات المهنية من أجل توفير قدرة ممولة من حساب الدعم لتنفيذ برنامج ضمان النوعية وتحسينها في مراجعة حسابات عمليات حفظ السلام؛ وتتألف القدرة الحالية الممولة من حساب الدعم في القسم وظيفة واحدة (من فئة الخدمات العامة) (انظر A/64/697، الفقرتان ٥٣٠ و ٥٣١)؛

(ج) مراجع حسابات قضائية (ف-٤) لقسم المهام الخاصة للإشراف على بدء تنفيذ منهجية مراجعة الحسابات القضائية، وإجراء تقييمات لمخاطر الغش وتحديد مؤشرات الغش في عمليات تجارية معينة ووضع إجراءات لمراجعة حسابات ترمي إلى تعزيز قدرة الشعبة على الكشف عن الغش (انظر A/64/697، الفقرتان ٥٣٢ و ٥٣٣)؛

(د) أربع وظائف جديدة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) لمكتب مراجعي الحسابات المقيمين من أجل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويُقترح نقل هذه الوظائف، التي كانت مدرجة في ميزانية مكتب دعم البعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (انظر A/64/697، الفقرتان ٥٣٤ و ٥٣٥)؛

(هـ) يقترح نقل وظيفة مراجع حسابات مقيم (ف-٣) من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل توفير القدرة اللازمة لتنفيذ خطة عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (انظر A/64/697، الفقرة ٥٣٦).

١٥٥ - وتلاحظ اللجنة أنه من مجموع الوظائف التي يطلبها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وعددها ١٨ وظيفة (انظر الفقرة ١٥٣ أعلاه)، أوصت اللجنة الاستشارية المستقلة بالموافقة على ست وظائف على النحو المبين في الفقرة ١١٤ (أ)

و (ج) و (د) و (هـ) أعلاه. ولم تؤيد اللجنة الاستشارية المستقلة باقي الوظائف الاثنتي عشرة التي طلبها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كما يلي:

(أ) وظيفتان إضافيتان من أجل قدرة المراجعين المقيمين لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (١ ف-٤، و ١ ف-٣) بالإضافة إلى الوظائف الأربع المشار إليها في الفقرة ١٥٤ (د) أعلاه، وذلك على أساس تقييمه لزيادة المخاطر خلال مرحلة بدء عملية جديدة؛

(ب) ثلاث وظائف مطلوبة لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد (٢ ف-٤، و ١ ف-٣)، علاوة على القدرة الحالية التي تشمل ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية؛

(ج) وظيفتان إضافيتان لمراجعي حسابات (١ ف-٤، و ١ ف-٣) مطلوبتان لقسم مراجعة حسابات حفظ السلام في المقر من أجل زيادة القدرة الحالية (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ)) لإجراء مراجعات للمناطق الاستراتيجية عالية المخاطر في مقر إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية؛

(د) وظيفة مدير البرامج الإضافية (ف-٤) المشار إليها في الفقرة ١٥٤ (ب) أعلاه؛

(هـ) وظيفتان لمراجعي حسابات (ف-٤) مطلوبتان لقسم تنسيق مراجعي الحسابات المقيمين من أجل تحسين تنسيق أنشطة مراجعي الحسابات المقيمين؛

(و) وظيفتان لمساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) مطلوبتان إحداهما لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والأخرى لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

١٥٦ - وفي هذا الصدد، توضح اللجنة الاستشارية المستقلة في تقريرها أنها لا تؤيد هذه الوظائف في هذه المرحلة بالنظر إلى مسائل تتعلق بافتراضات التخطيط والتقديرات والحسابات التي وضعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسبما تبينه الفقرات من ٢٠ إلى ٢٥ من ذلك التقرير (A/64/652). وتلاحظ اللجنة أن ذلك يعزى أساسا إلى منهجية تقدير الأيام المتاحة وتخصيصها (انظر A/64/652، الفقرة ١٩). وإذ يأخذ مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذلك في الحسبان، فضلا عن مراعاة الحاجة إلى متابعة التوصيات أو حضور الاجتماعات أو أنشطة التدريب، فإنه يرى أن ١٢٠ يوما عدد معقول من الأيام المتاحة لإجراء مهام المراجعة المدرجة في خطة العمل.

١٥٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة مراجع حسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٤) ووظيفة مراجع الحسابات القضائية (ف-٤)

والوظائف الأربع لمراجعي الحسابات المقيمين (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية) لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونقل وظيفة مراجع الحسابات المقيم (ف-٣) إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل زيادة فعالية استخدام الموارد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن القدرة المتوافرة حاليا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لضمان الجودة وتحسينها تشمل خمس وظائف من الفئة الفنية ممولة في إطار الميزانية العادية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة ممولة من حساب الدعم. وترى اللجنة أنه ينبغي توفير هذه الوظائف من ضمن القدرات الحالية للمكتب، ولذلك فإنها توصي بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة مدير برنامج (ف-٤).

١٥٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة بشأن الاحتياجات من الموظفين لمراجعة الحسابات تقوم على أساس متوسط عدد أيام العمل المطلوبة بشكل عام. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن اللجنة الاستشارية المستقلة لم تأخذ في الحسبان البيئة المحددة التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. **وبالنظر إلى البيئة التشغيلية للبعثة، توصي اللجنة بتقديم معلومات إضافية مباشرة إلى الجمعية العامة بشأن الاحتياجات اللازمة للحفاظ على قدر مناسب من الإشراف على مراجعة الحسابات.**

١٥٩ - وأُبلغت اللجنة بأن معدل شغور الوظائف في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ قد بلغ ٢٠ في المائة مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن مديري البرامج واصلوا رصد وضع التوظيف، وخصصوا جزءا كبيرا من الوقت لتوظيف موظفين مؤهلين تأهيلا مناسبا. ونتيجة لهذه الجهود، انخفضت معدلات شغور وظائف مراجعي الحسابات المقيمين في البعثات الكبيرة انخفاضا كبيرا: ١٨ في المائة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، و ٤ في المائة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (مقارنة بـ ١٠ في المائة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩). وسُجل بعض التحسن أيضا في كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تتراوح معدلات الشغور بين ١٥ و ١٢ في المائة على التوالي (مقابل ١٧ و ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩). **وتوصي اللجنة ببذل جهود إضافية لتوظيف مرشحين مناسبين.**

شعبة التفتيش والتقييم

١٦٠ - تُقترح لشعبة التفتيش والتقييم ثلاث وظائف جديدة لموظف تقييم رئيسي (ف-٥)، وموظف تقييم (ف-٣) ومساعد لشؤون البرامج (خ ع (ر أ)) وذلك من أجل تعزيز مهام الشعبة في مجال البرامج والتقييم المواضيعي وزيادة نطاق وتغطية تقييم أنشطة حفظ السلام. وتتألف القدرة الحالية الممولة من حساب الدعم من موظفين اثنين للتقييم (ف-٤)، الأمر الذي يحد من قدرة الشعبة على إعداد تقييمين سنويين للبرامج كما يتضح في تقرير الأمين العام (انظر A/64/697، الفقرات ٥٣٨ إلى ٥٤٠). ومن شأن هذه الموارد الإضافية أن تمكن الشعبة من إجراء تقييمين للبرامج وتقييم موضوعي واحد وعملية تفتيش واحدة كل سنة. وتوصي اللجنة الاستشارية المستقلة، استنادا إلى خطة العمل المقترحة، بالموافقة على طلب موظفين إضافيين، وتؤكد من جديد أن التقييمات المستفيضة التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كفيلة بإضفاء قيمة مضافة على برنامج المنظمة لحفظ السلام. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتين إضافيتين (١ ف-٥ و ١ ف-٣) لتعزيز قدرة شعبة التفتيش والتقييم.**

شعبة التحقيقات

١٦١ - تذكر اللجنة الاستشارية بما قررته الجمعية العامة في الفقرات من ٣٦ إلى ٤١ من قرارها ٢٨٧/٦٣. وأُبلغت اللجنة بأن معدل شغور وظائف حساب الدعم في شعبة التحقيقات يبلغ ٤٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وأهم هذه الشواغر وظيفة مدير برتبة مد-٢ ممولة من الميزانية العادية (انظر أيضا A/64/652، الفقرة ٣٤). وأُبلغت اللجنة كذلك بأن إجراءات الاختيار والتوصية فيما يتعلق بوظيفة المدير برتبة مد-٢ قد انتهت، وأن المكتب يعمل بدأب من أجل استكمال عمليتي اختيار وتعيين مرشحين لشغل وظائف محققين في كل من نيويورك ونيروبي وفيينا، فضلا عن وحدات التحقيق التابعة لعمليات حفظ السلام. **وتشدد اللجنة على أهمية ملء هذه الشواغر على وجه السرعة.**

١٦٢ - ويُقترح نقل وظيفة واحدة لمحقق مقيم برتبة ف-٤ من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مراعاة للتوزيع الحالي لعبء القضايا (إذ لا توجد قضايا مفتوحة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالمقارنة مع ١٣ قضية مفتوحة حاليا في العملية المختلطة). وكما يرد في التقرير (انظر A/64/697، الفقرة ٥٤٠)، سيتولى المركز الإقليمي في فيينا التحقيق في أي قضية تنشأ في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على النقل المقترح.**

١٦٣ - وكما يتضح من الجدول الوارد في الفقرة ٥٢٧ من تقرير الأمين العام (A/64/697)، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية وظيفة من فئة الخدمات العامة لدعم قسم الممارسات المهنية في نيويورك بغية ضمان معالجة ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على النحو السليم. وتلقت اللجنة الاستشارية رسالة من رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات، مؤرخة في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، أشار فيها إلى أن المعلومات الإضافية التي قدمت في هذا الصدد دفعت اللجنة الاستشارية المستقلة إلى إعادة النظر في طلب المكتب إنشاء هذه الوظيفة في شعبة التحقيقات (انظر A/64/652، الفقرة ٣٥). وأفيدت اللجنة بأن الوظيفة ستكرس للمساعدة في إعداد تقارير التحقيقات في المقر، على أساس أن البديل هو استخدام وظيفة شاغرة على مستوى أعلى من موقع آخر لأداء المهام المطلوبة. **وتتفق اللجنة الاستشارية مع اللجنة الاستشارية المستقلة على أن القيام بذلك لن يحقق الكفاءة في استخدام الموارد. لذلك توصي اللجنة بتوفير المهام من خلال إنشاء وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، في انتظار التقرير الشامل عن المشروع التجريبي بشأن إعادة هيكلة شعبة التحقيقات الذي سيقدم في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٧.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٦٤ - تعكس الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف البالغة ٥٠٠ ٥٨٥ ١١ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٨٠٣ دولار، تعزى أساسا إلى الاحتياجات الإضافية من المساعدة المؤقتة العامة (٤٠٠ ٩٣٦ دولار).

١٦٥ - وتغطي الموارد المقترحة في إطار المساعدة المؤقتة العامة البالغة ٧٠٠ ٣٩٥ ٧ دولار (أي بزيادة قدرها ٤٠٠ ٩٣٦ دولار) تكاليف الإبقاء على ٥١ وظيفة في شعبة التحقيقات وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٨٧، في انتظار التقرير الشامل الذي سيُقدم في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٦٢ أعلاه). ويعزى الفرق إلى زيادة التكاليف القياسية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام للإبقاء على ٥١ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.**

١٦٦ - وتبلغ الموارد المخصصة للاستشاريين والمشار إليها في تقرير الأمين العام ما قدره ٠٠٠ ٥٧٨ دولار، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ١٥١ دولار. وترد تفاصيل هذه الموارد في الفقرات ٥٤٣ إلى ٥٥٠ من ذلك التقرير (A/64/697). وتلاحظ اللجنة مع ذلك أن الميزانية لا تتضمن موارد بمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار طلبها المكتب للتعاقد مع استشاريين من ذوي الخبرة

في مجال الموارد البشرية من أجل إجراء مراجعة مستقلة لحسابات عملية إصلاح الموارد البشرية. **وبالنظر إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرى أنه بحاجة إلى خبرة متخصصة في هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار لإجراء المراجعة المقترحة.**

(هـ) مكتب أمين المظالم

١٦٧ - يعكس الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٥١٥ ١ دولار المقترح من حساب الدعم لمكتب أمين المظالم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ زيادة قدرها ٠٠٠ ٢٧١ دولار، أي ٨,٢١ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة أن معظم الزيادة تعزى إلى إدراج اعتماد بمبلغ ٠٠٠ ١٦٨ دولار للمساعدة المؤقتة العامة. وتعكس الموارد المتصلة بالوظائف والبالغة ٩٠٠ ١٥٧ ١ دولار زيادة قدرها ١٠٠ ١١٠ دولار مقارنة بالموارد المتصلة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بالإبقاء على ٧ وظائف ممولة من حساب الدعم ووظيفة واحدة جديدة مقترحة.

١٦٨ - ويُقترح إنشاء وظيفة لمساعد إداري (خ ع (ر أ)) لدعم أمين المظالم وخدمات الوساطة (انظر A/64/967، الفقرتان ٥٦٧ و ٥٦٨) وكما هو مبين في التقرير، كانت هذه الوظيفة موجودة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لكنها أُلغيت إثر إنشاء النظام الجديد لإقامة العدل اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويعاد تقديم طلب الموافقة على إنشائها حيث سيتولى شاغلها توفير الدعم الإداري والمساعدة في إعداد التقارير وتعهُّد قاعدة البيانات، فضلا عن المساعدة في تلقي القضايا وتتبعها. ويعدّ اقتراح إعادة إنشاء هذه الوظيفة مبررا من حيث الحاجة إلى معالجة القضايا وتتبعها بصورة منتظمة، والزيادة في حجم العمل ذي الصلة. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة المطلوبة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).**

١٦٩ - وتغطي الموارد المقترحة في إطار المساعدة المؤقتة العامة والبالغة ٠٠٠ ١٦٨ دولار تمويل وظيفة لموظف شؤون القضايا برتبة ف-٤ لمكتب أمين المظالم في مقر الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الناشئة عن أفراد حفظ السلام، ولا سيما تلك المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، غير القضايا التي يغطيها فرعا أمين المظالم في كينشاسا والخرطوم (انظر A/64/967، الفقرات ٥٧٠ إلى ٥٧٢). وكما أشير إليه في التقرير، كانت وظيفة موظف شؤون القضايا برتبة ف-٤

موجودة في مكتب أمين المظالم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأُلغيت عند بدء سريان النظام الجديد لإقامة العدل. وتُقترح هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى حين اكتساب خبرة فعلية فيما يتعلق بعبء القضايا والعمليات في الفروع الإقليمية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف شؤون القضايا برتبة ف-٤.**

١٧٠ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يفضي التعزيز الموصى به إلى زيادة فعالية وجودة الخدمات التي يقدمها مكتب أمين المظالم، مع تعزيز دور هذه الآلية في حل النزاعات بالوسائل غير الرسمية.

(و) مكتب الأخلاقيات

١٧١ - يتعلق مبلغ ٢٠٠ ٠٤٤ ١ دولار المقترح للمكتب بموارد غير متصلة بالوظائف، نظرا لأن ملاك موظفيه (ست وظائف من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة) يمول من الميزانية العادية. ويغطي الاعتماد المخصص للمساعدة المؤقتة العامة والبالغ ٦٠٠ ٢٦٥ دولار تكاليف استمرار وظيفتين، إحداهما لموظف أخلاقيات (برتبة ف-٣) والأخرى لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). **وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة كترتيب مؤقت، في انتظار اقتراح بشأن الترتيبات الطويلة الأجل لإدارة برنامج إقرارات الذمة المالية.**

١٧٢ - ويشمل مبلغ ٩٠٠ ٧٢٣ دولار المقترح للخدمات الاستشارية خدمات خبير استشاري في مجال التدريب، سيتولى تصميم دورة تدريبية في الأخلاقيات وتوفيرها في المقر والبعثات الميدانية (مؤقتا في بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) (٠٠٠ ٥٠ دولار)، وخدمات تتعلق باستعراض ملفات الموظفين فيما يتصل ببرنامج إقرارات الذمة المالية (٩٠٠ ٦٧٣ دولار). ويعكس المبلغ المخصص لهذا الشق الثاني من الخدمات الاستشارية انخفاض تقديرات عدد موظفي حفظ السلام الذين سيشاركون في البرنامج مقارنة بالفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. **وفي حين توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة، فإنها تؤكد من جديد أن على مكتب الأخلاقيات أن يختتم دراسته بشأن إمكانية إدارة البرنامج داخليا، بدلاً من الاعتماد على الخدمات الاستشارية. وينبغي تقديم المعلومات في سياق الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١١/٢٠١٢.**

(ز) مكتب الشؤون القانونية

١٧٣ - يعكس مبلغ ٨٠٠ ٢٩١ ٣ دولار المقترح لمكتب الشؤون القانونية في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٥٩ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الوظائف (٠٠٠ ٣٠٣ دولار)، التي تعكس زيادة في التكاليف القياسية لـ ١٥ وظيفة (بما فيها وظيفة برتبة ف-٥ وأخرى برتبة ف-٤، اعتُمدتا في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠).

١٧٤ - ويُطلب توفير موارد قدرها ٣٠٠ ٣١١ دولار للمساعدة المؤقتة العامة بغية تمويل استمرار وظيفة موظف قانوني (برتبة ف-٤) في شعبة الشؤون القانونية العامة لمعالجة الزيادة في طلبات الحصول على المشورة والمساعدة القانونيتين، وتمويل فترة ستة أشهر من المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٤ لتغطية إجازة الأمومة والإجازة المرضية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المطلوبة لاستمرار تمويل المساعدة المؤقتة العامة بما يعادل وظيفة موظف قانوني (برتبة ف-٤) في شعبة الشؤون القانونية العامة. بيد أنها تكرر موقفها الداعي إلى عدم إعادة تقديم طلبات تمويل المساعدة المؤقتة العامة بشكل متكرر (انظر A/64/660، الفقرة ٤٨، والفقرة ٤٤ أعلاه).**

(ح) إدارة شؤون الإعلام

١٧٥ - يُطلب توفير موارد من حساب الدعم قدرها ٨٠٠ ٧٦١ دولار لإدارة شؤون الإعلام، تعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٧ دولار، أو ٨,٢ في المائة. وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى ارتفاع التكاليف القياسية لأربع وظائف مستمرة (٢ ف-٤، و ١ ف-٢، و ١ خ ع (ر أ)) ممولة من حساب الدعم. ويُطلب توفير مبلغ ٥٠٠ ٥٠ دولار للخدمات الاستشارية من أجل تنظيم دورات تدريبية لموظفي بعثات حفظ السلام وموظفي المقر الذين وقع عليهم الاختيار للنشر في بعثات حفظ السلام للعمل في مجال تكنولوجيات الاتصالات وتعميم نظام إدارة المحتوى على شبكة الإنترنت اللازم للحفاظ على حسن توقيت بيانات موقع حفظ السلام على الإنترنت ودقتها وأهميتها. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة لإدارة شؤون الإعلام.**

(ط) إدارة شؤون السلامة والأمن

١٧٦ - تعكس موارد حساب الدعم البالغة ٢٠٠ ٤٢٦ ٤ دولار، المقترحة لإدارة شؤون السلامة والأمن للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٦ دولار مقارنة بالموارد

المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف (٣٠٠ ١٢٩ دولار)، بسبب ارتفاع التكاليف القياسية المتعلقة بـ ١٨ وظيفة مستمرة ووظيفة جديدة مقترحة، والمساعدة المؤقتة العامة (٢٠٠ ٣٣٨ دولار)، نظرا لوجود احتياجات إضافية تتعلق بثلاث وظائف جديدة مقترحة. ويقابل ذلك نقصان في الاحتياجات من الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٥١٣ دولار)، نتيجة لشراء أسلحة نارية وذخائر مرة واحدة عند بدء برنامج التدريب في مجال الحماية المباشرة الذي اعتمد في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الوظائف

١٧٧ - يُطلب توفير وظيفة (ف-٣) لمستشار في حالات الإجهاد للعمل في وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة (انظر A/64/697، الفقرات ٦١٣ إلى ٦١٥). ويتألف ملاك الموظفين الحالي من ثماني وظائف (١ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٢ خ ع (ر أ)) ممولة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ووظيفة من الفئة الفنية (ف-٤) ممولة من حساب الدعم. والهدف من الوظيفة الإضافية المطلوبة في إطار حساب الدعم هو تعزيز القدرة على تقديم الدعم التقني إلى ٣٦ مستشارا ميدانيا في عمليات حفظ السلام. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى الأمين العام، في سياق نظرها في مقترحات الأمين العام بشأن التأهب لحالات الطوارئ (قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٠)، أن يضع إطارا شاملا لحالات الطوارئ، ويقدم المقترحات ذات الصلة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واللجنة ترى أنه ينبغي النظر في المقترح في ذلك السياق، ومن ثم، فهي توصي بعدم الموافقة على هذه الوظيفة في هذه المرحلة.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٧٨ - ستوفر الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة بمبلغ ٢٠٠ ٣٣٨ دولار التمويل اللازم للوظائف التالية المقترحة لدائرة الدعم الميداني، في قسم التدريب والتنمية:

(أ) موظفا تدريب في مجال الحماية المباشرة، أحدهما برتبة ف-٤ (١٢ شهرا) والآخر برتبة ف-٣ (٧ أشهر)، من أجل وضع برنامج تدريب في مجال الحماية المباشرة وتصميمه وإدارته وتنفيذه لما عدده ٩٦ من ضباط الحماية المباشرة (انظر A/64/697، الفقرة ٦٢٠)؛

(ب) موظف تدريب طبي برتبة ف-٣ (٧ أشهر)، يتولى تقديم الدعم للفريق الحالي في مواصلة تطوير البرنامج التدريبي الدراسي، ووضع مؤهلات موحدة للأمم المتحدة،

والنهوض بالدعم المقدم إلى الموظفين الطبيين في بعثات حفظ السلام، وتقديم ما يرتبط بذلك من تدريب في مجال التصدي لحالات الطوارئ.

وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفة موظف التدريب في مجال الحماية المباشرة برتبة ف-٤ لدعم برنامج تدريب ضباط الحماية الشخصية. وتوصي اللجنة بعدم قبول وظيفتي موظفَي التدريب برتبة ف-٣ المطلوبتين للحماية المباشرة والتدريب الطبي. وينبغي توفير مهام التدريب الطبي بتسخير القدرات الموجودة لدى المنظمة (انظر أيضا الفقرة ١٣٧ أعلاه).

(ي) مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٧٩ - يعكس إجمالي الموارد المقترحة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغ ٧٠٠ ١١٨ ١٣ دولار نقصانا قدره ٤٠٠ ١٤٢ ٤ دولار (أو ٢٤ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض الاحتياجات إلى اقتناء معدات الحواسيب وتراخيص البرمجيات والخدمات التعاقدية المتعلقة بها تحت بند تكنولوجيا المعلومات (٤,٤ مليون دولار).

الوظائف

١٨٠ - يُقترح توفير موارد قدرها ٦٠٠ ٨٤٨ ١ دولار لتغطية تكاليف ١٢ وظيفة مستمرة (٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٣ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر أ)، و ١ خ ع (ر ر)). وسيظل عدد الوظائف دون تغيير.

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٨١ - يقترح توفير موارد غير متصلة بالوظائف قدرها ١٠٠ ٢٧٠ ١١ دولار لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يعكس نقصانا صافيا قدره ٤٠٠ ١٧٥ ٤ دولار، يشمل انخفاضا في الاحتياجات تحت بندي تكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٤٥٣ ٤ دولار) والسفر الرسمي (٤٠٠ ٤٥ دولار). ويقابل هذا النقصان نمو في الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٦٠٠ ٢٧٩ دولار) لكفالة استمرار ١١ وظيفة ضمن المساعدة المؤقتة وإنشاء وظيفة جديدة، وفي إطار الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٤٠ دولار) فيما يتعلق بالدورات التدريبية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المساعدة المؤقتة العامة

١٨٢ - يُقترح استمرار ٧ وظائف في دائرة إدارة الهياكل الأساسية، بما في ذلك إعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤. والوظائف المقترحة هي كالتالي:

(أ) يقترح استمرار وظيفتي موظفي نظم المعلومات (ف-٣) لمعالجة المسائل المتعلقة بتقديم الدعم في مجالات الخواديم والتخزين والتخزين الاحتياطي؛

(ب) يقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف نظم المعلومات (ف-٣) إلى رتبة ف-٤؛

(ج) يقترح استمرار وظيفة موظف نظم المعلومات (ف-٣) لمعالجة المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية الافتراضية للخواديم والمكاتب المتنقلة؛

(د) يقترح استمرار وظيفة موظف نظم المعلومات (ف-٣) لمعالجة المسائل المتعلقة بالبريد الإلكتروني وتطبيقات برنامج ''لوتس نوتس'' وعملياته؛

(هـ) يقترح استمرار وظيفتي مساعدين لنظم المعلومات (خ ع (ر أ)).

١٨٣ - ويُقترح توفير ٥ وظائف لدائرة النظم الميدانية، بما يشمل وظيفة جديدة ينبغي إنشاؤها، وأربع وظائف مستمرة، من بينها وظيفة يُقترح إعادة تصنيفها من رتبة ف-٥ إلى ف-٤. والوظائف المقترحة هي كالتالي:

(أ) يُقترح استمرار وظيفة لموظف نظم المعلومات المتعلقة بإدارة المحتوى في المؤسسة (ف-٣) ضمن مشروع أتمتة عملية الإبلاغ في سياق حفظ السلام؛

(ب) يُقترح استمرار وظيفة مدير مشروع إدارة العلاقات مع العملاء (ف-٤) ضمن مشروع إدارة عملية المساهمة بقوات. ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف الوظيفة بخفضها من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤؛

(ج) يُقترح توفير وظيفة موظف نظم المعلومات المتعلقة بإدارة العلاقات مع العملاء (ف-٣) لمشروع إدارة عملية المساهمة بقوات؛

(د) يُقترح استمرار وظيفة موظف نظم المعلومات المتعلقة بإدارة العلاقات مع العملاء (ف-٣) ضمن مشروع فواتير الاتصالات السلكية واللاسلكية لحفظ السلام؛

(هـ) يُقترح استمرار وظيفة مدير مشروع (ف-٤) لتولي شؤون إدارة حصص الإعاشة.

١٨٤ - وتوصي اللجنة بقبول مقترحات الأمين العام بشأن استمرار وظائف في دائرة إدارة الهياكل الأساسية ودائرة النظم الميدانية. وتوصي أيضا بالموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف نظم المعلومات المتعلقة بإدارة العلاقات مع العملاء (ف-٣) في دائرة النظم الميدانية ضمن مشروع إدارة المساهمة بقوات.

١٨٥ - وفيما يتعلق بمقترحات إعادة التصنيف، أبلغت الأمانة العامة اللجنة عند استفسارها بما يلي: ''ما دامت [موارد] المساعدة المؤقتة العامة ليست وظائف ثابتة، فإنها ليست مصنفة، ولا هي قابلة للتصنيف. ولا تعدو عمليات استعراض التصنيف أن تؤكد الرتبة واللقب الوظيفي ومضامين الوظائف بعد الموافقة على ميزانية تمويلها، وفقاً للطلب الذي يعرض الأساس المنطقي للمهام وأهداف الدعم والمستوى المقابل المستهدف لترتيبات الملاك الوظيفي الذي سيترتب على الموافقة على الميزانية. ويسمى تأكيد التصنيف المشورة المتعلقة بقابلية التصنيف (وهو يختلف عن التصنيف، الذي يتعلق بالوظائف)''.

١٨٦ - وعليه، تشير اللجنة إلى أن موارد المساعدة المؤقتة العامة هي بحكم طبيعتها مؤقتة، وأنها تقدم على أساس يعادل الرتبة المطلوبة وفقا لترتيبات التمويل التي وافقت عليها الجمعية العامة لتنفيذ الدعم البرنامجي المؤقت. **وتوافق اللجنة على تخصيص موارد بما يعادل موارد وظيفة برتبة ف-٤ لموظف نظم المعلومات في دائرة إدارة الهياكل الأساسية ووظيفة برتبة ف-٤ لمدير مشروع إدارة العلاقات مع العملاء في دائرة النظم الميدانية.**

(ك) اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٨٧ - ترد في تقرير الأمين العام (A/64/697) موارد قدرها ٣٤٨ ٧٠٠ دولار لأمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل تغطية تكاليف المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بوظيفتين مقترحتين لموظفين إداريين (ف-٤).

١٨٨ - ويتألف الملاك الوظيفي الحالي لأمانة اللجنة الاستشارية، الذي يمول من الميزانية العادية، من أمين تنفيذي (مد-٢)، ونائب للأمين التنفيذي (مد-١)، و ٢ موظفين إداريين أقدمين (ف-٥)، و ٣ موظفي تنظيم إداري (ف-٤)، ومساعد شخصي (خ ع (ر ر))، و ٤ مساعدين لخدمات الاجتماعات (خ ع (ر أ)). ويرد في الفقرات ٦٧٥ إلى ٦٧٩ من وثيقة الميزانية (A/64/697) موجز لمسؤوليات أمانة اللجنة الاستشارية ومهامها، وكذلك معلومات عن حجم العمل الحالي.

١٨٩ - وكانت اللجنة قد أعربت في الماضي عن رأي مفاده أن وظائف أمانتها ينبغي أن تمول من الميزانية العادية (A/52/7/Rev.1، الفقرة أولا-٧). بيد أنه نظراً لتنامي عملها وتوسّع

نطاقه فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، أشارت اللجنة كذلك إلى أنه ينبغي عدم إعاقة مواءمة مصدر تمويل قدرتها على الدعم مع المسائل التي تقوم باستعراضها (A/64/7).

١٩٠ - وترى اللجنة الاستشارية أن أمانتها بحاجة إلى قدرات إضافية ليتسنى لها دعم أعمال اللجنة على نحو فعال، نظرا لحجم العمل وتعقد المسائل المعروضة عليها وحجم ميزانيات حفظ السلام. وريثما تختتم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الاستعراض الإداري الذي تجريه، توصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام الداعي إلى تقديم مساعدة مؤقتة عامة لتوفير وظيفتين برتبة ف-٤ بغية تعزيز قدرة أمانة اللجنة الاستشارية. وتتوقع اللجنة أنه بمجرد الانتهاء من الاستعراض، ستجري معالجة مسألة ملاكها الوظيفي من منظور طويل الأجل لتمكينها من معالجة الزيادة الموثقة في عبء عملها والتخفيف من شدة الوطأة على قدرة أمانتها (انظر أيضا A/64/7، الفقرة أولا-١٩).

٣ - الخلاصة

١٩١ - أوصت اللجنة الاستشارية، في هذا التقرير، بالموافقة على ما مجموعه ٤١ وظيفة من أصل الوظائف الإضافية البالغ عددها ٧٣ وظيفة، التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن ميزانية حساب الدعم (A/64/697).

١٩٢ - وتنطوي توصيات اللجنة الاستشارية على تخفيضات يبلغ مجموعها الإجمالي ١٠٠ ٥٢٨ ٤ دولار (وصافيها ٧٠٠ ١٩٠ ٤ دولار)، على النحو التالي:

الإدارة/المكتب	المبالغ المخفضة المتصلة بالوظائف (إجماليها)	المبالغ المخفضة غير المتصلة بالوظائف (إجماليها)
إدارة عمليات حفظ السلام	٢٠٠ ٦٥٦	٤٠٠ ١٠٦
إدارة الدعم الميداني	(٠٠٠ ٢١٧)	٩٠٠ ٧٦١
إدارة الشؤون الإدارية	٩٠٠ ١٦٢ ١	٠٠٠ ٧٣٣ ١
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٨٠٠ ١٢٧	(٥٠٠ ٩٩)
إدارة شؤون السلامة والأمن	٤٠٠ ٧٨	٠٠٠ ٢١٨
المجموع	**٣٠٠ ٨٠٨ ١**	**٨٠٠ ٧١٩ ٢**

١٩٣ - وعليه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٣٩٦ ٣٦٦ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٢٣ ٣٣٦ دولار) لحساب الدعم لفترة ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويشمل هذا المبلغ ٧٠٠ ٣٦٣ ٣٠٩ دولار لتوفير الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بها في إطار

حساب الدعم، و ٠٠٠ ٠٣٣ ٥٧ دولار لتغطية احتياجات تخطيط موارد المؤسسة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٤٣.

١٩٤ - وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ٦٨ من تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/611)، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقرر الجمعية العامة أن يُستخدم مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٠٥٤ ٩ دولار، يشمل (أ) رصيدا حرا قدره ٢٠٠ ٩٥٩ ١ دولار يتعلق بالفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، (ب) ومبلغا مجموعه ٨٠٠ ٠٩٤ ٧ دولار، يشمل إيرادات الفوائد (٠٠٠ ٣٨٣ ٢ دولار) وإيرادات أخرى (٤٠٠ ٣٧٩ ١ دولار) والمبلغ الناشئ عن إلغاء التزامات في الفترة السابقة (٤٠٠ ٣٣٢ ٣ دولار)، لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٩٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُستخدم المبلغ الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وقدره ٥٠٠ ٣٠٣ ٤ دولار، لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

الوثائق

- قرارات الجمعية العامة ٦٢/٢٥٠ و ٦٣/٢٦٢ و ٦٣/٢٨٧ و ٦٤/٢٤٣
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/841)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/64/5 (Vol. II))
- نظرة عامة على تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تقرير أداء الميزانية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/643)
- تقرير الأداء لميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/611 و Add.1)

- تقرير الأمين العام بشأن ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/697)
- تقرير الأمين العام بشأن إعادة تبرير الوظائف الممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/64/697/Add.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام وبشأن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/64/660)
- تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات بشأن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/652)
- تقرير الأمين العام بشأن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (A/64/572 و Corr.1)

المرفق الأول

الهيكل المقترح لمكتب العمليات، إدارة عمليات حفظ السلام، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

الخرائط التنظيمية

ألف - شعبة أفريقيا الأولى

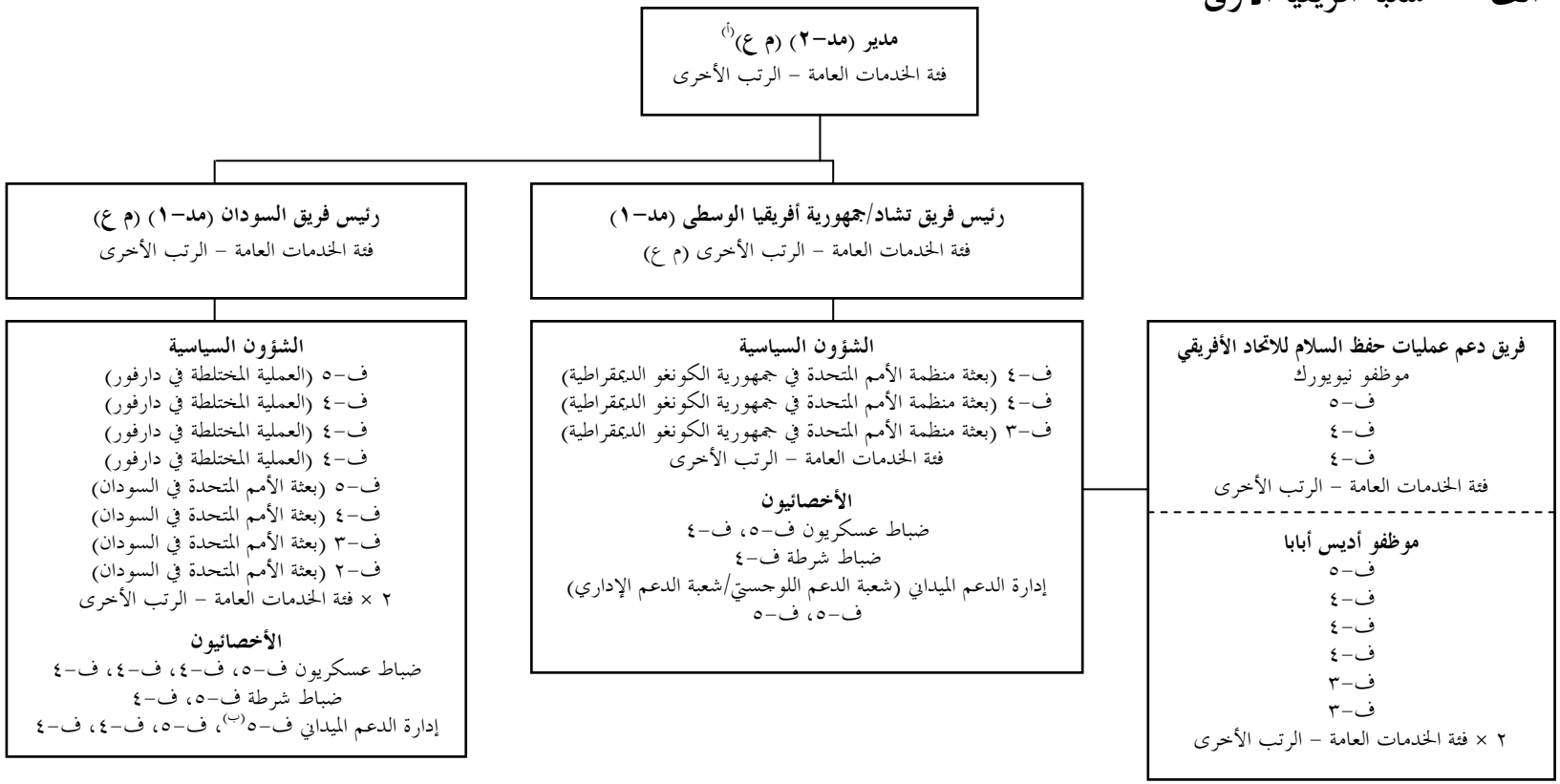

ملاحظة: ما يرد أعلاه هو لقطة للحالة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠. ويتم تطبيق المرونة باستمرار في تخصيص الموارد، كي تعكس الحاجات المتزايدة للبعثات.

(أ) الوظائف المشار إليها بأنها (م ع) هي تلك الممولة من الميزانية العامة، أما جميع الوظائف الأخرى فهي ممولة من حساب الدعم.

(ب) تم نشرهم لأداء مهام مؤقتة في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

باء – شعبة أفريقيا الثانية

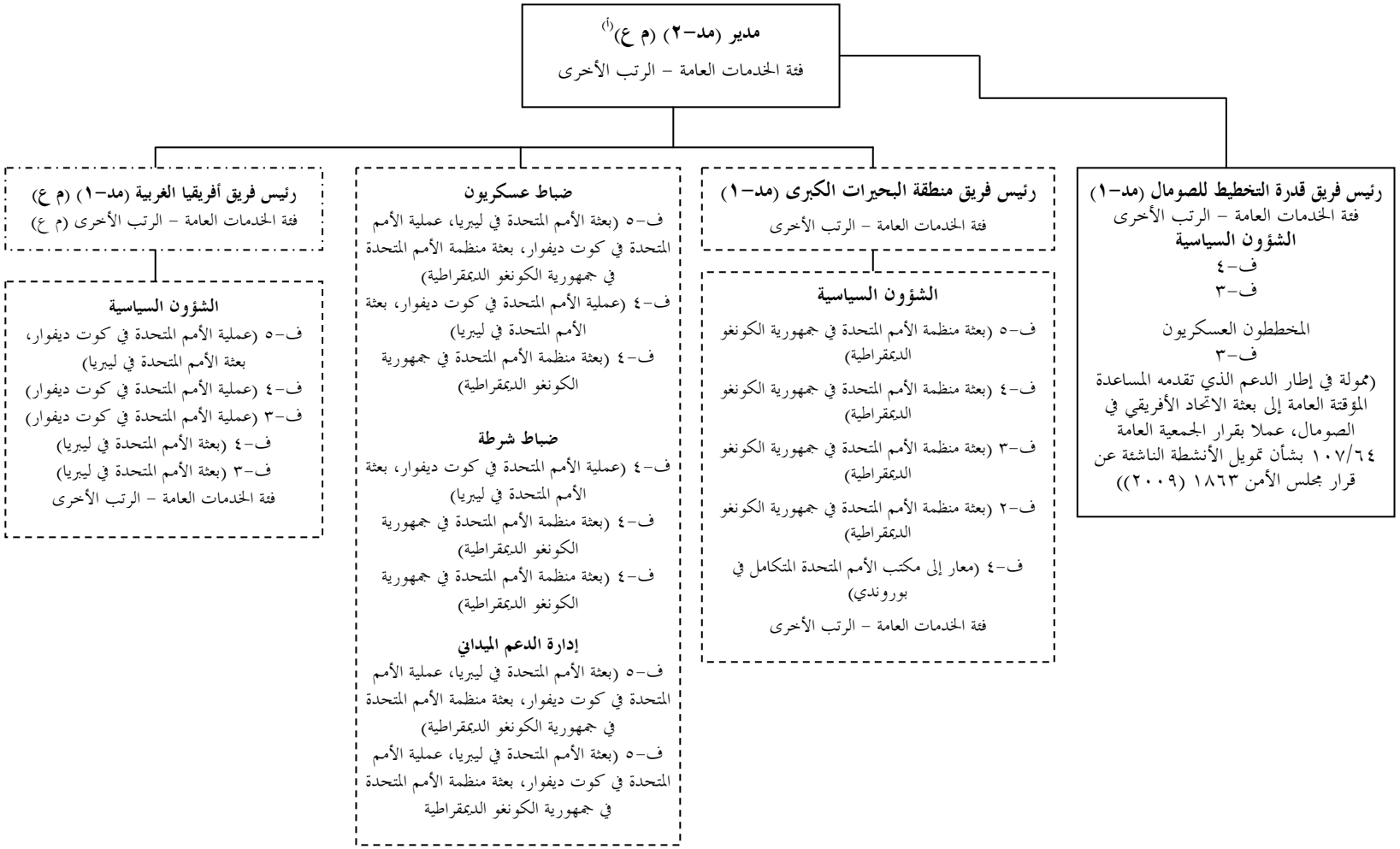

ملاحظة: ما يرد أعلاه هو لقطة للحالة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠. ويتم تطبيق المرونة باستمرار في تخصيص الموارد، كي تعكس الحاجات المتزايدة للبعثات.

(أ) الوظائف المشار إليها بأنها (م ع) هي تلك الممولة من الميزانية العامة، أما جميع الوظائف الأخرى فهي ممولة من حساب الدعم.

جيم – شعبة آسيا والشرق الأوسط

ملاحظة: ما يرد أعلاه هو لقطة للحالة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠. ويتم تطبيق المرونة باستمرار في تخصيص الموارد، كي تعكس الحاجات المتزايدة للبعثات.

(أ) الوظائف المشار إليها بأنها (م ع) هي تلك الممولة من الميزانية العامة، أما جميع الوظائف الأخرى فهي ممولة من حساب الدعم.

(ب) تم نشرهم لأداء مهام مؤقتة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

دال – شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية

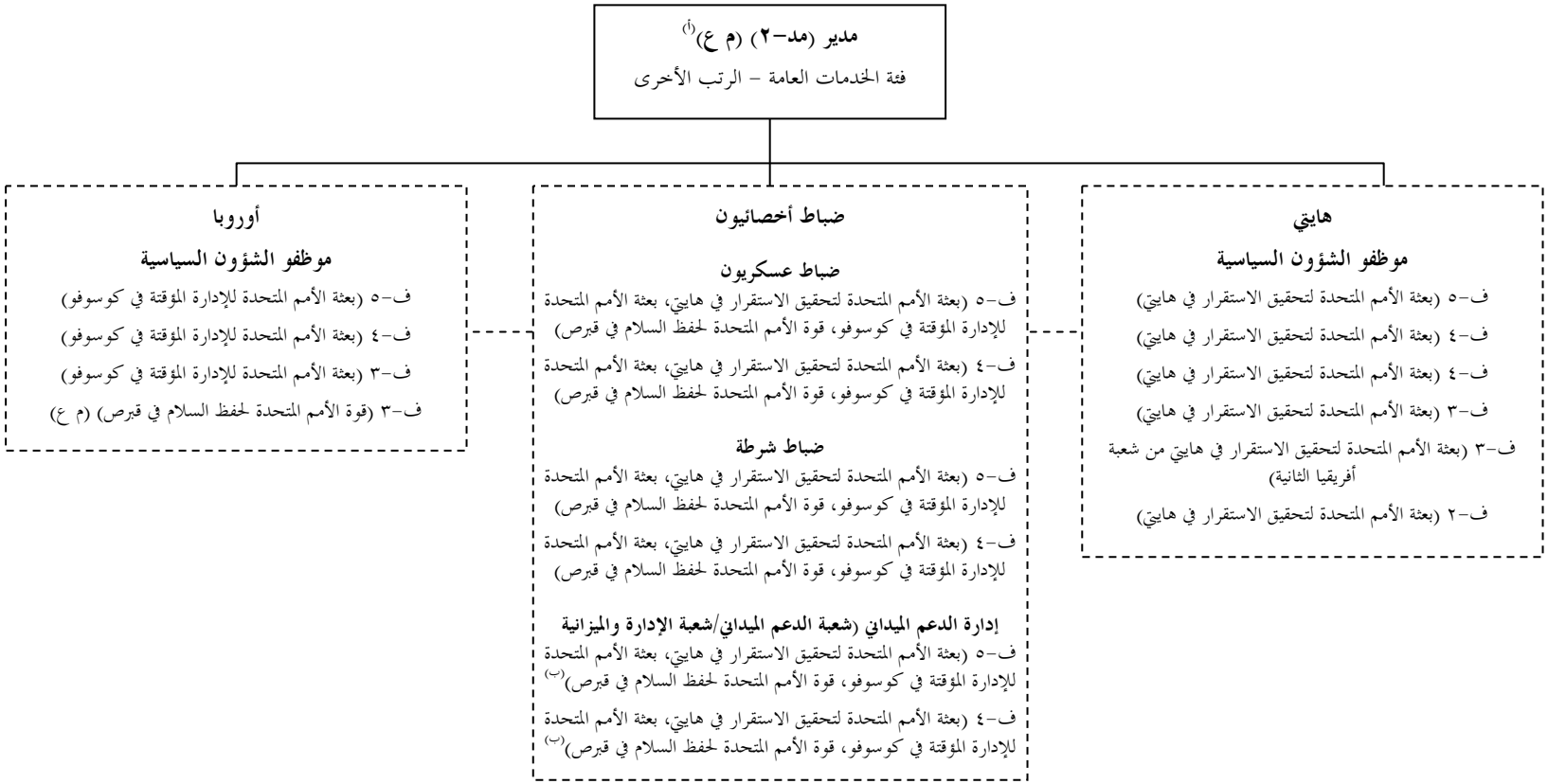

ملاحظة: ما يرد أعلاه هو لقطة للحالة في ٢٤ آزار/مارس ٢٠١٠. ويتم تطبيق المرونة باستمرار في تخصيص الموارد، كي تعكس الحاجات المتزايدة للبعثات.

(أ) الوظائف المشار إليها بأنها (م ع) هي تلك الممولة من الميزانية العامة، أما جميع الوظائف الأخرى فهي ممولة من حساب الدعم.

(ب) تم نشرهم لأداء مهام مؤقتة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

المرفق الثاني

النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠

	من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٠			النفقات المتوقعة من ٩ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠			
	المخصصات[أ]	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات المتوقعة	مجموع النفقات بما في ذلك المتوقعة	الرصيد الحر المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الفرق نسبة مئوية
	(١)	(٢)	(٣) = (١)-(٢)	(٤)	(٥) = (٢)+(٤)	(٦) = (١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)
أولا – الموارد المتعلقة بالوظائف							
الموظفون الدوليون	١٨٣ ٦٨٨.٨	١١٩ ٧٤٨.٨	٦٣ ٩٤٠.٠	٥٩ ٩٠١.٠	١٧٩ ٦٤٩.٨	٤ ٠٣٩.٠	٢.٢
ثانيا – الموارد غير المتعلقة بالوظائف							
المساعدة المؤقتة العامة	١٩ ٦١٨.٥	١٠ ٣٦٠.٣	٩ ٢٥٨.٢	٦ ٥١٧.٩	١٦ ٨٧٨.٢	٢ ٧٤٠.٣	١٤.٠
الخبراء الاستشاريون	٦ ٠٤٩.٦	٢ ٢١٨.٠	٣ ٨٣١.٦	٣ ٢٣٣.٤	٥ ٤٥١.٤	٥٩٨.٢	٩.٩
السفر في مهام رسمية	١٧ ٣٠٧.٠	٨ ٩٣٤.٢	٨ ٣٧٢.٨	٧ ١٣٩.٢	١٦ ٠٧٣.٤	١ ٢٣٣.٧	٧.١
المرافق والهياكل الأساسية	٢١ ٥٤٨.٣	٢٠ ١٦٥.٧	١ ٣٨٢.٦	١ ٤٧٤.٩	٢١ ٦٤٠.٦	(٩٢.٣)	(٠.٤)
الاتصالات	٢ ٦٨٤.٢	٢ ٠٧٩.٨	٦٠٤.٤	٥٩٠.٥	٢ ٦٧٠.٣	١٣.٩	٠.٥
تكنولوجيا المعلومات	٢٩ ٧٢٦.٣	١٦ ٦٩٢.٣	١٣ ٠٣٤.٠	١٥ ٢١٨.٨	٣١ ٩١١.١	(٢ ١٨٤.٨)	(٧.٣)
الخدمات الطبية	٢٠٣.٥	٤٢.٤	١٦١.١	١٦٠.٠	٢٠٢.٤	١.١	٠.٥
الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى	١٣ ٢٠٤.٧	٤ ٢٨٨.٣	٨ ٩١٦.٤	٨ ٥١٨.٠	١٢ ٨٠٦.٣	٣٩٨.٤	٣.٠
المجموع الفرعي	**١١٠ ٣٤٢.١**	**٦٤ ٧٨١.٠**	**٤٥ ٥٦١.١**	**٤٢ ٨٥٢.٨**	**١٠٧ ٦٣٣.٨**	**٢ ٧٠٨.٣**	**٢.٥**
الاحتياجات الإجمالية	**٢٩٤ ٠٣٠.٩**	**١٨٤ ٥٢٩.٨**	**١٠٩ ٥٠١.١**	**١٠٢ ٧٥٣.٨**	**٢٨٧ ٢٨٣.٦**	**٦ ٧٤٧.٣**	**٢.٣**
نظام تخطيط موارد المؤسسة	**٢٨ ٥١٦.٥**	**٢٨ ٥١٦.٥**	–	–	**٢٨ ٥١٦.٥**	–	–
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٧ ٤٨٦.٩	١٣ ٩٤٣.٤	١٣ ٥٤٣.٥	٦ ٩٧١.٥	٢٠ ٩١٤.٩	٦ ٥٧٢.١	٢٣.٩
صافي الاحتياجات	**٢٩٥ ٠٦٠.٥**	**١٩٩ ١٠٢.٩**	**٩٥ ٩٥٧.٦**	**٩٥ ٧٨٢.٣**	**٢٩٤ ٨٨٥.٢**	**١٧٥.٣**	**٠.١**

(أ) لا تشمل المخصصات المرصودة لاحتياجات تكنولوجيا المعلومات مبلغ إضافيا قدره ٨٦٠ ٠٣١ ٢ دولار مرصودا لمركز البيانات الثانوي، ولا مبلغا قدره ٥٠٠ ٥١٦ ٢٨ دولار مرصودا من أجل نظام تخطيط موارد المؤسسة، الذين وافقت عليهما الجمعية العامة في قراريها ٢٦٩/١٦٣ و ٢٤٣/١٦٤ على الترتيب. وسيتم استيعاب الأموال التي تم الموافقة عليها من أجل مركز البيانات الثانوي في إطار الموارد القائمة.